الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإجتماعية
Faculté des sciences sociales
قسم علم الاجتماع

رسالة ماجستير في اختصاص علم الاجتماع السياسي تحت عنوان:

الاستراتيجيات السوسيوسياسية لجماعة المقاول وعلاقتها بمشروع التحديث الديمقراطي

"دراسة ميدانية لعينة من المقاولين الخواص بولاية وهران"

إعداد الطالب: حكيم بن دحه

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء
الرئيس	منصر محمد امقران	أستاذ محاضر- أ -	جامعة وهران 2
المقرر و المشرف	العلاوي احمد	أستاذ	جامعة وهران 2
المناقش الاول	بوزيدي الهواري	استاذ محاضر- أ-	جامعة وهران 2
المناقش الثاني	زمور زين الدين	استاذ محاضر- أ-	جامعة وهران 2

السنة الجامعية: 2015/2014

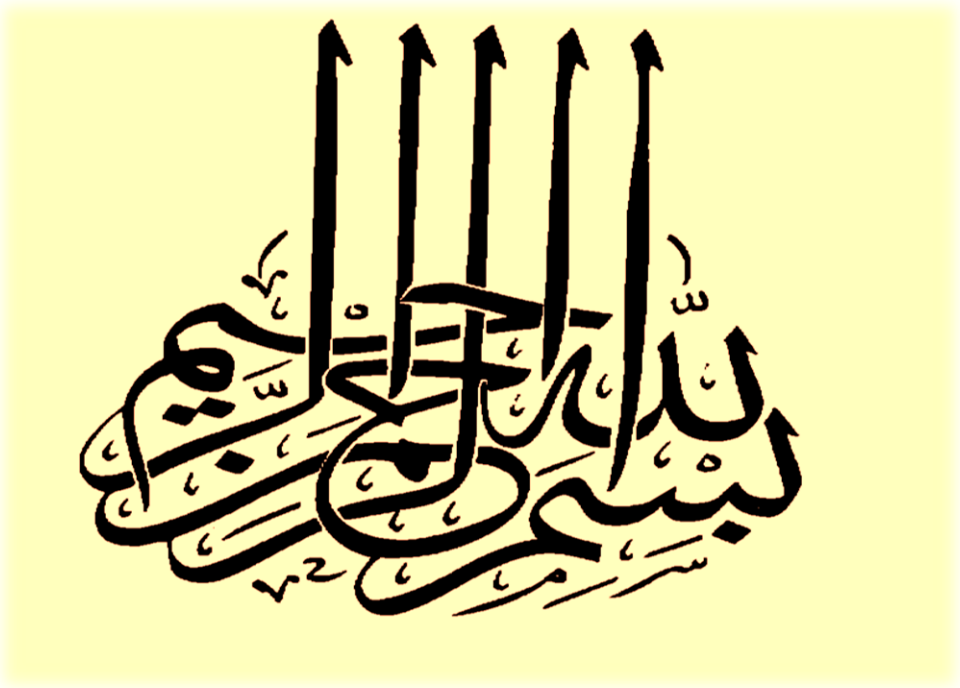
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

وافر الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي "يعلاوي احمد"، لقاء الجهد الكبير والتوجيهات المتميزة، التي قدمها خلال مختلف مراحل هذا البحث، لأجل إخراج هذه الدراسة بالصورة التي ترضاها خبرته وتجربته المشرفة و يعكسها حرصه وصرامته العلمية المشهود لها على مدى الأجيال المتعاقبة من طلبة معهد علم الاجتماع، و لذلك وجب أن أنوه بأنّ كل ما يسجل في هذا البحث من نقائص أو عيوب، فهو مني وأتحمل كامل مسؤوليته ولا يلزم أستاذي الفاضل في أي شيء، ومع ذلك أتمنى أن أستحق أن يرفع اسمي إلى جانب اسمه على صدر الصفحة الأولى لهذا الانجاز المتواضع.

لقد حباني الله بمعرفة بعض الأصدقاء من المثقفين و الجامعيين، الذين لا يرون في جمال الإنسان إلا العطاء وصورة الشمعة التي تحترق لتنير درب الحائرين، واليد الواثقة التي تقودهم إلى بر الأمان وتمنحهم الأمل في اجتياز منطق اليائس والقصور، لهؤلاء جميعا أقول: شكرا على إضاءتكم لدربنا وجازاكم الله عنا أفضل ما يجزي به العاملين المخلصين.

عملنا الميداني جعلنا نلتقي الكثير من المنشغلين بما يهم اقتصادنا وأوضاعنا السياسية، بعيدا عن الهالة الإعلامية التي قليلا ما تسلط الأضواء على العاملين بجد و صمت لما فيه مصلحة البلاد و العباد، ولعلنا في هذا المقام نذكر بالخصوص بعض المستجوبين المشاركين في هذه الدارسة والذين فضلوا عدم الكشف عن أسمائهم، وإليهم أقول شكرا على صدقكم وجدكم وسدد الله خطاكم.

إهداء

هذا العمل المتواضع، أهديه إلى والداي، إلى طفلاي ووالدتهما وإلى كل من علمني حرفا، إلى جميع معلمي الكرام و أساتذتي الأفاضل.

إلى روح أستاذي جمال الدين غريد، الذي أحاطنا بتواضعه وأخلاقه العالية قبل ان نركن لغزارة علمه ومعارفه التي علمتنا معنى التضامن والأمل، الفقيد لم يبخل يوماً على طلبته بشيء ولعل النذر القليل من عطاءاته قد نلمسه في العمل المتواضع الذي استفاد كثيرا من توجيهاته المنهجية والنظرية.

الرحمة لروحه الطاهرة

المقدمة:

لا شك أن المشروع الإصلاحي الذي باشرته الجزائر منذ نهاية الثمانيات والذي اقر بضرورة الانتقال إلى مرحلة التعددية السياسية وتحرير السوق، قد غلب منطق التغيير الاقتصادي على حساب خطوات التحرر السياسي، التي يقتضيها الفعل الاقتصادي الليبرالي في حد ذاته، وقد يعود سبب ذلك أساسا إلى النزعة الطبيعية للسلطة في الحفاظ على نفس الآليات والدعائم التي تضمن بقاءها وتواصلها. ولعل هذا ما يجد تفسيره في جملة العوامل الاقتصادية القاهرة التي فرضتها مقتضيات العولمة وضغوطاتها التنافسية من جهة وتلك التراكمات التي أسست لمظاهر وكود الاقتصادي، شمل مختلف البنى والمستويات الاجتماعية، حيث أجبرت نفس هذه السلطة على إعادة صياغة الكثير من الأولويات والعلاقات التي تربطها بالمجتمع و بالدولة كوسيلة تنظيمية افتقدت السيطرة على فضاءات مجتمعية واسعة، وذلك بالنظر للتحولات والتطورات الهائلة التي شهدتها الأطر الاجتماعية الداخلية والمحيط الدولي بشكل عام، على وقع انهيار التوازنات التقليدية التي عقبت سقوط ما كان يعرف بالمعسكر الاشتراكي، بحيث جعلت من مشروع الإصلاح السياسي، بمثابة خيار إجباري وجذري، لا يحمل أي بديل عن تحرير السوق كمنهج تنموي ولا يمنح أي وقت للتردد والبحث عن صيغ أكثر فاعلية للاستجابة للازمة المتعددة الأبعاد، والحالة الركود التي أخذت تتكرس، منذ سنة 1986، والتي عرفت بتدني أسعار النفط الهزة الأعنف لمشروعيتها السياسية، وجعلتها غير قادرة على تبرير وجودها وتواصلها، بفعل تعاظم حجم المطالب الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن صياغة هذا الحل لم يكن أبدا ليحمل أدنى الضمانات لنجاعة تطبيقه على ارض الواقع، في مجتمع تنعدم فيه أصلا، ادني المقومات والمؤسسات المكرسة للثقافة السياسية الديمقراطية، وتغيب فيه النخب والأطراف الفاعلة التي من شانها أن تتصدر حركة الدمقرطة والتحديث السياسي وتعمل على خلق توازنات جديدة لتعلب دور الضامن لعملية الخروج من مرحلة التسيير الإداري الممركز، بكل ما حملته من قيم وأساليب تقليدية إلى مرحلة جديدة بكل ما تتطلبه من رواد وفاعلين اجتماعيين جدد على المستويين السياسي والاقتصادي. ورغم ذلك غامرت هذه السلطة من خلال ولادة قيصرية، بمباشرة عملية تحرير السوق وأسست

لخيارها الاقتصادي الليبرالي الذي سبب الكثير من الأضرار على مستوى الجبهة الاجتماعية، وأخذت تسوق للفاعل الاقتصادي الحر كحل امثل لجميع مظاهر الأزمة وتداعياتها السلبية المرتبطة بمنطق بيروقراطي خانق وحالة نادرة من الفساد مست جميع المؤسسات والمستويات الاجتماعية، ولعل هذا ما جعل الدور الأبرز في بداية هذه المرحلة الإصلاحية، يعود لما يسمي بالبورجوازية الطفيلية التي حولت السوق الوطنية إلى بازار يعج بالبضائع المستوردة، بعدما تم الإجهاز على آخر الوحدات الإنتاجية العمومية، حيث راحت هذه الفئة الصاعدة تستغل كل مواردها ونفوذها وامتيازاتها لتعزيز علاقات مع مختلف المؤسسات والهيئات الرسمية بهدف الإبقاء على هذا الوضع الذي سمح لها بتحقيق ثروات هائلة بشكل جعل من أي إصلاح اقتصادي حقيقي مطلبا شبه مستحيل، طالما أن تحقيقه يعني الإضرار بمصالحها. الشيء الذي جعل من عملية الإصلاح تلبي طموحات ومصالح فئات معينة دون أخرى، من خلال إقرار المزيد من القوانين والامتيازات لصالح القوى الاقتصادية الفاعلة على حساب الشرائح الاجتماعية الواسعة التي ظلت تنتظر تفعيل القوانين السياسية الاجتماعية المرافقة لتحصيل حقوقها ولَجم النزعة الاقتصادية الليبرالية المجردة من أي وازع أخلاقي، بل ومن أي حس وطني في طرح خياراتها وأولوياتها. فباسم حرية السوق، تعاظمت حالة الفوضى وتخلت الدولة عن مختلف أدوارها السابقة وعم المشهد الاقتصادي والسياسي الوطني درجة من الضبابية غير مسبوقة رهنت المشروع الإصلاحي برمته وأسست لمفهوم المرحلة الانتقالية كعنوان لخطاب رسمي جديد لم تحدد آجالا واضحة لنهايتها.

لكن وبما أن هذا المشروع الإصلاحي، لا ينطوي حصرا على مطامح النخب السلطوية ومطالب الشرائح القاعدية، فان القوى الليبرالية الدولية من جهتها لا تزال تمارس المزيد من الضغوطات على الدولة لمواصلة مسار الليبرالية الاقتصادية، على أسس أكثر عقلانية وشفافية بما لسهل عملية توغلها للسوق الوطنية ويمكنها من جميع السبل المؤدية لثرواتها الطبيعة، وهذا ما يعني أن حاجة السلطة والمجتمع للمشروع الإصلاحي، كوحدة سيادية مستقلة، لا يمكن أن يقتصر على الانفتاح الاقتصادي وقوانين السوق الحرة دون أن يدعمها بقوانين تحرر الفضاء والممارسة السياسية بما يمكنها من تطوير اداءاتها التنظيمية

الإستراتيجية فيما يتعلق بتسيير الشأن العام وما يعرضه من تداخلات مصلحية بين المتنافسين، ولعل هذا ما يحيلنا إلى القول بان القوى الاقتصادية المحلية الصاعدة قد باتت مجبرة على إعادة النظر في صياغة علاقة الاقتصادي بالسياسي، لتبعث معالم ثقافة سياسية جديدة كفيلة بضمان حقها في لعب دور المفاوض المراقب والمشاركة في صناعة القرار من خلال آليات ديمقراطية، وهذا تحديدا ما يساعد على إحداث نظرة نقدية للوضع القائم، وعلى بلورة نزعة جديدة نحو التغيير الذي يقوم على الإبداع والابتكار، وتفسح المجال لتفعيل رؤية تنموية واضحة، ترسخ القناعة المكرسة لدور هذه الفئة كفاعل جوهري في داخل المجتمع المدني من خلال العمل على احترام مصالح جميع الأطراف على اختلافها وتنوعها.

المؤكد أن المرحلة الراهنة التي يعيشها المجتمع، تعكس نزعة قوية نحو التحول إلى نظام ديمقراطي وباتت تتطلب من الدولة ضرورة العمل علي تحسين البيئة الداخلية من خلال تخفيف الآليات الرقابية التقليدية وتجاوز العراقيل البيروقراطية، لتحرير طاقات المجتمع في مختلف المستويات والعمل على فتح المجال للطاقات الاقتصادية والاجتماعية الحية في معالجة مختلف حاجات المجتمع، وان يساعد جماعة المقاول على لعب ادوار أكثر أهمية، بالنظر لما تتميز به من إمكانات مادية وموارد تجارب مهنية، من شأنها أن تتكفل بجانب كبير من النقائص التي تعجز الدولة عن تداركها، كما يمكن أن تكون هذه الجماعة مصدرا للكثير من الحلول الفعلية في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية .

وعليه يأتي هذا العمل المتواضع ليهتم بجماعة المقاول كفاعل أساسي يمكن أن يقول كلمته في جميع ما يمس البرامج التنموية والإصلاحية، ذلك أن هذه الجماعة باتت تشكل احد الرهانات التي يعول عليها في استعادة حالة التوازن الاجتماعي والتوافق بين المصالح لمتناقضة والمتداخلة من خلال التنسيق وتشبيك مصالح هذه الجماعة وبناء شراكات وتحالفات جديدة تعيد صياغة اسس الفعل الاجتماعي والاقتصادي بصورة ديمقراطية تكرس دولة القانون التي تجعل من معايير الجودة والنوعية ومطلب الالتزام بالشفافية مرجعية لضبط مختلف الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما يحقق عملية

تجاوز مجموع التصورات والممارسات التقليدية، التي كرست حالة العطل المسلط على الطاقات الاجتماعية الحية والمبدعة، وهذا ما نطمح إلى الكشف عنه في هذه الدراسة التي تؤكد وجود نخب مختلفة من المقاولين والمهنيين الذين يؤمنون بوجود حلول كثير لمظاهر الأزمة المتعددة الأوجه، التي تمر بها البلاد ويقدمون الكثير من البراهين والنماذج الميدانية على ذلك، حيث يشيرون بان نقطة البداية الصحيحة في تصحيح العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، تظل مرتبطة بدرجة إدراك الدولة لضرورة تسريع الخطى في طريق مسيرة الإصلاح السياسي، وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات التغيير الديمقراطي. وذلك على اعتبار أن المطلب الديمقراطي قد أصبح بمثابة الشرط الجوهري لأي سياسة تنموية، و لعل هذا ما يدفعنا إلى ضرورة أن ننظر إلى تحدي التغيير الديمقراطي من خلال خصائص الفعل الجمعوي في مجتمعاتنا، والذي لا يزال محدود الأدوار والوظائف وبعيدا عن المشاركة الفعلية في صنع القرارات، التي تساعد على بلورة نزعة وتصور للتغيير الديمقراطي وتفسح المجال لتفعيل رؤية عقلانية واضحة داعمة لدور المجتمع المدني كفاعل جوهري في عملية ترقية البني والعلاقات الاجتماعية .

إلا أن المطلب الديمقراطية كمشروع سياسي وحضاري لا يمكن تحقيقه بإصدار قرار رسمي، لأنه عبارة إفراز مجتمعي ونتاج لتراكمات و تناقضات سيوسيوثقافية وسياسية واقتصادية معقدة. كلفت المجتمعات المتطورة قرونا من الزمن، وهذا تماما ما تدركه القوى الغربية التي تراهن على استثمار الحاجة للديمقراطية خدمة لما يعرف بمشروع العولمة من خلال دعمها المنظمات الدولية والحكومية الرسمية وهذا ما جعلها ترتب ورش عمل تدريبية وفرق عمل مختصة لرسم مخططات متكاملة لدعم دور ممثلي المجتمع المدني في عديد المجتمعات، شريطة أن تتوافق إرادة و مشاريع ممثلي الجمعيات مع أهداف مشروع العولمة، الرامي لبسط هيمنة المرجعية الليبرالية وفرضها كقدر محتوم على البشرية جمعاء .

و لعل هذا ما جعلنا نقف أمام حقائق وضغوطات جديدة جعلتنا ندرك حقيقة خروجنا من إطار المفاهيم الاشتراكية إلى مفاهيم السوق الاقتصادي الليبرالي، ومن ضرورة تلبية

المطالب الاجتماعية والحاجات التنموية الصناعية إلى المطالبة الديمقراطية وحريات الأساسية والمجتمع المدني. وبان منظمة التجارة عوضت مفهوم حماية الإنتاج الوطني والمؤسسة العمومية، ومفهوم العولمة عوض سياسات التنمية المركزية والجهوية ومراعاة الخصوصية المحلية، وان حتمية الخضوع لهذه الفلسفة التي تمثل إرادة الدول الغربية والشركات العالمية الكبرى، لم يعد يعتمد السلاح والنار وإرسال الجيوش،كما عرفناه سابقا مع الموجة الاستعمارية ،ذلك ان هذا الخضوع أصبح اليوم يعتمد ما يعرف بالقوة الناعمة من خلال حروب الفكر والإعلام، دونما يكون هناك حاجة لتعبئة الجيوش وإراقة دماء أبناء تلك الدول التي لا تزال تبحث عن مواد أولية مضمونة لاقتصادها ورفاهية شعوبها، على حساب ثرواتنا وفرص العمل التي تضمن استقرار ورفاهية شعوب المنطقة. فحصول هذه الدول على أسواق الخارجية لم تعد قضية مرتبطة بقوة العسكرية، بل بالكلمة والفكر، ومخابر الحروب الاقتصادية التي لا تتردد في توظيف قضايا الحقوق الإنسان والقيم التحررية، فالقتل والدمار الذي تشهده اليوم عديد الدول العربية يحدث أيضا باسم الديمقراطية وحق الشعوب في الحرية. وهذا ما اسقط المفهوم التقليدي للحدود الجغرافية والإقليمية، التي لم تعد عملية اجتياحها نتيجة لتدخلات عسكرية، بل بالحصار والضغوطات الاقتصادية التي تجعل من الانضمام إلى منطقة التجارة العالمية الخيار الأقل سوءا.. وهذا ما يعني أن الاستعمار الذي طرد بالأمس، عاد اليوم من خلال هيمنة المرجعية الليبرالية، التي تجعل من حرية الفاعل الاقتصادي شرطا جوهريا لتحقيق النظام الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان من خلال قراءة خاصة، انتهت في الكثير من الحالات إلى شرعنة حق التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للشعوب و الدول بهدف احتواءها والتحكم في مصيرها.

ولعل في مثل هذه الحقائق ما يؤكد بان هامش المناورة لدي هذه الشعوب قد اخذ يتضاءل بشكل مخيف، سيما إذا علمنا إنما رهانات الاقتصاد العالمي إنما تقوم بالأساس على مقاييس تخضع أسعار كل ما تجود به الأرض من معادن و ثروات للمقتضيات الصناعية ولحاجيات المجتمعات المتطورة، وإن أي محاولة من الدول المتخلفة تهدف لإعادة النظر في هذا المنطق المجحف، يعد بمثابة مخالفة خطيرة و خروج عن بيت الطاعة في الساحة

الدولية، ومن هنا يمكن أن نتبين إلى أي درجة باتت الاقتصاديات المسيطرة تتحكم بمصيرنا، خاصة إذا علمنا بان نفس هذه الاقتصاديات هي التي تبيع لنا المعدات والتكنولوجية التي نحتاجها بالأسعار التي تريد دونما يكون هناك - مثلا- أي نوع من أنواع الهيئات الشبيهة بمنظمة اوبيك لتنظيم الأسعار وتعمل على تحديد سقف الأرباح الذي لا يضر بتوازنات المجتمعات المستضعفة، ورغم كل هذا الإجحاف الممنهج والمتعمد من طرف الدول القوية وشركاتها العالمية، يبقى الأدهى والأمر، في هذا الاستعمار الجديد المبني على منطق اللعبة الديمقراطية وقواعد اللعبة الليبيرالية، هو ذاته الذي يحرم شعوب المجتمعات الفقير من حقها في أن تحترم الدول القوية حقوق الإنسان والكرامة البشرية التي تداس بفعل هيمنتها الاقتصادية.

لكن هذا التوجه لمشروع العولمة الذي بلغ أوجه بعد سقوط جدار برلين، بدا وكأنه يصارع الزمن، ليس لأجل كسب السباق في تصفية أخر بؤر المقاومة الثقافية والخصوصيات الاجتماعية حول العالم وحسب، و لكن لان المدى المنظور كان يرسم ويؤسس لمعالم أزمة حادة للمنظومة الليبرالية، تجلت صورها الأولى في الأزمة المالية لعام 2008 التي انتزعت من المشروع آخر أقنعته السياسية والأخلاقية، فكان لزاما أن يستثمر آخر أوراقه في صناعة ربيع للعرب، على شاكلة الثورات البرتقالية التي شهدتها دول شرق أوروبا، بعدما أعاد صياغة كل أدبياته حول مفهومه للعدو من خلال استبدال معالم الفكر الشيوعي بكل ما له علاقة بالدين الإسلامي. وبذلك تحول المطلب الديمقراطي في العديد من دول المنطقة، لغاية مبررة لجميع التجاوزات والماسي التي تعيشها المجتمعات الإسلامية، و لقضية إسقاط الأنظمة السياسية التقليدية لنيل الحرية، لكن نيل الحرية لا يعني تأسيس بنى ديمقراطية تعمل بنجاح بعد انهيار الأنظمة، ذلك أن المطلب الديمقراطي يظل مرتبطا بمسيرة العقل والفكر البشري برمته و بما يحمله من قيم أخلاقية وروحية راقية تصنع كل ما يدعم ويحمي الجماعة البشرية ضد كل الرذائل وكل أشكال التسلط والاستعباد كما هو الحال في إمبراطورية العار* المبنية على قانون الندرة التي

* **Jean Ziegler : L'Empire de la honte Fayard, 2005.**

باتت تختزل كل العقل البشري في منطقها، والتي جعلت من منطق الصراع مرجعية لتسيير العالم وجعلت من العنف البنية الأساسية لحضارتها الصناعية.

قد نستنتج مما سبق أن المطالبة بالديمقراطية لتصحيح العلاقة بين الدولة والمجتمع، إنّما باتت اليوم تتعلق بمفاهيم الربح والخسارة في بعدها الاقتصادي الصرف، ولعل هذا ما يجعل من جماعة المقاول المصدر الأهم الذي يجب الإصغاء لوجهة نظره بهذا الصدد. وهذا ما نسعى إليه من خلال هذا العمل المتواضع.

المدخل العام للدراسة

1. الرهان الديمقراطي وعلاقة المقاول بالمجتمع المدني:

يربط العديد من الباحثين مطلب التحول الديمقراطي بالمجتمع المدني، حيث تصبح هذه العلاقة بمثابة الإطار العام الضامن للتطور الاقتصادي و الارتقاء السياسي من خلال تسوية سلمية للصراعات، ذلك أن الديمقراطية هي مجموعة قواعد الحكم و المؤسسات المكرسة للإدارة السلمية لدى الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، ومن ثم فإن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو نفس الأساس المعياري للتحول الديمقراطي، وإذا نحينا نمط الديمقراطية المباشرة جانبا، سنجد أن أعضاء المجتمع المدني هم أفضل قنوات المشاركة في الحكم.[1]

وبالنظر للعلاقة العضوية التي تربط مصطلح المقاول بمفهوم المجتمع المدني، قد لا يمكن البتة الخوض في طبيعة الأدوار والوظائف التي يقوم بها المقاول من دون الخوض في طبيعة العلاقات التي تجمع هذا الفاعل بالمجتمع المدني، وذلك قياسا بالتجربة التاريخية التي عاشتها المجتمعات الأوروبية في القرن السابع عشر إلى غاية اليوم ، بكل ما أفرزته من قيم اجتماعية ونظم اقتصادية وسياسية متطورة. ولعل هذا ما جعل من النقاش حول علاقة المقاول بالمجتمع المدني يحتل في الظرف الراهن، موقع الصدارة في مختلف المنابر الفكرية والإعلامية، الساعية لإبراز أهمية هذه العلاقة في إنجاح المشروع الديمقراطي من منطلق يعكس الجانب الجوهري لفعل المقاول، والمتمثل بالأساس في بعده الاقتصادي وعلاقته بالأدوار والوظائف الإستراتيجية التي يلعبها،وباعتباره احد أهم الفاعلين المعنيين بعملية التنافس على مصادر الثروة و النفوذ، سيما إذا علمنا أن مفهوم المجتمع المدني، إنما هو مرادف لمفهوم المجتمع الاقتصادي، ويحتكم بالأساس إلى مطلب الحرية كشرط حيوي لتفعيل جميع المبادرات الخاصة، المدعومة باليات ومؤسسات جمعوية تعمل لتحقيق مصالح أفرادها من خلال الاعتراف بحق الاختلاف والتنوع وبالاعتماد على قيم ومعايير سلمية وسلمية في إدارة الشأن العام، وعليه قان تناول موضوع المقاول من حيث انه ناقل لجميع هذه التصورات لا يكاد يبتعد

[1] سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الانمائية، 1992، ص12-15.

كثيرا عن مضمون مفهوم المجتمع المدني كمعطي تاريخي ثقافي، ظهر في ظل الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفه المجتمع الأوروبي، والذي تزامن مع ظهور التشكيلة الرأسمالية الغربية، رغم الغموض والضبابية التي باتت اليوم تلف هذا المفهوم بين المروِّجين له من المثقفين في بلادنا وحتى في أشد الدول استهلاكاً له[1]. لكن وبالنظر للأهمية التي اخذ يكتسيها المجتمع المدني، نجد أن بعض الدارسات قد عادت للتراث الإسلامي بحثا عن تماثلات وتشابهات لهذا المفهوم ليعودوا إلى ما عرف في صدر التاريخ الإسلامي بوثيقة المدينة، التي جاءت لتدعيم البناء الداخلي للمجتمع المسلم الجديد، من حيث أن هذه الوثيقة كانت بمثابة أداة سياسية ووسيلة للحكم وفق صيغ وقوانين وضعية، وهذا تأكيدا على أن نظام الحكم في الإسلام إنما هو متروك للبشر وفقاً لما تقتضيه حاجاتهم ظروفهم المرحلية ومقتضيات العصر الذي يعيشون فيه[2]. ولعل في مثل هذه الأطروحات ما يؤكد على أحد أهم خصوصيات مفهوم المجتمع المدني التي تصعب من تأسيسه محليا واستيراده كمنتوج فكري منجز، على اعتبار انه يتعارض جوهريا مع كل ما هو ديني. وذلك من منطلق أن فلاسفة العقد الاجتماعي، ينظرون للمجتمع المدني كتعبير عن انتقال مبدأ السيادة من السماء (أي الحكم بالحق الإلهي) إلى الأرض أي (الحكم على أساس العقد الاجتماعي) ليجعلوا هذه السلطة كائناً اصطناعياً أي (إلهاً) من صنع البشر، يتمثل في العقد الاجتماعي الذي هو عبارة عن: تجريد عقلاني مؤسس على الافتراض أن الفرد هو ذات مزودة بإرادة حرة، وأن المجتمع عبارة عن تعاقد بين مثل هذه الذوات، وأن شرعية الدولة قائمة على هذا التعاقد وليس على الإرادة السماوية وهذا ما يؤكد الطابع العلماني لمفهوم المجتمع المدني وارتباطه بمفهوم المواطنة الذي لا يخرج عن ما هو إكليريكي ولاهوتي، أي عن ما هو ديني[3]. وهذا ما يجعلنا نتبين بأن تصورات المقاول الحر، لا يمكن أن تخرج عن سياق ومرامي المجتمع المدني الذي ينظر للفرد كالجزء من تركيبة تضم أعضاء مستقلين لكل منهم نظرة خاصة للأشياء ويعمل أساساً من أجل غاياته الخاصة، لينظم حياته ليس على أساس الروابط

---

[1] بو علي ياسين :المثقفون العرب، من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني، عالم الفكر، العدد السابق، ص 45.

[2] - كريم أبو حلاوة: إشكالية المجتمع المدني، النشأ، التطوير، التجليات، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى 1998، ص

[3] عزمي بشارة: المجتمع المدني، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998م، ص 245

العائلية وقدسية البنية الاجتماعية، وإنما على منطق المصالح الخاصة، أي على كسر علاقات التقليدية والعائلية، فتكون النتيجة هي قيام مصالح جزئية متنافرة ليس بينها لغة مشتركة، على اعتبار أن الفرد الجزئي هو نفسه الكلي وأن المصلحة الذاتية للفرد هي نفسها مبدأ مشترك يصهر الناس جميعاً في بوتقة واحدة[1] ليكون بذلك الهدف الجوهري لمقومات المجتمع المدني هو تكريس لعلاقة المواطنة، من حيث أنها تجاوز لكل المرجعيات السياسية التقليدية، واعتراف يؤسس لحق الاختلاف وحرية التعبير الداعمة لكل الخيارات الديمقراطية.

ولعل هذا ما يجعل من الحديث عن المقاول وعلاقته بالمجتمع المدني بمثابة رهان على مفهوم العلمانية، كونها تبدو اليوم أكثر من أي وقت مضى السبيل الوحيد لإنقاذ المجتمع العربي من تفتته وتخلفه وربما تبعيته سواء للماضي أو للحاضر الأمريكي الأوروبي، والمجتمع المدني هو القادر على أن يكون متماسكاً وعادلاً، ذلك أن إخفاق هذه المجتمعات في تحقيق العلمانية يعني موتها الحضاري وربما الوجودي، والعودة إلى مجتمع الملل والطوائف[2]، ومن هنا قد تتضح أهمية العلاقة التلازمية بين مفهوم المجتمع المدني والشرط العلماني لتحقيق المشروع الديمقراطي، بحيث لا يمكن الدفاع عن الديمقراطية بدون الدفاع عن العلمانية، ذلك أن الدفاع عن الفلسفة الديمقراطية يكون دفاعاً ناقصاً أو مبتوراً إذا أسقط من الحساب قضية العلمانية. ذلك أن امتلاك أسس الديمقراطية لن يكون إلا بانفكاك الفكر والحياة عن الارتهان للمطلق، والتخلي عن محاولات إدغام المستقبل بالماضي، وترجمة مبادئ ومفاهيم الحاضر المعاصر إلى لغة تنتمي إلى سياق تاريخي تام الاختلاف[3]. وكما أن المطلب الديمقراطي لا ينفصل عن الشرط العلماني في المجتمع السياسي الحديث، فإنه لا ينفصل كذلك عن العقلانية من حيث أنها تحرير للعقل من الأحكام المسبقة والمطلقة، فالعلمانية إذ تقيم سلطة العقل إنما تعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها، بل وإمكانات تجاوزها لفتح آفاق وإمكانيات

---

[1] عزمي بشارة: المجتمع المدني، ص238 و 287.

[2] كريم ابو حلاوة: إشكالية المجتمع المدني ، النشأة ، التطوير ، التجليات، الأهالي للطباعة والنشر ، دمشق ، الطبعة الأولى 1998م ، ص 64 .

[3] كريم ابو حلاوة: إشكالية المجتمع المدني ، ص120

للمعرفة الموضوعية عبر الانتقال من الأيديولوجية إلى العلم ومن التبرير إلى التفسير. إلا أن هذا، لا يعني أن المجتمع المدني هو الحل الفعلي والناجز لكل القضايا والمشكلات التي تعيشها المجتمعات العربية المعاصرة[1]، فجميع هذه النظريات والهالة الإعلامية التي ترافق الخطاب التحرري الديمقراطي، إنما تريد إخضاع المجتمع لمفهوم المجتمع المدني، كحل جاهز معد مسبقا لعلاج جميع مواطن التخلف السياسي والاقتصادي التي نعيشها، تماما كما اخضع المجتمع الجزائري في فترة سابقة، لمفهوم الصناعة المصنعة وتجربة المصنع المستورد والجاهز، ليكون بذلك مفهوماً خلاصياً أو وصفة يمكن تعاطيها وتداولها لتجاوز الراهن المأزوم، من خلال إقرار المجتمع المدني كفضاء للتنافس بين القوى المتعارضة في المصالح والرؤى في مسعاها لتحقيق وحماية غاياتها الخاصة. مثل هذه المعطيات النظرية قد تجعلنا نتحفظ حول صوابية المراهنة على علاقة المقاول بهذه المفاهيم المستوردة والجاهزة، نظرا لخصوصية الظرف الانتقالي الذي يمر به مجتمعنا، خاصة بعد أن أقبلت الدولة على تفعيل الخيار الاقتصادي الليبرالي قبل استكمال مقتضيات الإصلاح السياسي، بحيث يظل التحدي المعرفي الحقيقي يتعلق بالنظر في قدرة هذا الفاعل على خلق مشروعية سياسية جديدة من خلال إقحام مفهوم المجتمع المدني كمرجعية نظرية، بات الخطاب الرسمي نفسه يعتمدها كوسيلة للاحتواء حالة التأزم التي تعرفها علاقة السلطة بالمجتمع .

وعليه فان التساؤل سيظل قائما حول طبيعة المشروع الديمقراطي المعلن بالنظر لعدم توفر المجتمع لتلك الثقافة السياسية والإفرازات النوعية التي أنتجتها التجربة التاريخية من خلال دور البورجوازية الأوروبية، أمام التصورات والممارسات التي يلخصها الجيلالي اليابس بمفهوم البورجوازية الطفيلية المرتبطة بالاستيراد أكثر منه بالإنتاج، والتي تجعل من علاقاتها بمختلف أجهزة الدولة أولية إستراتيجية لتحقيق الثروة من خلال بلوغ مصادر الرعي؟

[1] كريم ابو حلاوة: نفس المرجع السابق الذكر ص115

على مستوى آخر، قد لا يمكن أن نغفل علاقة المقاول بالقوى الاقتصادية والسياسية الخارجية التي أخذت تجعل من فئة المقاول الورقة الحاسمة لكسب العديد من النقاط القوة في معركتها لكسب النفوذ والحد من سيادة الدولة للتحكم في ثرواتها ومصيرها، ذلك أن هذا الفاعل قد أصبح بدوره، وعلى غرار باقي النخب والشرائح الاجتماعية، تحت ضغط سياسيات هذه القوى الدولية التي جعلت من فكرة المجتمع المدني والديمقراطية، موضة نظرية وتيارا فكريا مهيمنا، بعدما تبناها الكثير من السياسيين واستقطبت العديد من مثقفين، لتدخل بذلك كطرف مؤثر في تحديد طبيعة المسار الديمقراطي للمجتمع، خاصة وأن نفس هذه القوى قد أخذت في الظرف الراهن تؤطر وتوجه لكل ما له علاقة بمؤسسات المجتمع المدني وفاعليه الاقتصاديين والاجتماعيين، وتعمل على إعداد تقارير دورية في مجالات التنمية والصحة والمرأة والأقليات لإحداث اختراق معرفي على مستوى النقاط المنعزلة البعيدة في جسد المجتمع، بشكل يساعد على إدماجه في السوق الرأسمالي وتدعيم عملية التطبيع مع الكيان الإسرائيلي[1] من حيث أن مصالح هذا الكيان تظل لتمثل الحلقة المفصلية لكل التوجهات السياسية الغربية في المنطقة، في الوقت أصبح فيه رواد هذا التوجه أنفسهم،يعترفون بأن ثقافة النخبة لم تعد واقعاً أو حقيقة صلبة، إنما هي متغير معرض دائماً ليد المصالح الخفية وحسابات النظام والقوة[2]، وهذا يدفعنا للقول بأن تفعيل المجتمع المدني من خلال إسهامات المقاول قد لا تعني بالضرورة بلوغ وتحقق المشروع الديمقراطي بل قد لا يتعدى مجرد عملية لإعادة توزيع ادوار النخب الاقتصادية لتكون مجرد امتدادات للشركات العالمية وخلق اصطفافات سياسية متناغمة ومشروع العولمة.

2. المقصود بالمقاول كفاعل سوسيوسياسي:

تعرض مختلف الدراسات والأبحاث التي تناولت موضع المقاول، أربع توجهات كبرى لتحديد تعريف خاص بهذا الفاعل الاجتماعي وهي تتمثل بشكل عام في المدرسة الاقتصادية التي تعرف المقاول بوصفه كمختص في اتخاذ القرارات الحدسية العقلية

[1] ثناء المصري: تمويل وتطبيع، قصة الجمعيات الأهلية غير الحكومية، سينا للنشر ، 1998م ، ص 165

[2] ونحن نقصد هنا جل الطروحات التي ذات الحضور الاعلامي الاقوى كما نجده لدى عزمي بشارة في المرجع السابق الذكر ، ص 139

المرتبطة بتنسيق الموارد النادرة، المدرسة السلوكية والتي تعرفه بمجموعة النشاطات التي يبادر بها لخلق المنظمة، المدرسة البسيكولوجية التي تؤكد انه عبارة عن مجموعة محددة من المؤهلات النفسية المرتبطة بالشخصية أكثر من ارتباطها من البعد العقلاني الذي تتبع لأجل نفس الهدف ثم في الأخير، مدرسة السيرورات التي تعرف المقاول كمطور للفرص وخالق للتنظيمات لأجل استغلالها، كما تشير لطبيعة الخطاب حول المؤسسة ومجموعة التصورات والأفكار التي تقدم المقاول كصاحب رؤية خارقة يمتلك حسا غير عادي يسمح له بالتوجه المباشر لفرص السوق، هذا الخطاب يطالب المقاول بان يكون مبدعا حاملا لقيم التجديد ومطورا للفرص الاستثمارية ومساهم في الحركة التنموية من خلال تنمية مؤسسته [1] ولعل أهم الخلافات النظرية التي ارتبطت بصورة هذا الفاعل الاستراتيجي، هي تلك التي جعلت بعض الباحثين ينظرون إلى مفهوم المقاول من خلال مقاربات تسعى لفك الازدواجية الطبيعية التي ينطوي عليها والتي تجعل منه يلعب دور المقاول والماناجير في نفس الوقت، كونه يجمع بين الملكية وبين السلطة (أو المعرفة) دون رسم حدود فاصلة بين صاحب المشروع والمناجير. وبعيدا عن النقاش الذي يغلب عليه طابع تفتيت وفصل الأدوار، تحاول هذه الدراسة أن تعتمد على منظور خاص يأخذ بعين الاعتبار جل ادوار المقاول ووظائفه المهنية والاجتماعية لتتعامل معه، ككائن اجتماعي متكامل وفاعل سوسيوسياسي بالدرجة الأولى، من حيث أن ممارسته اليومية وتعاطيه مع جميع التناقضات المجتمعية الراهنة تقتضي الاعتراف بوجود تداخل في الأدوار وتعترف للمقاول بصفات القيادة تماما كما قد تعترف له بصفات المناجير المبتكر والصانع لقرار، ذلك أن الفصل بين الدوران ما هو إلا عبارة عن نموذجين مثالين بالمعنى الفيبري ولا وجود له على ارض الواقع. [2]

فمقاربتنا إذن تنظر للمقاول كفاعل سوسيوسياسي أكثر منه كفاعل اقتصادي، وهذا ما يعني أن تحليلنا سوف يرتكز بالأساس على البعد الفردي والشخصي، للمقاول من حيث

[1] **Cécile Fonrouge : Entrepreneur / manager : deux acteurs d'une même pièce Université d'Evry UFR sciences sociales et de gestion PDF**

[2] **François Facchini L'ENTREPRENEUR POLITIQUE ET SON TERRITOIRE PDF**

انه نموذج لفاعل اجتماعي حقق درجة من النجاح الاقتصادي والمادي من خلال مشروع خاص، يلزمه بالبحث على تطوير هذا الرصيد وتحويله إلى رصيد اجتماعي وسياسي.

وهذا ما يدفع به إلى توظيف و تبني وسائل مادية واستراتيجيات محددة في تعاطيه مع مختلف مؤسسات المجتمع والدولة بشكل خاص، وذلك على اعتبار أن تصوراته وسلوكاته الإستراتيجية تسعى بشكل متواصل لحماية مصالحه كهدف جوهري.

مثل هذه القناعات لا تخرج، بطبيعة الحال عن الأطر النظرية والتاريخية لدور الفاعل الاقتصادي وعلاقته بتجربة المجتمعات الغربية والتطورات المرحلية التي أدت إلى ظهور المجتمع المدني كفضاء مستقل عمل على حفظ حالة التوازن بين سلطة الدولة و حاجات المجتمع وكل ما له علاقة بالمواطن بعيدا عن الأطر والمؤسسات الحكومية ليشمل مختلف البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة[1]. ومن هنا نتبين أن الخصوصية الجوهرية التي تتبناها دراستنا تتمثل أساسا، في تناول المقاول كفاعل سوسيوسياسي مرشح بطبيعة أدواره الاقتصادية والاجتماعية لإحداث تغيير على مستوى العلاقة التي تربطه بالمجتمع وبالسلطة من خلال تعطيه اليومي مع قواعد المنطق السياسي القائم.

ولعل هذا ما أسس للكثير من النقاشات حول ما ينطوي عليه مصطلح المقاول كفاعل اقتصادي من معاني ودلالات، خاصة بعدما تبنته الكثير من المدارس الفكرية ورواد الاقتصاد الكلاسيكي كآدم سميث والفيزيوقراطيين بشكل عام وذلك إلى غاية بداية القرن العشرين، أين اكتملت صورة هذا الفاعل الاقتصادي من خلال أعمال شومبتار. حيث قدمه كمجدد يؤسس لعملية الهدم الخلاقة وكممثل مميز للنظام الرأسمالي من خلال عرضه لنظرية التوازن الاقتصادي العام، التي تنظر للنظام الرأسمالي كنسق مرهون ومرتبط بخاصية النمو، حيث أكد نفس المفكر بأن هذا النمو لا يتحقق إلا إذا اعترفنا للمقاول بميزته الجوهرية المتمثلة في التجديد والإبداع والعمل على إعادة تركيب العلاقات التي تحكم محيطه المهني والسوسيوسياسي وذلك من خلال خلق المؤسسات والمبادرة

[1] **Revue d'Économie Régionale & Urbaine 2006/2 – juillet document disponible en ligne:** http://www.cairn.info/revue-d-economie-regionale-et-urbaine-2006-2-page-263.htm

بالمشاريع من اجل تحقيق الربح ومواصلة نجاحه الاجتماعي[1]، لكن هذا الربح المادي والاقتصادي قد لا يكون بمثابة الغاية الوحيدة التي تحرك هذا الكائن الاجتماعي حيث يمكن أن يكون بقصد الوجاهة و تجميع المال و اكتنازه أو بقصد الانتماء إلى طبقة أو فئة[2] وعليه قد يتبين بأن محاولتنا إنما تريد تجاوز المعنى التقني والمهني الحصري لفعل المقاول لتتعداه إلى خصوصية محفزات كل مقاول على اختلاف غاياته[3]، لتجعل منه أساسا لمسلمة هذا البحث وتنظر إليه كأحد أهم الناقلين الاجتماعيين لقيم التغيير الاجتماعي والسياسي، وكحامل لمشروع فردي وطموح شخصي، يسعى لفرض نفسه من خلال مجموعة من الاستراتيجيات السلوكية والتصورية التي تعبر بدورها عن مجموع الطرق والسبل التي تصرف المصالح الاقتصادية المتداخلة والتصادمات الاجتماعية القيمية المعقدة ، فالمقاول من زاوية اهتمامنا هو كائن سوسيوسياسي له أحكاما معينة وقناعات خاصة حول الوضع القائم بكل ما ينطوي عليه من رهانات وأولويات، كما أنه أيضا فاعل سياسي يملك من الوسائل والتجارب ما يساعده كفرد وكجماعة على إحداث مواقف وخيارات جديدة إزاء الواقع المعاش بكل خصائصه التنظيمية وعراقيله المؤسساتية، سعيا منه لتعزيز مكانته ونفوذه، حتى يكون طرفا مشاركا في القرارات التي توجه وتؤطر لشؤون محيطه العام، سيما وأن الحد الأدنى من الأطر المؤسساتية، باتت تشجعه على إحداث مثل هذه التحولات الإستراتيجية في التصور وفي الممارسة.

وعلى ضوء هذه العناصر قد يتبين مدى أهمية الرهانات والتحديات التي تواجه اليوم الفاعل الاقتصادي الحر في مجتمعنا، بالنظر إلى الضغوطات والإكراهات، التي باتت يجبر هذه الشريحة على ضرورة إعادة النظر في جل سلوكياتها واستراتيجياتها التقليدية التي تجاوزها الزمن، وعليه فإن بحثها عن الكيفية المثلى لرفع التحدي سوف تحدد لاحقا طبيعة الوجهة التي سيأخذها المجتمع برمته، على اعتبار أن المقاول قد تحرر من قيود

[1] أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 32

[2] Schumpeter J.A :capitalisme, socialisme et démocratie , Paris Payot p 182 ,Voire aussi Max Weber : L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme,Paris,Payot 1964 p 76

3 - R Galissot :Entreprises et entrepreneurs en Afrique XIXe et XXe siècle, Paris, L'Harmattan, 1983 p609-634

البعد الإيديولوجي الاشتراكي التي ضرب عليه منذ المراحل الأولى للاستقلال، فما الذي ستفعله اليوم وهو يمتلك الكثير من الدعائم والامتيازات التي تساعده على تغيير الأشياء؟ خاصة إذا علما بأن مطلب الفاعلية الاقتصادية كخاصية جوهرية لهذه الجماعة، يحيلنا بالضرورة للحديث عن كل مظاهر الركود والتخلف التي تميز مجتمعنا بمختلف مستوياته، والتي باتت تستعجل حلولا جذرية وشاملة لإعادة رسم مختلف العلاقات والبنى الاجتماعية والسياسية. وعلى أساس هذه الخلفية، ارتأينا أن نثبت مفهوم المقاول المقصود في هذا البحث من خلال التعريف الإجرائي التالي:

"-المقاول هو ذلك الفاعل الذي يؤمن بإمكانية النجاح المادي والاجتماعي بالاعتماد على المبادرة الفردية الحرة، بحيث أن مطلب تواصل هذا النجاح لا يقتصر على فعله الاقتصادي المهني، بل وبصفة أخص على قدراته في استثمار مختلف العلاقات والدعائم الاجتماعية التي يوفرها المحيط الاجتماعي والسياسي العام وهو ما يجعل منه ناقلا استراتيجيا لقيم العقلنة والتحديث السياسي وفاعل دائم التفاوض مع خصائص محيطه سعيا لتحقيق الوضع الأنسب لعلاقته بالدولة وبالمجتمع ".

وهي الصورة السوسيوسياسية التي نريد كشفها وعرض خصوصياتها الراهنة على اختلاف حوافزها وأهدافها، نظرا لأن سلوك المقاول بشكل عام يكون محددا بمكانته داخل النسق الاجتماعي وبقواعد اللعبة التي يتفاعل معها في حياته اليومية بكل ما تنطوي عليه من معايير و قيم مادية ورمزية.

3. مشروع المقاول والتحفظات الديمقراطية:

يرى هربرت ماركوز أنّ: الرّفاه والفعالية وافتقاد الحرّية في إطار ديمقراطي هذا ما يميّز الحضارة الصّناعية المتقدّمة، بعد أن تحوّل الجسد و الفكر تحت سلطان مبدأ المردود إلى أدوات للعمل المغترب[1]. إلا أن هذه الحقيقة لم تمنع عالم الفاعل الاقتصادي الحر، من أن يتحول لمجال خصب تنطلق منه جميع المقاربات الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الفعل التنموي المتكامل. والتي لا يمكن من دونها الحديث عن أي مشروع سياسي إصلاحي فعلي ولا عن أي قطيعة فاعلة إزاء التصورات التقليدية المكرسة لمظاهر الفشل و الركود. ليكون بذلك مطلب مشاركة جماعة المقاول في عملية صنع القرارات، شرطا أساسيا لتجاوز كل العراقيل المعطلة والخانقة للقوى الاجتماعية الحية، وذلك من منطلق انه لا وجود لمقاول ناجح واقتصاد متطور دون ديمقراطية تقوم على الحوار واحترام إرادة الشعب و بعث مؤسسات شرعية وهيئات رقابية تحارب كل أشكال التعسف والفساد، تماما كما أنه لا وجود للحرية من دون وجود دولة قوية ، خاصة إن تعلق الأمر بحرية وبدور النخب الاقتصادية التي باتت اليوم تراكم الكثير من خبرات والوسائل و التجارب النوعية التي قد تجعلها تنظر إلى المؤسسة الاقتصادية ولمصالحها الخاصة بمنظار يغيب خصوصية الواقع المجتمعي والتاريخي للمجتمع.[1] لتحصر قراءتها للمطلب الديمقراطي، في خانة التحولات التي يعرفها اليوم المفهوم بخصوصيته الغربية البحتة. ولعل هذا ما يجعلنا نتبين أهمية الدور المنوط بالدولة في إنجاح المشروع الحداثي، وأهمية على الانتقال من مفهوم الدولة المركزية القوية إلى مفهوم الدولة الإستراتيجية والذكية، التي تعيد النظر في شكل وطبيعة العلاقة السياسية التي تجمعها بهذه النخب بوصفها الفاعل الاستراتيجي الذي يمثل بتناقضاته ومصالحه المتداخلة مصدر فعليا وحيويا لبعث قيم التغيير وثقافة الديمقراطية ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المميزات لا يجب أن تجعلنا نغفل عن، تلك التطورات التي لحقت بمفهوم الديمقراطية الحديثة، ليس كإرث نظري

---

[1] هربرت ماركوز، الانسان ذو البعد الواحد. ترجمة جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت 1988 -

2 عبد الرحمان حاج ناصر المقامرة الجزائرية: أزمة تجربة وتأملات ترجمة : أحمد بن محمد بكلي منشورات البرزخ سنة 2011-

وتاريخي وحسب بل وكمطلب واقعي في مجتمعنا و بشكل خاص كنموذج ممارساتي في المجتمعات المتطورة، بكل ما بات يعرضه من عيوب ونقائص وما تستوجبه من تحفظات، على اعتبار أن الديمقراطية اليوم بنسختها الليبرالية الجديدة، قد أخذت تثير العديد من التساؤلات والمراجعات، خاصة وأنها قد أصبحت بالنسبة للتيار النيوليبرالي، ضربا من العبث النظري، بل وكشيء طفيلي، حيث راح بعض منظرين هذا التيار، ينتقون مفاهيم محددة من نظريات الحكامة الرشيدة والمجتمع المدني، ليضربوا عرض الحائط بكل الإرث النظري السياسي حول أدبيات الديمقراطية وجذورها الفلسفية الإنسانية، ليقدموا الاقتصاد المقاولاتي كعلم جديد كفيل بصناعة الثروة والمجتمع القوي، نظرا لان حاجيات ومطالب المجتمعات برأيهم، لم تعد تطيق أي مضاربات نظرية وفلسفية حول مفهوم الديمقراطية وحول دورها في إحداث التطور المنشود للمجتمعات.

مثل هذه التحفظات أخذت تتأكد اليوم في جل ما يعرف بالمجتمعات الديمقراطية المتطورة والنامية، من خلال الحملات الانتخابية والمهرجانات الدعائية المترشحين التي أفرغت الديمقراطية من محتواها، أمام تراجع مطلب المساواة السياسية والاجتماعية بفعل تركز وسائل الإنتاج بيد الأقلية الاحتكارية والمقاولين الجدد النافذين الذين يرفضون أي تدخل مستقل للمواطن في الحياة العمومية وعملوا على تجريده من السياسة بواسطة وسائل الإعلام و تسلط قوة المال[1]، إلى درجة بات فيها المشهد السياسي في هذه الدول باهتا استفحلت فيها ظاهرة العزوف الجماعي عن المواعيد الانتخابية كنتيجة منطقية لفقدان جل المؤسسات المنتخبة للكثير من مصداقيتها أمام منطق المال و قوة محتكريه. فالحياة السياسية أصبحت حسب العديد من الدراسات، تشبه السوق وأصبح الفعل الانتخابي يشبه فعل الشراء، أصبحت الديمقراطية تعبر عن هيمنة المستهلك، الذي يكبس على زر التحكم في شاشة التلفزيون ليختار بين برامج الأحزاب، تماما كما يختار بين المنتجات التجارية أو القنوات التلفزية. وهذا ما يعني أن مشاركة الأفراد في الحياة السياسية لم تعد عبارة عن امتداد للنضال سياسي ولكن من خلال التوافق مع الرأي العام

[1] **Pierre Musso : Le phénomène Berlusconi : ni populisme ni vidéocratie, mais néo-politique, in Hermès, 2005, p. 177.**

الذي يصنعه الإعلام، ويعرضه في صور تظهر العالم في غاية الانسجام ومتوازن سياسيا، لتحول الشعب المواطن إلى شعب المتفرج، عديم الحركة، لا مسؤول وتحول المواطنين لمجرد صبية لا يستطيعون الانخراط في الحياة العمومية، وهذا ما دفع برجال المال والأعمال من أمثال سيلفيو برلسكوني، الذي يصل إلى السلطة لمرتين، بالاعتماد على الخطاب الاستراتيجي لمؤسسته الاقتصادية وإيديولوجية المناجمنت، ومجموع القيم المرتبطة بالفاعلية الاقتصادية، والتقنيات التليفزيونية التي تقدم الأحلام بأثمان بخسة، ليتأكد بأن السياسية لم تعد فقط عبارة عن مغازلة وإغواء إشهاري متواصل، بل وتكريس للمرجعية الخاصة المقاول لأجل أن يحقق لنفسه شرعية الرئيس المدير العام "لمؤسسة ايطاليا"وبذلك فإن دخول برلسكوني للساحة السياسية، لم يكن سوى تحصيل حاصل للمنطق التجاري الذي ينظر للمواطن الناخب كمتفرج مستهلك من خلال المرور عبر شاشة التلفزيون[1] .

إن التطرق لواقع الفعل الديمقراطي بايطاليا من خلال علاقة المقاول برلسكوني بالفعل السياسي قد يبدو للوهلة الأولى كنموذج بعيد عن واقع و خصوصية التجربة الاجتماعية المحلية، إلا انه وبالنظر للتداخلات المصلحية التي يطرحها منطق العولمة الذي اسقط مفهوم الحدود، قد يجعلنا نستحضر العديد من القضايا التي تدل على هذا الترابط في التصور والممارسة بين النخب الاقتصادية في الضفة الشمالية للمتوسط وبين تلك الاسماء المحلية التي تثبت تورطها في فضائح مالية مدوية ولعل هذا ما يعزز من المخاوف التي قد تحملها كل المراهنات التي تجعل من الفاعل الاقتصادي الحر سبيلا لأي إصلاح سياسي. سيما إذا علمنا أن الديمقراطية الليبرالية قد باتت اليوم تدفع إلى بلورة التصور الذاتي للمشاكل الاجتماعية في المجتمع الغربي، وجعلت الإيديولوجية الليبرالية ترتقي إلى مصاف القانون الطبيعي الذي يتعالى على أي انتقاد، ليصبح جانب المسؤولية في أي تجربة فاشلة، لا تلقى إلا على الأفراد أنفسهم داخل إطارهم المعيشي المباشر، بحيث أصبح كل فرد مسؤول بشكل شخصي عن غبنه ومعاناته، وأصبح بالتالي من غير الممكن

[1]-**Pierre Musso : Le phénomène Berlusconi, p. 178**

أبدا أن تلقى هذه المسؤولية على النظام السياسي العام[1]. ولعل هذا ما يجعل المفكر ألان توران يذكر بان التحرير الاجتماعي والسياسي كان عبارة عودة للطبيعة والإنسان، بفضل المنطق العلمي الذي سمح بالتقاء بين الإنسان والكون، والاعتماد على العقل البشري كسبيل لضمان الرفاه، حيث كان الحراك الاجتماعي والسياسي وإرادة تحقيق السعادة خلال القرن التاسع عشر، يأخذ شكل محرك التقدم الصناعي، ويدفع إلى العمل والتنظيم و الاستثمار وإلى خلق مجتمع تقني منتج للوفرة والحرية، ذلك أن الحداثة يضيف توران، كانت فكرة ثم أصبحت إرادة ولكن دون إن تنقطع الروابط القوية بين أفعال الإنسان والقوانين الطبيعية التاريخية الضامنة لاستمرارية جوهر العلاقة بين مرحلة التنوير ومرحلة التقدم[2].

وانقطاع هذه الاستمرارية هو ما بات يتخوف منه الكثير من الباحثين، حينما يؤكدوا بان الديمقراطية في الزمن الحاضر أخذت تحتضر، بسبب حالة الاستلاب التي تعرفها البنية الذهنية للمواطن، منذ بداية ظهور الليبرالية الجديدة التي اكتسبت فيها الرأسمالية قوة واستقلالا أعظم بكثير مما عرفه كل تاريخ البشرية ، فمفهوم الديمقراطية الذي ننشده قد تعرض لتطور سريع إلى درجة تحول فيها إلى شيء آخر لا نعرفه ، والذي يمكن وصفه بمرحلة ما بعد الديمقراطية[3] وبهذا الصدد يفصل احمد هني ليؤكد بأنه وخلافا للفترات الماضية، كانت الصراعات الاجتماعية عبارة عن نتاج لتصادمات وتناقضات انتاجية، لكنها اليوم وبعدما خرجت عن فضاء الصراع الطبقي، أصبحت تنبني على منطق حماية الوضعيات والمكانات الاجتماعية المضمونة، بدليل ان جميع الاضرابات اليوم، لم تعد تعنى بحقوق الطبقة العمالية بشكل عام، بل بحقوق عمال بعينهم في قطاعات بعينها ولعل هذا ما لا يرقى ابدا لنوعية تلك المطالب التي كانت تبنى في الماضي على مواقف معارضة للوضع العام القائم، ذلك أن الشرائح الاجتماعية لم تعد تناضل لاجل الخروج من الوضعية التي تحياها ولكن للبقاء فيها ، ويواصل هني موضحا ان هذه التناقضات جعلتنا اليوم نناضل كي لا نطرد من منصب العمل و نناضل كي نفتك حقوق لها علاقة بالمكانة

[1] **Pierre Musso : Le phénomène Berlusconi, pp. -48.**
[2] - **Alain TOURAINE :CRITIQUE DE LA MODERNITÉ Paris : Les Éditions Fayard, 1992, p 78**
[3] - **Matthieu Baumier, La démocratie totalitaire. Penser la modernité post-démocratique, Presses de la Renaissance, Paris 2007, p. 11.**

الاجتماعية droits statutaires، حقوق ليس لها اي علاقة بقواعد صدامات الرأسمالية الإنتاجية المادية ولا بالطموحات الفردية المبنية على العمل كقيمة تحررية. وهذا ما يعني أن خاصية الصراعات الاجتماعية لم تعد في الوقت الراهن عبارة عن صدامات بين جماعات مختلفة المصالح ، على قدر ما بات تعبر عن مجرد مطالب خاصة بجماعة بعينها، تهدف لترقية وضعيتها ، ليس على حساب جماعة أخرى و لكن من خلال البحث عن اكبر قدر من الاعتراف الاجتماعي الذي يذر عليها بأكبر قدر من الريع.[1]

على هذا الأساس قد يتضح لنا بأن مصير و تحديات المجتمع إنما أصبحت اليوم مرتبطة جوهريا بالاستراتيجيات و التحديات التي يرفعها المقاول، باعتباره المبادر والمستثمر الأول في مختلف حاجيات الشرائح الاجتماعية، وهذا ما يجعل علاقة المقاول بالمشروع الديمقراطي تستدعي مراعاة مثل هذه الحقائق ، التي قد تؤدي في نهاية المطاف بالضرورة لظهور منطق وتصور جديد للعلاقات التي تجمعه بالمجتمع و بالسلطة ومؤسساتها الرسمية على وجه الخصوص، سيما إذا علمنا بان المقاول الحر بات يتمتع اليوم بحظوظ أوفر إزاء إمكانية قلب قواعد اللعبة السياسية لصالحه، بالنظر لما بات الظرف الدولي يقدمه من دعائم لخياراته و توجهاته الإستراتيجية، منذ المنعرج التاريخي الحاسم الذي تجاوز جدار برلين و اخذ يقدم مستقبل الفاعل الاقتصادي الحر كقدر محتوم على جميع المجتمعات بدون استثناء.

وعلى ضوء هذه التحفظات النظرية سنحاول فيما يلي تقديم الصيغة العملية لإشكالية هذا البحث.

4. الإشكال:

[1] **Ahmed Henni : Fin de la modernité ? Une mutation capitaliste: le retour des sociétés de statut et de rente, Les Temps modernes, septembre-octobre 2006, p200-202.**

إذا كان ظهور وتطور المجتمع المدني أو ما يعرف بالمجتمع الاقتصادي كمؤشر قوي لوجود ممارسات حديثة وديمقراطية، مشروطا بوجود وتطور طبقة برجوازية،[1] بوصفها شريحة اقتصادية متميزة بوسائلها وثقلها المادي ، فإنّ الشرط الجوهري الذي يؤسس لدور المجتمع المدني وفاعليته السياسية، يبقى مرهونا بمدى توفر ذلك التصور الذي يجعل الفعل الاقتصادي والمصلحة الخاصة، شكلا من أشكال الحريات الأساسية، ذلك أنّ الخاصية الجوهرية للمجتمعات الديمقراطية الحديثة، إنّما تتكشف من خلال الفصل بين الفضاء الخاص، أين يكون الفرد عبارة عن فاعل اقتصادي وعضو في هذا المجتمع المدني، وبين الفضاء العمومي ، أين يكون الفرد عبارة عن مواطن وفاعل سياسي لخدمة الدولة[2] وهذا ما يعني وجود تلك العلاقة العضوية الشاملة والعميقة التي تعمل على تنظيم مختلف المصالح المتداخلة، وما قد ينتج عنها من صراعات ومنافسات، وهي نفس العلاقة التنظيمية التي تأخذ كل معانيها عند اكتمالها كبنية فوقية تتمثل في مفهوم الدولة الحديثة كإطار وطرف سياسي محايد، توكل له عملية تسيير كل التناقضات والصدمات التي قد تسببها التداخلات المصلحية للأفراد والجماعات، ليكرس من خلال ذلك مجموعة من الأسس التصورية العقلانية والديمقراطية التي تقبل بها غالبية الشرائح والنخب الاجتماعية، على اعتبار أنّ وجود هذه الدولة هو بمثابة الشرط والضمان الأمثل لحماية وتنظيم مختلف المصالح والحريات.

انطلاقا من هذه الحقائق النظرية، التي لازمت التجربة التاريخية للمجتمعات الغربية وبالنظر إلى درجة التحولات العميقة التي عرفتها مختلف البنى والعلاقات الاجتماعية والسياسية المحلية، خاصة بعد إعلان الدولة عن جملة مشاريعها الإصلاحية التي وجدت في مبدأ التعددية الحزبية وكذا خيار اقتصاد السوق الحر الأرضية الإستراتيجية لمشروعها الإصلاحية جاءت إشكاليتنا كمحاولة لإلقاء الضوء على جانب من التفاعلات

[1] Karl Marx, L'Ideologie Allemande et F. ENGEL, Paris Editions sociales, p24

[2] Jean Pierre Lefebre,Pierre Macherey : Hegel et la sociètè, PUF Paris, 1984.

من الصفحة 20 إلى 33 أين يؤكد الكاتبان بأنّ الفصل بين الفضائين هو بمثابة النقلة النوعية التي لم تعرفها مختلف المجتمعات التاريخية، كما يضيفان بأنّ المجتمع المدني لا ينظر للأفراد إلا كحاجات ومصالح خاصة يجب تلبيتها... نسق الحاجيات هو أيضا عبارة عن نسق لتصوراتها وعن طريق هذا الأخير تقوم العلاقات بين الأفراد ليخرجوا من صفة الجماعات المنفصلة والمستقلة ليصبحوا أعضاء في المجتمع المدني.

السوسيوسياسية التي تجمع شريحة المقاولين الخواص بمحيطهم العام، بهدف فحص نوعية إفرازاتها القيمة والتصورية، للنظر في مدى تطابقها ومقتضيات المشروع الحداثي الديمقراطي وقدرتها على ترجمته على أرض الواقع، وذلك على اعتبار أنّ الدولة لا تستطيع ولا ينبغي أن تقوم بمثل هذا المشروع الإصلاحي السياسي بمفردها،[1] من هذا المنظور جاء اهتمامنا بالمقاول الحر كفاعل سيوسيوسياسي، مرشح للعب دور استراتيجي في عملية تحديث البنى السياسية والتحول الديمقراطي. ولعل هذا ما يجعل من اشكاليتنا تندرج في الإطار العام للنقاش الراهن الذي يتناول موضوع التحول إلى الديمقراطية وما يتصل بها من مفاهيم و آليات وسبل لتجسيدها على ارض الواقع، ومن هذا المنظور قد يتبين بأنّ اشكاليتنا هذه إنّما تريد أن تتلمس وتعرض مختلف الدلالات والمعاني التي ترتبط بالتفاعلات السوسيوسياسية التي تجمع المقاول بالسلطة، ليس كمجموعة من المؤسسات الرسمية وحسب بل وأيضا كعلاقة اجتماعية التي تؤسس لقواعد اللعبة السياسية و منطقها القائم وعليه جاء سؤالنا العام كما يلي :

بالنظر لإقرار السلطة السياسية بمبدأ التعددية الحزبية واعتمادها على منطق السوق الحرة كأسس لإعادة تنظيم علاقتها بالمجتمع، من جهة وإلى تنامي دور جماعة المقاول الحر التي باتت تتمتع بهامش اكبر للمناورة الاقتصادية والسياسية من جهة أخرى، هل يمكن القول بان المجتمع برمته قد باشر سيرورة سياسية ديمقراطية فعلية لا رجعة فيها؟

من هذا المنظور قد يتوجب آن نشير إلى آن هذا البحث يعتمد على مسلمة أساسية تفيد بوجود نسقين تنظيميين مختلفين يتمثل الأول في النسق التقليدي المحلي الذي يشمل الفضاء الأوسع من العلاقات و البني الاجتماعية وما يتصل به من مظاهر للتأزم والركود، ويتمثل الثاني في النسق العقلاني الديمقراطي، الذي يحمل القيم الفعلية للمشروع السياسي

---

[1]- أنظر : L. ADDI : L'impasse du populisme, ENAL
يشير في الصفحة 155 بأنّ خصوصية إستراتيجية تواصل السلطة إعتمدت في جميع مراحلها على عاملين جوهريين من خلال إحتكارها للموارد الاقتصادية، يتمثل الأول في إخضاع القوى الاقتصادية ويتمثل الثاني في إخضاع السلطة النقابية، عن مثل هذه الطروحات يمكننا أن نستدل بأعمال أخرى كتلك التي تكشف عن دور الدولة كمقاول ومستثمر وحيد في المجتمع – أنظر على سبيل المثال مرجع: G. Duvilier l'Etat démiurge, le cas algérien, Editions l'Harmattan, Paris 1987,

الحديث وما يقتضيه من مؤسسات وثقافة سياسية، وذلك أنّ هذه المرجعية المزدوجة تؤسس وتؤطر لجميع التفاعلات اليومية لشريحة المقاولين على غرار باقي الشرائح الاجتماعية الأخرى .

لكن هذا لا يجعلنا نتجاهل المسعى الطبيعي للسلطة التي سعت دائما لمنع نشوء الاقتصاد كفضاء مستقل يحتكم للحسابات المصلحية ويفتح باب التنافس لجميع القوى الحية للمجتمع [1]ذلك أن السلطة ذاتها كتنظيم سياسي تملك القدرة على الفعل أو الدفع لفعل الفعل، من خلال قوى العمومية التي يسمح توظيفها بالقيام بأعمال جماعية: فالسلطة هي مقاول التنظيم الاجتماعي [2] . ولعل هذا ما ينطبق أكثر على مفهوم الدولة الجزائرية من حيث أنها تحتكر الريع البترولي وتقليد صياغة المشروع الإنمائي الوطني[3]، وهذا ما يجد تفسيره بحسب بعض الدارسين في انخراط ممثلي ومسيري الدولة في حرب التحرير الوطني والحركة الوطنية [4] ولعل هذا ما جعل بعض الباحثين يفسرون تخلي الدولة عن المؤسسات العمومية، عقب الإقرار بدستور 1989، كإجراء مطابق لقوانين الاقتصاد الحر، على انه كان بمثابة تخل عن دورها الداعم المقاول الخاص والذي أنتج تحولات عميقة في علاقتها بالقطاع الخاص.

على هذا الأساس تطرح إشكالية هذه الدراسة بعض الأسئلة العملية، حول جملة من الانشغالات والمواضيع التي تساعدنا على فهم طبيعة التصورات السياسية التي أصبح المقاول يتبناها في اقتناءه لعلاقته بالدولة وبالمجتمع وبالسلطة بشكل خاص، والتي **جاءت كما يلي:**

[1] **Pierre Bourdieu: Le sens pratique, Paris, Minuit, 1980, p. 193**
[2] **A. Hauriou: Droit constitutionnel et institutions politiques, Editions Montchrétien, Paris1966, p. 89**
[3] **S. Goumeziane : Le mal Algérien, Economie politique d'une transition inachevée 1962-1994, Editions Librairie Arthème Fayard, Paris 1994, p 35. Voire aussi G. de Villers: l'Etat démiurge, le cas algérien, Editions l'Harmattan, Paris 1987, p 94**
[4] **W. Laggoun :Le contrôle de l'Etat sur les entreprises privées industrielles en Algérie, genèse et mutations, Editions Internationales, Alger 1996, p. 8.**

- كيف بات المقاول ينسج علاقته بمجموع الدعائم والعلاقات الإستراتيجيات التقليدية التي أوجدته في المراجل السابقة؟ كعلاقته بالعائلة وبالقيم التضامنية التقليدية ؟
- كيف أصبح ينظر للمؤسسة الخاصة و لأساليب تطويرها المادية والتنظيمية ؟
- وما هي طبيعة الإفرازات السوسيومهنية التي بات ينتجها من خلال تفاعلاته مع المعطي التنافسي الاقتصادي الراهن؟ وكيف بات يطرح أولوياته المهنية والاجتماعية من خلال ممارساته اليومية؟
- ما هي طموحاته المستقبلية و كيف أصبح يصيغها من خلال ما يطرحه من استراتيجيات على مستوى التصور و الممارسة؟ وما دلالاتها السوسيوسياسية؟
- كيف أصبح ينظر للمورث الاجتماعي التقليدي الذي يؤسس للمنطق السياسي القائم ،و هل بات هذا الفاعل يحمل قيما سياسية بديلة من شانها أن تبعث على ترسيخ قيم وعلاقات أكثر ديمقراطية و عقلانية على مستوى التصور و السلوك؟
- ما هي طبيعة وسائله في ذلك؟ وماهي طبيعة الاكراهات والعراقيل التي تواجهه وتحول دون ان يرقى بمشروعه الخاص إلى مستوى الفعل الحر و المستقل ؟
- أين تكمن بالضبط مواطن التصادمات في علاقته بالسلطة و بالمجتمع وما هي دلالاتها السياسية ؟

من هذا المنطلق قد يتضح بان إشكالية هذه الدراسة، إنما تسعى للكشف عن طبيعة القيم والمعايير التي ينطوي عليها مشروع الإصلاح السياسي الرسمي من خلال مجموع الاستراتيجيات السوسيومهنية والسوسيوسياسية التي تتبناها جماعة المقاول في ممارساتها اليومية وذلك بهدف معرفة مدى تطابقها للقيم والمعايير الوضعية العقلانية التي تؤسس الفعل الاقتصادي بمفهومه الحديث بكل ما يقتضيه من نظم وذهنيات، التي من شانها أن تحدث القطيعة النوعية مع المنطق الاقتصادي والسياسي التقليدي القائم.

الفرضيات:

الفرضية الأولى: المقاول ناقل حيوي للقيم العقلانية والتحديث الديمقراطي:

بالنظر إلى المكاسب المؤسساتية والقانونية التي حققها المجتمع على المستوى الاقتصادي والسياسي والمتمثلة في الإقرار بمبدأ المنافسة الاقتصادية والانفتاح على قوانين السوق ومبدأ التعددية السياسية التي تكرس منطق الاعتراف بالحريات الأساسية، فإن مجموع هذه التحولات قد تساعد بشكل كبير على أن يقوم المقاول بعملية إعادة النظر في مجموع تصوراته الإستراتيجية على النحو الذي يجعل مختلف القيم والمعايير العقلانية والديمقراطية الحديثة مرجعية أساسية لفعله السوسيومهني والسياسي، ذلك أن الديناميكية التنافسية الراهنة قد أخذت تفرض أكثر من أي وقت مضى على هذه الشريحة ، ضرورة الانفتاح على مختلف الأنماط والأساليب الحديثة في تسيير شؤون المؤسسة وإقحام مختلف المعارف والتكنولوجيات المتطورة، وعليه فإن مجموع هذه الجهود التي تهدف إلى تحقيق الفاعلية الاقتصادية سوف تطرح لا محالة ضرورة توفير جملة من المطالب الحيوية التي لا يمكن من دونها تطوير الفعل الاقتصادي والمستوى التنافسي للمؤسسة الخاصة، و من بين أهم هذه المطالب، توفير عنصر الجودة كقيمة اقتصادية واجتماعية جوهرية لتشمل جميع المؤسسات الرسمية التي يتعامل معها المقاول بشكل يومي، وتوفير عنصر الشفافية في تسيير الشأن العام، على اعتبار أن غياب هذه القيمة يحد من قدرة المقاول على متابعة مشروعه الخاص بشكل عقلاني يسمح له باعتماد أساليب قانونية في حماية مصالحه وخدمة أهدافه المستقبلية.

بلوغ وتفعيل مثل هذه القيم الحداثية سوف لن تقتصر إفرازاتها على مجريات علاقة المقاول بالبعد الماكرواجتماعي والمفاهيم الكبر للسياسة والسلطة، بل ستطرح أيضا داخل المؤسسة الخاصة بوادر ثقافة جديدة من خلال اعتماد مقاييس الجودة والتنافسية، من حيث أن هذه المؤسسة هي بمثابة فضاء للتنشئة الاجتماعي ،يعكس و يكرس القيم الجديدة المعتمدة من طرف المقاول ويصدرها إلى مستويات اجتماعية أخرى، وهذا ما سيضع السيرورة الراهنة في مرحلة ظهور البوادر الفعلية لعملية إصلاح جذرية وعميقة لمختلف

البنى والعلاقات الاقتصادية و سوسيوسياسية، يكون فيها للمقاول الدور الريادي كفاعل يعمل على تاسيس القطيعة مع التصورات التقليدية ابعث علاقة جديدة بين الاقتصادي و السياسي تشجع على بناء مجتمع مدني فاعل و مستقل، و تدعم المبادرات المساعدة على قلب قواعد اللعبة السياسية و تجاوز منطق السلطة من خلال تغليب المطلب الديمقراطي و الطابع العقلاني الرافض لجميع المرجعيات والخصائص التصورية التقليدية التي ظلت مرادفا للتخلف والركود.

الفرضية الثانية: للمقاول مخاوف مهنية و سياسية موضوعية تجعل منه مصدرا لمقاومة التغيير وشديد التمسك بالأطر التي أوجدته على الأقل لان قدراته التنافسية لا ترقى إلى مستوى منافسيه الاقليميين والدوليين وهذا ما يجعله يتبنى منطق السلطة طلبا لحمايتها:

إن وعي المقاول بالخطر الخارجي المتمثل في تفوق القوى التنافسية الأجنبية بعد إقرار سياسة الانفتاح الاقتصادي. قد يربك الكثير من المبادرات والمشاريع التي يحملها هذا الفاعل. بحيث يبقى هذا الخطر يطبع كل التصورات الإستراتيجية المهنية وذالك بالنظر إلى محدودية قدراته التنافسية من جهة وكذا بالنظر إلى غياب الآليات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تضمن الحد الأدنى من المرونة والفاعلية في عملية مرافقة مختلف المبادرات الفردية والجماعية لهذه الشريحة. خاصة إذا علمنا بأن المجتمع برمته يعيش مرحلة انتقالية جعلت من جل بناه ومؤسساته الرسمية تعيش على وقع سياسة إصلاح جذري، جعلت صورته العامة تقترب كثيرا من صورة الورشة الضخمة التي يصعب تحديد تاريخ انتهاء بنائها لتجعل بذلك كل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين يلتزمون مواقف متحفظة إزاء جميع مبادرات التغيير في انتظار استكمال مرحلة المخاض و التحول الكبير الذي تشهده المجتمع برمته، على أساس هذه الخلفية سيحاول المقاول التمسك والاعتماد على نفس الوسائل الإستراتيجية والتصورية التقليدية التي كانت وراء نجاحاته السابقة. ليزيد بذالك اقترابا من منطق الوضع القائم و ارتباطا بالسلطة طلبا للحماية. وليكون بذلك مصدرا لمقاومة أي تغير سياسي واجتماعي قد يرهن

مكانته وامتيازاته ويستهدف أسباب تواصل وجوده ونجاحاته. وعليه سيعمل هذا الفاعل على ربط مصيره بمصير السلطة السياسية ومؤسساتها الرسمية، وبموقفه الاستراتيجي سيكون مشروعه الخاص، مجرد دعيمة من دعائم هذه الوضع القائم و قد لا تتعدى وظائفه السوسيوسياسية، ذلك الامتداد المنطقي للتحالف المباشر أو غير المباشر بين الفاعلين الاقتصاديين والفاعلين السياسيين، الذي لا يقوم إلا لتبرير الوضع الاجتماعي العام وتكريس نفس البنى والعلاقات السياسية التقليدية، واعتمادها كخيار مشروع سياسي يرفض القطيعة الديمقراطية، مادمت هذه البنى وهذه العلاقات تمنحه الضمانات اللازمة لتحقيق مزيد الربح ومزيد من النفوذ للحفاظ على مصالحه. وهذا ما يعطل المشروع الإصلاحي وعملية التحديث الديمقراطي و يؤجلها إلى مراحل لاحقة، ليكون مرد هذا الموقف المقاوم مرتبطا بجملة من المخاوف الموضوعية لعل من أهمها ،عدم توفر المقاول على الحلول المهنية النوعية الكفيلة بتعزيز ثقته بمشروعه ومبادراته الحرة و تجاوز البعض من هواجسه، كما قد يعبر هذا الموقف عن خاصية سوسيوثقافية متجذرة في ذهنية المقاول و علاقة الفعل الاقتصادي و بالمستوى السياسي بشكل العام ، ليتأكد من عدم إقبال المقاول على التغيير والتجديد، معالم صيغة لاتفاق ضمني يجمع هذا الفاعل بالسلطة القائمة والمبني على ضرورة مقايضة طموحاته السياسية بمصالحه الاقتصادية.

حول منهجية البحث:

خدمة لخصوصية الهدف الذي تسعى إشكاليتنا لتحقيقه، اعتمدت هذه الدراسة على المقاربة النوعية التحليلية كمنهجية لتحصيل المادة الأولية حول موضوع هذه الدراسة وطريقة معالجتها، ولعل هذا ما يجعلنا مطالبين بناء النموذج المثالي الفيبري لجماعة المقاول، وذلك ما دفعنا في مرحلة أولية إلى توظيف تقنية دليل المقابلة منى خلال إعداد مجموعة من الأسئلة الموجهة والنصف موجهة [1]وذلك بهدف استعراض قصص حياة وتجارب جماعة المقاول، لنجعل من المسار السوسيومهني لكل عنصر من العينة المتغير الاستراتيجي الذي تقوم علية هذه المقاربة ، وهذا بالإضافة إلى ربطها بمجموعة من المؤشرات الخاصة بكل مسار وما تعرضه من دلالات وتفاوتات، حيث ركزنا على مصدر وطبيعة رأسمال البدائي وطبيعة الامتيازات المادية والرمزية المتوفرة لدى كل فئة من هذه الجماعة، هذا بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار لمؤشر آخر لا يقل أهمية والمتمثل في البعد الشخصي والنفساني لكل حالة مستجوبة من حيث أنه صورة عاكسة لنوع من القدرات والمؤهلات الفكرية التي تساعد على إحداث خيارات وتصورات إستراتيجية مميزة قد يمكن كشفها من خلال قدرات المقاول على ارتجال بعض الحلول وما تنطوي عليه من أبعاد ودلالات قيمة، حول نجاعة ومصداقية ما تقترح العينية من استراتيجيات وقناعات تصورية .

لتحصيل ومعالجة المادة الأولية لهذا البحث، تم توزيع أسئلة دليل المقابلة على مجموعة من المحاور الأساسية التي تستجيب للتساؤل الذي تطرحه إشكاليتنا، بحيث ثمنا بدفع العينة لإنتاج خطابات حول حياتها اليومية لتعرض قناعاتها و مقترحاتها حول عدد من المواضيع مثل: دور العائلة وأهميتها، تحديات المؤسسة الخاصة وسبل تنظيمها ،تصورات المقاول لدور الدولة، مواقفه من منطق السلطة، والقيم الاجتماعية السائدة بشكل عام ، و لمناقشة هذه المواضيع ، حاولنا أن نكشف عن طبيعة الطموحات المستقبلية التي تحرك هذه الجماعة وتحديد أهدافها الراهنة وما باتت تقتضيه من تصورات

[1] **Alain blanchet , anne Gotman : L'enquete et ses méthodes : Le guide d'entretien ed : Nathan,1992**

واستراتيجيات في بناء استقلالية المؤسسة الاقتصادية الخاصة من خلال تفاعلاتها بالبنى و العلاقات السيوسيومهنية التي تربطها بالسلطة والمجتمع بصفة عامة،ليكون دورنا خلال العمل الميداني مقتصرا على الإصغاء، الملاحظة والمشاركة دون أية محاولة لتوجيه هذه الخطابات ، حتى عمانا ان تكون الكلمة الأخيرة للمقاول، وذلك على اعتبار أن نظرتنا للعينة المستجوبة تتاسس على ضرورة الاعتراف لجميع عناصرها بالقدرة على إنتاج أحكام موضوعية والحيازة على معرفة خاصة ، فنحن بذلك لا نغلب فقط دور هذا الفاعل الاجتماعي كشاهد تاريخي وحسب بل كطرف يؤثر ويتأثر بمجموع عناصر السيرورة الاجتماعية الراهنة، اعتقادا منا بأن أي تغيير اجتماعي لا يحدث بمعزل عن الفاعل الاجتماعي، أي أن قناعاته وأحكامه لا يأتي لا من الأعلى ولا من الخارج. [1]

من جهة أخرى يجدر أن نسجل البعض من التحفظات، التي تجد في حقيقة الأمر مبرراتها في أحد الخصوصيات الجوهرية في طبيعة فعل العينة الاستراتيجي والتي تقوم على ضرورة ما يمكن أن نصفه إجرائيا بأزمة الهوية المهنية التي يعيشها المقاول، فالملاحظ أن هذا الفاعل في المرحلة الراهنة لا يمكن التعرف عليه وتمييزه بنشاط مهني واحد معين، فالمعطيات الميدانية تؤكد بأن هذا الفاعل غالبا ما يقوم بنشاطين مهنيين على الأقل في آن واحد كأن يجمع مابين الإشراف على مؤسسة الاستيراد وتسيير أخرى للنقل الحضري أو أن يكون مستثمرا في ميدان تربية الدواجن، وفي نفس الوقت صاحب المؤسسة الحديثة لصناعة اللوازم المدرسية، أو أن يكون موظفا في إحدى المؤسسات العمومية وكذا صاحب مستثمرة فلاحية أو مؤسسة إنجاز لأشغال البناء.هذه الوضعية قد تعرض الكثير من التداخلات التي تظل في نظرنا بموضوعيتها وواقعيتها، تدل على أن سيرورة توزيع الأدوار والمهام الاقتصادية لم تستكمل بعد إفرازاتها وتفاعلاتها التنافسية، ومهما يكن فإن هذه الخاصية كصعوبة منهجية، قد تم تجاوزها من خلال إعطاء الكلمة الأخيرة للمستجوب نفسه في تحديد نوع المهنة التي يختارها ويبنى الإنساب إليها، وهذا ما يحمل بالنسبة لنا من الدلالات والمعاني ما يبرر نسبيا ترتيب كل حالة وتوزيعها على الأصناف التي تم إعدادها. قد يتبين مما سبق بأن تقنية تحليل مضمون الخطاب المعتمدة،

[1] **Bardin, Laurence : L'analyse de contenu 5e éd. Paris : PUF 1989**

جاءت لتركز على أنواع المبررات التي يسوقها المستوجب لدعم مواقفه وقناعاته ليتم فحصها وتحديد طبيعتها و ما تنطوي عليه من دلالات وما تكشفه من مرجعيات تصورية قيمية، الشيء الذي يمكننا من إعادة رسم أهم أنماط الفعل الاستراتيجي للعينة، من خلال الوقوف على مجموع الأولويات والطموحات التي يتبناها ، والتي من شأنها أن تعرض من القناعات والمواقف ما يكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط هذا الفاعل بمختلف البنى الاجتماعية والمؤسسات الرسمية.

نظريا قد يتوجب علينا ان نشير بان مسعانا المنهجي يندرج أيضا في خانة تلك الاتجاهات التي ترفض أن تجعل من الدولة و مؤسساتها المحور الأهم للبناء المعرفي و فهم و متابعة التطورات الحاصل في المجتمع ذلك أن مثل هذه المقاربات المؤسساتية، قد أثبتت عجزها و محدوديتها ، في القدرة على كشف جوهر التغيرات الاجتماعية و ما تخفيه من فاعلين اجتماعيين و قوى حية بكل ما تنسجه من علاقات و تصورات قد لا يمكن أن نتبينها إلا من خلال ولوج الفضاءات بعيدة كل البعد عن الدولة وإرادتها، ولعل هذا ما استلهمناه من الملاحظات المنهجية للباحث مارك ابيلاس التي تنظر للمؤسسة كسيرورة ثقافية، يقتضى فهمها الانفتاح على جميع الأطراف الفاعلة داخلها و في محيطها و بذلك تناول عملنا الميداني عناصر مختلفة من محيط المقاول لعرض صورته كمسير لمؤسسة اقتصادية خاصة مرتبطة بمنظومة مؤساستية رسمية و اخرى غير رسمية، اين تتبلور التناقضات والتفاعلات الفعلية بين عناصر سيرورة الصراع ، التي تشكل أساس عملية التغير الاجتماعي، ومن هذا المنطلق جاء اهتمامنا بما يحدث حول المؤسسة الخاصة وما يعرضه هذا المحيط من اقتراحات مهنية وخيارات استثمارية و تحديات مستقبلية على المقاول، وما تنطوي عليه من تجارب نوعية و دلالات قيمية .

أما بخصوص كيفية تحديد واختيار عدد العناصر المستجوبة ، فلقد عمدنا من جهة على أن تكون عينتنا منفتحة على غالبية الفئات الممثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية ، كالصناعة الحرفية، التجارة، الفلاحة وبعض المهن الحرة كمكاتب الدراسات والخبرات المختصة ومن جهة أخرى حرسنا على إقحام بعض التجارب الشبانية التي قد تكشف جوانب أخرى

لصورة الفعل المقاولاتي، وبذلك تم تطبيق دليل المقابلة على 24 حالة، من المقاولين الذين ينشطون بولاية وهران في حين تمت الاستعانة بخطابات 4 حالات أخرى قريبة من ولاية و هران ، وبهذا الصدد يجدر أن نشير بأننا استطعنا أن نحصل على التعاون الكامل لعدد من عناصر العينية وذلك بالنظر إلى توفر درجة عالية من الثقة والتفهم، الشيء الذي سادت في عملية تطبيق دليل المقابلة والتي كانت بدورها نتيجة مباشرة لتوفرنا على بعض العلاقات والوساطات داخل عالم المؤسسة الخاصة، أما عن المصادر الأخرى التي أثرت المادة الأولية المتحصل عليها ميدانيا يمكن أن نشير إلى أن موقعنا المهني كصحفي بمدينة وهران ، قد ساعدنا في الحصول على بعض المعلومات الأخرى من خلال تغطيتنا للعديد من اللقاءات التحسيسية أو التنظيمية، النقابية الخاصة بنشاط هذا المقاول والمؤسسة الخاصة بشكل عام .

الفصل الأول:

ماضي مسارات العينة والطرق المؤدية للمؤسسة الخاصة

تمهيد منهجي:

في هذه المرحلة من البحث سنحاول عرض المعالم العامة لصورة ماضي عناصر العينة وما كانت عليه في علاقتها بالتصورات والدعائم الاجتماعية التقليدية، وذلك بالتركيز على متغير المسار السوسيومهني وعلاقته بمؤشر الأصل الاجتماعي ودرجة تكوين كل مقاول، بحيث قمنا بإعادة رسم هذه مساراتهم السوسيومهنية اعتمادا على قصص حياة عناصر العينة وذلك بهدف الوقوف عند أهم المحطات التي مرت بها، على اعتبار أن العديد من الخصائص الاجتماعية التي ساعدت وأطرت للفعل الاقتصادي الحر، وكانت وراء ظهور المؤسسة الخاصة في الماضي، قد عرفت تحولات كبيرة على جميع المستويات والتي يمكن أن نلخصها في مجموع التداعيات التي نتجت عن سياسة الانفتاح على السوق، بكل ما تفرضه من رهانات وتحديات وما باتت تقتضيه من تكيفات مع المعطى التنافسي الجديد، لنركز في خطوة أخرى على علاقة المقاول بالأصل الاجتماعي والدور الذي لعبته العائلة والعلاقات التقليدية خلال هذه المسارات، وذلك بهدف تحديد كيفية توظيفها ماضيا ومقارنتها بالصورة التي تعرضها تناقضات السيرورة الراهنة. وبهذا يتضح أننا بخطوتنا هذه، إنما نسعى لفهم طبيعة الآثار التي تركتها الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية الراهنة على تصورات المقاول القيمية، سواء تعلق الأمر ببعدها الاجتماعي والعلاقات التي تربطه بمجموع الاستراتيجيات الاجتماعية التي كانت وراء إنجاح المشروع الخاص، أو تعلق الأمر بتلك الآثار التي ترتبط بالفعل المهني الصرف والناتجة أساسا عن مستجدات المعطى التنافسي أو اكراهاته الاقتصادية التي تؤطر لواقع المؤسسة وأنماط تسييرها.

استجابة لهذا المطلب قمنا بطرح السؤالين التاليين :

وما هي علاقة المقاول بالأصل الاجتماعي والدور الذي لعبته وتلعبه العائلة في إنجاح المشروع الخاص والمستقل؟ وما هي أنواع المسارات السوسيومهنية التي مرت بها العينة لبلوغ المؤسسة الخاصة ؟

الإجابة عن هذه السؤالين ستحيلنا بالضرورة لمناقشة التصورات المرجعية التي أسست لبناء الفعل الاقتصادي الحر ومعالم المشروع الخاص بمختلف مراحله و ما تنطوي عليه من معايير نوعية وأولويات إستراتيجية، التي كان لها الفضل في بلوغ المؤسسة الخاصة وتحقيق النجاح الاجتماعي، ولعل هذا ما سوف يسمح ببلورة مقاربة مقارنة، بين التوظيفات الإستراتيجية التي تبنتها هذه الشريحة الاجتماعية في الماضي وبين ما تمليه عليها طموحاتها الراهنة، من مراجعات لإحداث صيغ جديدة لاولوياتها وأشكال تكيفاتها في تعاطيها مع مستجدات الواقع الذي بات يفرض تصورات قيمية ومعيارية أخرى غير تلك التي أسست لوجودها ونحاجها في المراحل السابقة.

فما هي الأسس القيمية والقواعد الاجتماعية والمهنية التي باتت تحكم الفعل الاقتصادي الحر، وكيف أصبح المقاول ينسج هذه العلاقة ليدعم حريته واستقلاليته على ضوء الاكراهات والضغوطات التي تمارسها الديناميكية السوسيو اقتصادية الراهنة؟ لكن قبل الإجابة على هذه التساؤلات لا باس أن نعرض أولا، صورة موجزة عن خصوصية الفعل الاقتصادي واهم مراحله التاريخية.

1 - لمحة سوسيوتاريخية حول الإرث التصوري للفعل اقتصادي:

يجمع الكثير من الباحثين والمؤرخين بأن ظهور الممارسة الاقتصادية بمعناها الحديث في مجتمعنا، إنما كانت مع بداية الاستعمار الفرنسي الذي عمل بقوة السلاح على إرساء قواعد وتنظيمات جديدة، بحيث فككت مختلف البني والعلاقات السوسيواقتصادية الأصلية التي صنعت توازن وانسجام التشكيلة الاجتماعية المحلية لقرون، على الرغم من تخلفها التقني، بحيث عمل المستعمر على استهداف خاصيتها الجوهرية المتمثلة في شكلها العشائري المبني على الملكية الجماعية للأرض[1] بكل ما تنطوي عليه من قيم وعلاقات مؤسسة للفعل الاجتماعي، ليفرض بذلك مبدأ الملكية الفردية ليس كوسيلة لضرب التوازنات والانسجام الطبيعي للسيرورة التطورية للمستعمرة فحسب، بل ولتذليلها كفضاء يتلائم ومختلف التنظيمات الإدارية والبيروقراطية المميزة لنمط الإنتاج الرأسمالي، ليؤدي ذلك إلى ظهور تحولات عميقة على مستوى تصورات نخب وأفراد هذه التشكيلة الاجتماعية، خاصة بعد الانتشار المتزايد للمنطق التبادلي النقدي المكمل للعلاقات التي يطرحها مبدأ الملكية الفردية. لكن ما حقيقة الخصائص التصورية لهذا المجتمع قبل هذه المرحلة التصادمية؟ وما هي الصورة التي كانت تنسجها لإعادة إنتاج ذاتها اجتماعيا واقتصاديا؟ بالمقارنة لخصائص التصور الاقتصادي الحديث يقدم المفكر بيار بورديو صورة لطبيعة العلاقات والممارسات السوسيو اقتصادية التي كانت سائدة قبل الاستعمار فيقول: بأن مطلب الإنتاج و المردودية لم يكن هدفا أساسيا، فالنشاط لم يكن يتجاوز تلبية الحاجيات والمنافسة كانت ضعيفة، وتيرة ومدة العمل اليومي كانت متذبذبة، المناسبات الدينية والاحتفالات العائلية كانت تأخذ وقتا كبيرا على حساب مدة العمل، بالإضافة إلى تكلفتها المالية التي أضرت كثيرا بنسب الربح.انعدام وجود رأسمال يؤدي إلى عدم وجود محفزات، فتقنيات العمل من جهتها كانت تتوارث من خلال الممارسة، كما أن التجارة بدورها لم تكن فعلا تخضع للحساب والمنطق العقلاني ولكن على المضاربة والتقلبات الظرفية، الصناعة والتجارة كانتا منفصلتين تماما وإرادة الاستثمار منعدمة،هذه الصورة يلخصها نفس المفكر فيقول بان: العلاقات الاقتصادية لم

[1] **P.Bourdieu : Algérie 60. Structures économiques et structures temporelles. Minuit, Paris.1977 P33**

تكن أبدا مستوعبة على حقيقتها الصرفة ، لقد كانت مخفية دائما وراء حجاب من الأوهام والعلاقات الامتياز التي تخفف بالشعور بالأخوة. إن الاهتمام بربط العلاقات مع الآخرين كان يطغى على مطلب تحقيق الأرباح، ليؤكد أن العلاقات الاقتصادية لا يتم أبدا استيعابها على حقيقتها الصرفة ، فهي دائما محجوبة وراء ستار الامتيازات و مخففة بشاعر الأخوة ، و الاهتمام بربط العلاقات مع الآخرين يعد أولوية أمام طلب الربح[2] . أمام هذه الصورة التي تعرض حدود وعراقيل موضوعية للارتقاء بالفعل السوسيومهني إلى أشكال أكثر فاعلية وإحداث العلاقة الاقتصادية بمفهومها الحديث. حاول الأستاذ أحمد هني فهم حقيقة هذه الوضعية التي جعلت من النخب الاقتصادية المحلية لا تعرف نفس السيرورة التي شهدتها مثيلاتها في المجتمع الأوروبي. وذلك من خلال تتبعه وكشفه الأشكال الأولى لفائقي القيمة في مجتمعنا ليس كشرط أساسي لإحداث عملية التراكم الرأسمالي فحسب بل وكمؤشر نوعي من شأنه أن يدل على البوادر الأولى للظهور الاقتصادي كممارسة عقلانية حديثة تستقل بفضائها عن بقية الفضاءات الاجتماعية الأخرى، يتوصل بذلك إلى نتيجة جوهرية، تجد في عقم نوعية التنافس الذي جمع مختلف النخب الاقتصادية في مختلف مظاهر ركودها وتخلفها، وبالتالي العامل المبني الذي حرم التشكيلة الاجتماعية بشكل عام من الارتقاء لمستوى نظيراتها الأوروبية ليعبر عن ذلك كما يلي :عملية التنافس كانت تنتظر فقط نتائج مادية و لم تكن قادرة على أن تكون منافسة مادية آو اقتصادية ... ذلك أن الغايات المادية ليست غايات اقتصادية، و أن الأسباب المادية والأهداف الاقتصادية لا تتمحور حول وجود وساطة اقتصادية بل سياسية[3].

وعليه يؤكد نفس الباحث بأن الخاصية الجوهرية للنخب الاقتصادية تتمثل بالدرجة الأولى في كونها كانت دائما ملازمة للسلطة القائمة، وبالتالي لم تكن أبدا في حاجة إلى إحداث قيم شرعية جديدة لبلوغ السلطة ،كما هو بالنسبة للنخب الأوروبية. ذلك أن النخب الاقتصادية المحلية، لم تكن أبدا في حاجة للممارسة الاقتصادية كضمان لتواصل السلطة السياسية، فمن القرن 9 إلى القرن 13 شغلت هذه النخب مواقع السلطة السياسية، ولم يكنوا في حاجة

[2] **P Bourdieu : Algérie 60. ibid P : 33**

[3] **Ahmed henni : Etat, surplus, et société en Algérie avant 1830,ENAL,1986,Alger, p108**

لرمزية جديدة لشرعنة نشاطهم ومكانتهم ولذا غلب عليهم طابع المحافظة الذي عطل ظهور الفعل الاقتصادي بمفهومه الغربي [4].

انطلاقا من هذا العرض قد تبين بأن أحد الجذور الأساسية في بناء الاستراتيجيات السوسيو مهنية، وسبل إحداث الثروة وإنما كانت مرتبطة بمطلب السيادة الرمزية وقوتها، فتواصل هذه الأخيرة يعني تواصل قوة وازدهار النخب الاقتصادية، كما أن ضعفها وتراجعها يعني ضعف وتراجع هذه النخب، ولعل هذا ما جعل من الممارسة الاقتصادية بالمفهوم الحديث ، لا تعرف سبيلا إلى التشكيلة الاجتماعية المحلية في شكلها الاستعماري بعد القضاء على رموز السيادة بقوة السلاح وهذا ما أنتج أشكالا تكيفية جديدة كتلك التي تبنتها نفس هذه النخب في تعاملها مع المنطق الذي أقحمته الرأسمالية الاستعمارية، فتنافسها من خلال الوسائل التقليدية لطلب الربح أو السلطة، لم يعد له معنى أمام السيطرة الاستعمارية، التي عملت على تجريد مختلف الشرائح من امتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية على الشكل الذي يخدم نواياها التوسعية والاستيطانية التي أخذت كل معانيها في تطبيق قرار-senatus consulte - سيناتوس كونسولت لعام 1863 كوسيلة لضرب القبيلة كوحدة سوسيواقتصادية وسياسية. وبالتالي إعادة صبها في قالب جديد من العلاقات التصورية بشكل جذري للقضاء على مختلف أشكال المقاومات الرافضة للاستعمار، أمام هذا الوضع الجديد، وعلى الرغم من إكراهاته وصعوباته السوسيواقتصادية والسياسية. تؤكد الكثير من الدراسات بأنّ نهاية القرن 19 وإلى غاية العشرية الثانية من القرن العشرين، أخذت التشكيلة الاجتماعية المحلية تطرح أولى البوادر الفعلية لظهور برجوازية محلية على مستوى بعض الأرياف والمدن، حيث كان الوجود الاستعماري في حد ذاته عبارة عن صدمة عنيفة أحدثت قطيعة نوعية على مستوى مختلف العلاقات والتصورات الاجتماعية والاقتصادية و بالأخص لدى النخب المحلية نظرا للدور السياسي الذي قامت به اتجاه الإدارة الفرنسية، باستفادتها من الأحكام التشريعية العقارية ، للحصول على ملكية الأراضي وهو وصف الباحث إبراهيم مهديد كاجتهاد لعملية توفير الفائض من الرأسمال، من الريف، و نقله إلى المدينة، بقصد تراكمي و بهدف تنشيطه في

[4] **Ahenni : Etat, surplus … opcit p97**

مجالات أخرى، إما عقاريا أو صناعيا أو في استثمار "تحولي" أو في الخدمات. و هو ما ستفعله بعض العائلات في جزائر ما قبل الحرب و بعدها؛ و عبر مدن القطاع الوهراني[5].

لتؤكد بذالك على قدرتها في التكيف ومتطلبات الفعل الاقتصادي الحديث كفضاء مستقل تماما عن الصراع السياسي والعلاقة التصادمية بين المستعمر وصاحب الأرض وهذا ما يمثل من زاوية اهتمامنا أحد أهم الموارد المميزة التي صنعت خصوصية الفعل الاقتصادي أثناء المرحلة الاستعمارية. على اعتبار أن الطموح السوسيواقتصادي الخاص، إنما ينطوي على حقيقة تصارعية في علاقتها بالمعطى السياسي، الشيء الذي يدفع بنا الى القول بأن هذه البرجوازية الناشئة استطاعت تدارك البعض من امتيازاتها الاجتماعية للحفاظ على ملكيتها العقارية التي كانت عاملا مباشرا في إحداث عملية التراكم الرأسمالي لتوجهه ، بعد ذلك إلى المدن حيث فرص الاستثمار ومضاعفة الدخل والموارد، أين شحذت إستراتيجيتها الأولى في اقتناء مختلف التقنيات والأساليب الإنتاجية الحديثة ، دون أن تتخلى عن الأرض كقيمة مضمونة. لكن وعلى الرغم من هذا التكيف الايجابي في اقتناء التصورات الاقتصادية الحديثة، هل نستطيع أن نؤكد بأنّ صورة هذا الفعل لدى النخب المحلية هي نفسها التي ميزت تصورات وسلوكات البرجوازية الأوروبية عند ظهورها؟ أي هل كانت النخب المحلية تحمل نفس التصور الاقتصادي الذي أفضى بالمجتمع الأوروبي إلى المرحلة الصناعية كتصور شامل، مس مختلف الشرائح والبني الاجتماعية، ليعيد رسم أدوارها وعلاقاتها على النحو الذي يجعل من التشكيلة الكولونيالية ترتقي إلى المستوى المجتمع الصناعي كنتيجة منطقية؟

مثل هذا التساؤل قد يقترب إلى حد كبير في مضمونه من تلك الدراسات والأبحاث التي حاولت فهم حقيقة التخلف والركود الذي ميز النخب المحلية الاقتصادية لفترة تاريخية طويلة، والإحاطة بأسباب إخفاقها وعجزها عن مواكبة السيرورة التطورية للنموذج الأوروبي، حيث ظلت هذه النخب المحلية تواصل الكثير من الخصائص التقليدية لفعلها وممارساتها، ولعل هذا ما يشير إليه المفكر بيار بورديو بعرض جملة الأسباب ليؤكد :

---

[5] **إبراهيم مهديد : الأرستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن 19م والرأسمالية الإستعمارية: إشكالية الإندماج الاجتماعي مجلة إنسانيات**

4 | 1998 ص 77-100

بان العلاقات الاجتماعية سواء في الإنتاج أو في التجارة هي شخصية ، مباشرة وخاصة وهذا ما يجعل تجارة الشرف والهيبة تكتسي كل أهميتها، في اتفاقات الحماية التي تضمن حركية المنتجات والخدمات [6].

من هذه الزاوية قد يتضح لنا بأن عملية تكيف النخب المحلية مع المنطق الاقتصادي الكولونيالي لم تتأسس على قطيعة جذرية عميقة، بل حملت دعائم من فضاءها الاجتماعي الأصلي وكرست ما تبقى من بناه التقليدية ، لدعم وخدمة مشاريعها، والتي تجعل بشكل عام من العائلة وسيلة مثلى لتواصل هويتها الثقافية و وجودها المادي كشكل من أشكال المقاومة. إلا أن هذا الشكل التكيفي للنخب الاقتصادية المحلية،لم يكن كافيا ليفسر إخفاق البرجوازية الكولونيالية بطرفيها الأوروبي والمحلي في تحقيق الطفرة الحداثية وإنجاح المشروع الصناعي ، ليؤكد بعض الباحثين بان سبب هذا التخلف إنما مرده لطبيعة الرأسمالية الاستعمارية كإطار تنظيمي مهيمن، التي لم تعمل على تمكين التشكيلة المحلية من استكمال سيرورة تفعيل العلاقات الاقتصادية لم تساعد على بلوغ تلك الدرجة من التراكمات النوعية ، التي تسمح بتطوير القاعدة الصناعية وتؤسس لأنماط تصورية حديثة ، وهذا ما يلخصه مراد بن اشنهو بفكرة السيرورة غير المنتهية[7] ،فيما حين يرى كل احمد هني وعدي هواري أن تخلف وركود العلاقات الاقتصادية، ومن خلالها النخب الاقتصادية المحلية يعود إلى طبيعة ونوعية التوجهات الاستثمارية لهذه الأخيرة، حيث اعتمدت بالأساس على تحويل القطاع الفلاحي كمصدر أمثل، لكل التراكمات الناتجة عن مختلف أشكال المضاربات التجارية و توجيه القسط الأكبر من فائض القيمة إلى البورجوازية المينتروبولية.[8]

من هذا المنطلق قد تتأكد لدينا حقيقة أخرى عن فعل النخب الكولونيالية وحدود آفاقها الاستثمارية كصور استراتيجي خاص والذي تتمثل في ما يعكسه النص التالي: رأسمال التجاري لا يحتاج مطلقا للدخول في سيرورة العمل الذي يقدم منتجات يقوم هو بتسويقها، ولذلك فهو يفضل الوقوف على هامش العملية الإنتاجية دون أن يسعى لتغييرها. ومن هذا

[6] **P Bourdieu :sociologie de L'Algerie PUF 1961 ...P 56**
[7] **Ahmed henni : La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie SNED, 1982 P122**
[8] **A Benachenhou Formation du sous-développement en Algérie (1830-1962) P 341.391**

المنظر، يضيف احمد هني بان رأسمال التجاري لا يتوفر على ما يسميه بـ"القدرات الثورية" التي يتوفر عليها رأسمال الصناعي الذي يحتوي سيرورة العمل و يحولها على الشكل الذي يستجيب لمقتضيات تطوير الإنتاجية الاجتماعية المتوسطة ليعزي هني سبب هذا الوضع في نهاية المطاف لكون رأسمال التجاري يسيطر على سيرورة العمل من الخارج، ويجمدها ويجردها من أي إمكانية للتحول أو التغيير[9].

من هذا العرض قد تبين بأن النخب الاقتصادية المحلية قد استطاعت خلال هذه المرحلة خوض غمار الممارسة الاقتصادية الحديثة على نفس الصورة والنوعية التي كانت عليها لدى النخب الاستعمارية وما تعثرها في تطوير قاعدة صناعية تبعث على عملية تحديث واسعة، إلا نتيجة للخصوصية الاستعمارية للرأسمالية الكولونيالية التي كانت تقوم على ابشع انواع الاستغلال والنهب ، الشيء الذي عطل بطبيعة الحال ظهور نخب صناعية محلية قادرة على رفع التحدي بعد خروج المستعمر ، وترك آثاره العميقة في كيفية صياغة وتصور الفعل الاقتصادي حيث ان العلاقة التصادمية بين التشكيلتين الاجتماعيتين الاستعمارية و المحلية احدثت تأثيرا بليغا في تشكل عقلية المقاول الجزائري ، أدت من خلال إقرار قانون فارنيي في سنة 1863 الذي عاد لاعتمد النظام الضريبي العثماني للمحليين ، الى تعميق صورة رفض المقاول للمؤسسات الرسمية و تشكل وعي وطني مبني على هذا الرفض الذي تحول لقناعة مشتركة، وجعل من مفهوم استقلالية المقاول كفاعل اقتصادي يأخذ كل معانيه من هذه القناعة المعادية لمؤسسة العمومية والدولة بشكل عام .

2 - الخصائص الداعمة لتبني خيار الفعل الاقتصادي الحر:

يتضح من خلال دراسة طبيعة المسارات السوسيومهنية التي عرفتها عناصر العينة ، بأن جماعة المقاول تتميز بكونها جماعة متنوعة ، تعكس الكثير من التفاوتات والاختلافات

[9] **Ahmed henni : La colonisation agraire…P125**

سواء من حيث طبيعة الوسائل التي تعتمدها أو الأولويات التي تطرحها،[10] وهذا ما يعني أن هذه انها لا تتعاطى مع محيطها الاجتماعي ، انطلاقا من نفس المواقف أو من خلال نفس العلاقات، أي ان مسعى تكيفها مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية و طرقها في المحافظة على نجاحها المهني والاجتماعي يرتبط جوهريا بخاصية التنوع، من حيث انها ميزة ليس للمقاول المحلي بل للمقاول بشكل عام ، وهذا ما يتأكد من خلال العديد من الدراسات التي تناولت هذه الفئة في بعض المجتمعات الأوروبية [11] التي تختلف درجة تطورها عن مجتمعنا او تلك التي قام بها جوزيف باهوت على المجتمع السوري[12]، حيث تشير جميع هذه الدراسات بأن عدم انسجام جماعة المقاول إنما مرده إلى اختلاف الأسباب الأولى والمضامين السوسيوتاريخية التي أنتجت رواد برجوازية المؤسسة والفعل الاقتصادي الحر.

أما عن الملاحظة الثانية، فهي تتعلق بمؤشر رأسمال الذي وظفه كل مقاول في بداية مساره، حيث يتضح أن بلوغ المؤسسة الخاصة قد اعتمد على رأسمال مادي كالادخار العائلي، مداخيل تجارية، أو رعي عقاري، وفي بعض الحالات على رأسمال معنوي كالمعرفة والتجربة المهنية، التكوين العلمي المختص، أو وظيفة في أجهزة الدولة، وبالإضافة لذلك أسهمت مجموعة من الامتيازات المسخرة من طرف عناصر العينة بشكل عام في طبيعة التنشئة الاجتماعية التي تلقاها كل مقاول والدور الذي لعبته العائلة في تحضيره للمغامرة الاقتصادية الحرة، أو ما تعلق بالبعد الشخصي للمقاول وقدرته على ربط علاقات مع أطراف نافذة في المجتمع وفي الدولة . وهنا قد يجدر أن نشير أن كل خطابات العينة تفيد بأن الممارسة التجارية كانت بمثابة المحطة الإجبارية التي عرفتها مساراتها المهنية كونها نشاط سهل يضمن مداخيل قارة، وأيضا كممارسة تسمح بمباشرة مشاريع موازية ومرافقة دون التخلي عن التجارة كمصدر ربح موثوق . و عليه يمكن القول بأن البدايات الأولى في خوض المغامرة والفعل الاقتصادي الحر ليست وليد العدم

[10] **Fracois gresel : l'univers de la boutique Les petits patrons du nord (1920 – 1975 PUL 1981 voire auusi :M BOUER , B B - Mourot : Les 200 comment devient- on un grand patron ? Paris le seuil , 1987**

[11] **-Joseph Bahout : les entrepreneurs syriens Economie , Affaires , et politiques CERMOC 1994**

نفس هذا الطرح بخصوص ارتباط المقاول براسمال التجاري يؤكد الجيلالي اليابس في كتاباته ونذكر مرجعه الاساسي حول الموضوع

[12] **- DJ . Liabes : Capital privet et patrons d'ardusrtie en Algérie de 1962 a 1982 . o p u**

والانطلاق من الصفر، كما يحاول بعض المقاولين تصويره حين يتفاخرون بضريبة العرق والجهد التي دفعوها في سبيل إحداث عملية التراكم الرأسمالي، ذلك أن جلهم بدأ مساره المهني بالاعتماد على معرفة و تجربة مهنية،على رأسمالي رعي عقاري على اسم عائلي له سمعة اجتماعية أو دينية أو على تكوين علمي عالي، أو من خلال المرور بالمنصب والوظيفة في القطاع العمومي أما عن الميزة الثانية يمكن ملاحظتها من خلال تتبع مجموع المسارات فهي تلك التي تؤكد على أهمية طبيعة البعد الشخصي والنفساني للمقاول ومجموع العوامل التي تساعد على صقل شخصيته وساهمت في توجيه مساره المهني من محطة نوعية إلى أخرى. وعند تخطي هذه الخاصية قد تبرز لنا أهمية توفر المقاول على القدرة في نسج علاقات مع الأطراف الفاعلة والمؤثرة في الدولة وفي المجتمع وهي الخاصية التي ليست بالضرورة حكرا على العناصر ذات المستوى التعليمي العالي أو تلك المنحدرة من أصل اجتماعي راقي.

ميدانيا يتبين من خلال خطاب العينة أخذت تكشف لتؤكد أن زمن السهولات في بلوغ المؤسسة الخاصة وتطويرها قد انتهى، أمام مع بروز عوامل ومقاييس انتقائية جديد للخوض عالم المنافسة ، وتؤكد ظهور رواد جدد للفعل الاقتصادي الحر الدين يمثلون الصدى القوي للأطراف التي تصنع معالم الديناميكية الاقتصادية الراهنة والمرتبطة أساسا باحتكارها لما تقدمه الدولة من صفقات عمومية والنشاط التجاري بشكل عام. هذه النزعة الاقتصادية القوية، أحدثت هزات عميقة على مستوى خيارات جماعة المقاول وأخذت تفرض تكيفات جديدة في مساراتهم المهنية .

عموما يمكن ان نلاحظ ان بداية مسارات العينة كانت مرتبطة اساسا بالنشاط التجاري كمحطة اجبارية مشتركة فتحت البات للكثير من العناصر للانتقال الى ممارسة النشاط الحرفي سواء كان له علاقة بالمنتوجات التي كانوا يتجارون بها او من خلال الاستجابة لحاجات المجتمع التي يسهل انتاجها بوسائل محدودة ، نفس هذه الفرص التي كان يوفرها استثمارتها ايضا العناصر التي تملك تجربة مهنية تقنية او درجة تعليم او تكوين عالي و هي الفئة التي استطاعت ان تنتقل خلال مسارها الى محطة الصناعة، حيث يتوجهوا

للصناعات الغذائية و القطاعات الخدماتية والتموين والنقل. هذا فيما توجهت بعض الفئات الى الاستثمار في مكاتب الدراسات من خلال تثمين الشهادات العليا التي يحوزها الأبناء أو بعقد شراكات مع أصحاب هذه الشهادات من خارج العائلة، إما بخصوص الدعائم الاجتماعية التي تتأسس عليها نجاح المقاول في مساره المهني فيمكن القول بشكل عام بان الأمر يتعلق جوهريا بتوظيف العائلة وعلاقات القرابة بجميع ما تنطوي عليه من علاقات تقليدية مكرسة لعنصر الثقة بين أفراد العائلة الواحدة التي تجعل من بلوغ المؤسسة الخاصة مصيرا مشتركا، كما يؤكد خطاب العينة أهمية هذا النمط من التصورات في عملية تراكم رأس المال البدائي الذي احتاج إليه المقاول لإنشاء من خلال قيم التعاون بين أعضائها الا هذه النجاحات جاءت ايضا من خلال التحالفات العائلية عن طريق مؤسسة الزواج لدعم مكانتهم الاجتماعية بشكل انتقائي مع العائلات الإطارات والإدارية و الأطراف النافذة في المجتمع .

من جهة أخرى تشير المعطيات الميدانية الى بان البعد التربوي و عملية التنشئة الاجتماعية قد كان لهما الدور الحاسم في طبيعة المسارات المهنية التي تميز كل فئة مهنية عن الاخرى ، بشكل يدفعنا الى القول بان التطور المرحلي للممارسة المهنية للمقاول وانتقالها من محطة إلى اخرى غالبا ما ترتبط بنوعية التكوين وما يفتحه من آفاق استثمارية ،إلا أن جل فئات العينة على اختلاف مستوياتها الفكرية والاجتماعية ، تظل لتعكس نزعة قوية في تمسكها بالتجارة كفعل استراتيجي وتؤكد بأن ممارسة هذا النشاط بالذات ، ليس محطة ظرفية في المسار المهني، بل هي الفعل و الشرط الحيوي لمواصلة المغامرة الاقتصادية الحرة. ولتبرير هذه الصور تعرض العينة الكثير من المواصفات و الدلالات ، التي تفيد بأن تبني النشاط التجاري بهذا الشكل لا يهدف لبلوغ تلك الأرباح السريعة والكبيرة التي يوفرها هذا النشاط فحسب، بل لأنه ايضا يمثل الضمانة الآمنة في عالم اقتصادي سريع التقلب و فاقد للحد الأدنى من وضوح الرؤية، الكفيلة بتسهيل عملية التطور والانتقال إلى محطات استثمارية أكثر أهمية وحداثة، ومع ذلك فان هذه الملاحظة لا تعني عدم وجود بعض العناصر من العينة التي الارتقاء بالفعل الاقتصادي إلى المحطة الصناعية عبر مسار مرحلي طبيعى كما سنراه لاحقا.

3- علاقة المقاول بالبني العائلية التقليدية و إشكال اقتناءاتها الراهنة:

يقول حليم بركات أن العائلة العربية تشكل تقليديا وحدة إنتاجية اقتصادية اجتماعية أساسية، تفترض في أعضائها التعاون معا والاعتماد على بعضهم البعض في جميع المجالات، كل حسب قدراته عمره وجنسه من اجل تحسين، معيشتها وتحسين أوضاعها

ومكانتها في المجتمع، ويضيف بركات، بأن عصبية العائلة مبنية على أساس رابطة الدم إلا أن هذه الرابطة بدورها مبنية في الأساس على وحدة الملكية والتكامل العضوي أو وحدة الإنتاج والاستهلاك والدفاع عن المصالح[13] إلا انه وبالنظر لبعض التطورات الحاصلة فان العائلة كوحدة إنتاجية اجتماعية واقتصادية، قد أخذت في التراجع نتيجة توفر التعليم وكذا الوظائف الحكومية، وتوفر العمل خرج بنية العائلة، وعلى الرغم من ذلك لا يمكن أن نستنتج بأن العائلة لم تعد تكون وحدة اجتماعية اقتصادية بل أنها في الواقع لا تزال تشكل مثل هذه الوحدة، ولا تزال مركزا تتمحور حوله مختلف النشاطات الإنسانية في المغرب العربي.[14]

كونها تمثل أحد الأمكنة الممتازة لتراكم رأس المال في أنواعه المختلفة، ونقله بين الأجيال إنها تحفظ وحدته من أجل الوراثة وعبر القدرة على التوريث...إنها الذات الرئيسية لإستراتيجيات إعادة الإنتاج وهذا ما يجعل المفكر بورديو يقول: إن نزوع العائلة في الحفاظ على كيانها واستمراريتها مع ضمان كمالها، لا ينفصل عن نزوعها في الحفاظ على كل ممتلكاتها المهددة بشكل دائم بالهدر أو التفتت، ولذلك فقوى الإدماج هي تحديدا الاستعدادات الأخلاقية التي تدفع لتوحيد مصالح الأفراد الخاصة والمصلحة العامة للعائلة حيث يقول بورديو أنها شرط ونتيجة الإدارة الناجحة لرأس المال المملوك جماعيا من طرف أعضائها، فهي تلعب دورا هاما في إدارة رأس المال الاقتصادي، من خلال مد أفرادها بكل المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والرمزية، من أجل تحقيق النجاحات الاقتصادية.[15]

ذلك انه من بين أحد أهم خصائص العائلة الجزائرية هي أنها عائلة ممتدة متماسكة، بسبب تضامن مصالحها وتوحدها أي بواسطة رأس المال ومن أجله في نفس الوقت، ونقصد برأس المال هنا، رأس المال الاقتصادي وكذلك رأس المال الرمزي، ورأس المال الاجتماعي، فهي مصدر عمليات إعادة الإنتاج بمختلف أشكالها، وهي متعالية على أفرادها فهي موجودة قبلهم وتوجد معهم وستوجد بعدهم ، العائلة هي مركز كل النجاحات

[13]- **حليم بركات المجتمع العربي المعاصر بيروت مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثالثة، 1986 صفحة 175.**

[14]- **حليم بركات مرجع سبق ذكره صر 179.**

[15] - **pierre.bourdieu, sociologie de l'algerie, collection qui sais je, puf , paris, 1974, p12.**

وهي مركز إعادة الإنتاج. حقيقة العائلة الممتدة الجزائرية لم تكن لتخفي النزعة الاجتماعية الطارئة في المجتمع، مع بداية ثمانينيات القرن الماضي، التي لاحظها مصطفي بوتفنوشانت ليعكسها في مبدأ الانتماء الاقتصادي[16] الذي اخذ يحدد هوية ووظائف العائلة، من خلال تفعيل منطق انتقائي لبناء التحالفات والتقاربات العائلية.

وبذلك قد نتبين بأن مهمة هذه المؤسسة لا تقتصر أبدا على تلك الوظيفة التي تحددها طبيعة علاقتها بوسائل الإنتاج المادي بل أنها تقوم أيضا بوظيفة أخرى تجعل منها ذلك الفضاء الذي ينطلق منه التغيير الاجتماعي الهادف إلى تطوير مختلف بناه وعلاقاته السياسية وهذا ما يعني أن العائلة ليست دائما قوة محافظة ومقاومة، حيث أنها من جهة تمثل الحارس الأول للنسق القيمي والتطوري للمجتمع ومن جهة أخرى تعد بمثابة العامل الحاسم في تحديد نوعية التوجهات والخيارات التي تحكم مصير الأفراد وتؤطر لمستقبلهم، خاصة إذا نظرنا إليها كمجموعة من الاستراتيجيات التي تعمل على توفير أفضل الشروط بهدف إعادة إدماج ذاتها وتواصل مصالحها. من هذا المنظور الذي يؤكد على دور أهمية العائلة في حياة الفرد كطموح خاص ومتميز، يمكننا أن نقدم بخصوص علاقة المقاول بالأصل الاجتماعي تلك الملاحظة التي تفيد بأن المصدر الاجتماعي لهذا الفاعل إنما يعرض الكثير من التفاوتات والاختلافات نظرا لكون عناصر العينة ينحدرون من أوساط اجتماعية وجغرافية مختلفة. وهذا ما يؤكد بشكل عام على أهمية بعض المؤشرات الخاصة التي تجعل من تصورات وسلوكات هذه الجماعة لا ترقى لدرجة الانسجام والتوافق. ولعل هذا ما يمثل أحد أهم المنطلقات المرجعية لصورة الفعل الاقتصادي الحر في مجتمعنا، وما ظل يفرزه من توجهات ودلالات اجتماعية إلى غاية الآن.

حيث يشير الجيلالي اليابس إلى أن المؤسسات العائلية تلعب الدور الأساسي و المحوري في الاقتصاد الجزائري[17]، هذه الحقيقة على ما يبدو ليست حكرا على المجتمع الجزائري، فبعض الدراسات، أكدت أن العائلات تسيطر في آسيا و العالم العربي، على 95% من

[16] - **2 Mustapha boutefnouchent : la famille algérienne évolution et caractéristiques récentes 2 édition SNED Alger 1982 p 38.**

[17] **Liabes Djilali, Entreprises et bourgeoisie d'industrie en algerie, in les cahier du CREAD,1984.**

المؤسسات، وفي الأنظمة الاقتصادية النامية كفرنسا وألمانيا، وأنها تدير ما نسبته 80% من المؤسسات، كما تعرف الولايات المتحدة الأميركية تحكم العائلات فيما نسبته 60% إلى 70% من المؤسسات الاقتصادية وأثبتت نفس هذه الدراسات أن المؤسسة العائلية، هي المؤسسات الأكثر ضمانا لاستمرار نجاح المقاول وثباتا للاقتصاد لتبرر ذلك بأهمية استمرار العائلة وما هو سائد من قيم اجتماعية وروابط قوية بين مختلف أفرادها.[18]

وتشير الإحصائيات الوطنية إلى أن هذه المؤسسات بمختلف صيغها القانونية تمثل أعلى نسبة من المؤسسات الناشطة على الصعيد الوطني[19] خلافا لما يذهب إليه الاقتصاديون الليبراليون الذين يؤكدون على أهمية إخراج هذه المؤسسات من إطار الاجتماعي التقليدي و فصلها عن مرجعيتها الثقافية، من خلال تفعيل مفاهيم الحوكمة الحديثة وتحويلها إلى شركات ذات أسهم.

ورغم ذلك بات من المؤكد أن المقاول قد أصبح في حاجة ماسة لإعادة النظر في أنماط تسيير هذه المؤسسات والعلاقات التقليدية التي تقوم عليها أمام محيط يزداد تعقيدا يوما بعد يوما، فما هي الآثار التي تركتها التحولات الاقتصادية و الاجتماعية الأخيرة على تصورات جماعة المقاول على مستوى استراتيجياتها المهنية؟ وكيف أصبح المقاول يوظف دور العائلة التي أوجدته في الماضي. هل يمكن أن نتحدث عن تراجع لهذا الدور أم أن العائلة لا تزال مركزا تتمحور حوله مختلف النشاطات الإنسانية في المغرب العربي؟[20]

إلا أن هذا لا يمنع من جهة أخرى أن نؤكد بأن العلاقة بالأصل الاجتماعي تظل لتعرض أنواعا من الفروقات الجوهرية وذلك بالنظر إلى طبيعة الامتيازات والقيم التي كرسها كل وسط اجتماعي وتشبعت منها كل فئة من فئات هذه الجماعة. وهذا ما سوف نعرضه من خلال العناصر التالية .

[18] José Allouche et Bruno Amann, l'entreprise familiale: un état de l'art, 2000, la Revue Finance, Contrôle, Stratégie, vol. 3 n°1, 2000, p13.

[19] نشرية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية, معلومات إحصائية رقم , 16 سنة 2009, ص : 5

[20]- حليم بركات المجتمع العربي المعاصر بيروت مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثالثة، 1986 صفحة 175.

ا ـ الأصل الاجتماعي البرجوازي:

تنحدر عناصر هذه الفئة بشكل عام من تلك الأوساط العائلية، التي ارتبط اسمها ببعض النشاطات الاقتصادية المستقلة منذ مراحل تمتد في غالب الأحيان إلى الفترة الاستعمارية ، فجل عائلات هذا المقاول انطلقت من الحرف التقليدية كالنسيج والنجارة والجلود، كما ارتبط اسم بعضها بالملكيات العقارية وممارسة التجارة منذ ذلك العهد، وهذا ما يجعنا نتحدث عن رصيد مادي ورمزي توارثته عناصر هذه الفئة عن ثلاثة أجيال على الأقل هو الشيء الذي يجعلها تسعى لتوظيفه وتسويقه من خلال صورتها الاجتماعية ومكانتها الاقتصادية المتميزة، الأمر يتعلق إذن بفئة المقاولين الذين تشبعوا بطعم الاستقلالية المالية وثقافة روح المبادرة الحرة في أوساطهم العائلية، أين تمكنوا من الاطلاع على أصول محيطهم الاقتصادي في سن مبكرة، وكانت عملية تنشئتهم لا ترى فيهم إلا امتدادا طبيعيا لمصالح المؤسسة العائلية وطموحاتها المستقبلية، وهذا ما فتح أمامهم آفاقا اقتصادية أوسع من خلال التعاطي مع واقع السوق، من منطلق تجارب مهنية واجتماعية واقعية، بالإضافة إلى رصيد من الشبكات الاجتماعية الهامة التي تلعب الدور الحاسم على مستوى مختلف الرهانات التنافسية ،وهذا ما يمكن أن نلمسه من خلال الخطاب التالي:

المقاول رقم 8:

"أنتمي لعائلة معظم أفرادها مارسوا التجارة فأنا لا أستطيع أن أتقبل أجر قار وثابت طيلة الحياة المهنية، إنه نوع من التقوقع الذي يقتل الذكاء ويجعل الرجل مجرد تابع. "

المقاول رقم 6:

"لم يكن لي الخيار في أن أقوم بنشاط اقتصادي آخر خارج الأعمال الحرة ، فالعالم الذي كان يحيط بي كان جل أفراده من التجار وأصحاب الحرف ، سواء في المنزل أم خارجه ،

حتى أوقات العطل المدرسية كنت أفضل أن أقضيها في مخازن الورشة للعب وليس في الشارع مع الأطفال."

-لعل من بين أهم الملاحظات التي يمكن استنتاجها بخصوص مجموع الدعائم والحظوظ التي توفرت لدى هذه الفئة، تتمثل في ذلك المناخ الثقافي التربوي الذي وفرته العائلة المبني على تطوير روح ووسائل المبادرة الفردية وتذوقهم لطعم الربح، الشيء الذي جعلهم يتميزون بثقافة تجارية في وقت مبكر من مساراتهم ، يضاف ذلك إلى ما وفره اسم وسمعة العائلة داخل السوق وفي المجتمع، وهو البعد الذي تعمل عناصر هذه الفئة على تكريسه وتطويره كما يتضح من خلال الخطاب التالي للمقاول رقم1:

"إن الرأسمال الحقيقي الذي يميز بين كل مقاول وآخر يتمثل في كونه شخص ينتمي إلى عائلة لها سمعتها واسم يوحي بالثقة والاحترام، وهو المكسب الذي يجب المحافظة عليه وتطويره، ذلك أن سمعة المقاول المهنية هي من سمعة عائلته وتقاليدها."

مثل هذه الخطابات قد تؤدي بنا إلى فهم يجعل من الفعل السوسيومهني لهذه الفئة يعبر عن تصور تقليدي تحكمه عنصر الثقة والعلاقات الذاتية التي توظف بشكل عام شبكات اجتماعية تغلب طابع المعرفة الشخصية والعلاقات الدموية، وهي الملاحظة التي يؤكدها الميدان إلى حد بعيد، إلا أن الفعل الاستراتيجي لهذه العائلات كان له أيضا دعائم وتكيفات أخرى كتلك التي جعلت من المدرسة، وسيلة للارتقاء الاجتماعي و قيمة جوهرية للنجاح الاجتماعي من خلال إعداد هؤلاء المقاولين، حيث تمكنوا من الحصول على تكوين عالي وشهادات فتحت لهم مختلف أبواب المسؤوليات في أجهزة الدولة الإدارية والاقتصادية .

ولعل هذه الخاصية هي بمثابة الامتياز الاستراتيجي الحاسم الذي عزز نجاحاتهم وتطوير مصالحهم ومشاريعهم الاستثمارية ، فالمتابعة الميدانية تفيد بأن جل عناصر هذه الفئة عرفوا في مرحلة أو في أخرى فترة مارسوا فيها نشاط وظيفي في قطاع الدولة أو على الأقل أحد أفراد العائلة أو شخص آخر من عائلة الزوجة.

عن أهمية وإستراتيجية مثل هذه المحطة في مسارات العينة يقول المقاول رقم 1:

" لقد شغلت عدة مسؤوليات لمدة 16 سنة في المنطقة الصناعية لأرزيو (قطاع عمومي)، واكتسبت هناك تجربة كبيرة، لم يكن لي بدونها أدنى حظ في إنشاء المؤسسة التي أشرف عليها اليوم".

نفهم من ذلك أن الأمر يتعلق بمجموعة من المقاولين الذي يتوفرون على نظرة وتصور عقلاني ومنسجم لمحيطهم الاقتصادي والمهني بفضل تكوينهم العالي ومعرفتهم لشؤون الإدارة ومتطلبات السوق من خلال الوظائف والمسؤوليات التي مارسوها في القطاع العمومي[21] ليضاف ذلك إلى مجموع الامتيازات الاجتماعية الملازمة لمثل هذه الوظائف كتنويع العلاقات وربط الصداقات والتحالفات الزوجية مع عائلات أخرى بشكل انتقائي يزيد في خدمة نفوذهم المهني والاجتماعي ويؤكد إلى حد ما ترسخ مبدأ الانتماء الاقتصادي كشكل غالب من أشكال التقارب بين العائلات المبني على أسس انتقائية مدروسة.[22]

من خلال مثل هذه الملاحظات نستطيع أن نتكلم بخصوص هذه الفئة عن امتداد مشروع عائلي تقليدي من حيث بعده الجماعي وأشكال تضامنه طرق تسييره وأسلوبه الإدماجي، إلا أن هذه الامتدادية الاجتماعية لا تعني بالنسبة لهؤلاء استمرارية نفس العلاقات والوسائل الإنتاجية التقنية والمادية، ذلك أنهم باتوا يدركون بقوة ضرورة إدخال الإصلاحات التي يفرضها التطور التكنولوجي ومطلب النوعية كشرط تنافسي حيوي، وهو الطموح الذي أخذ يتجسد ميدانيا لدى العديد من المؤسسات. ومهما كان يبقى الموروث الرمزي والاجتماعي لهذه العائلات بمثابة العامل الحاسم الذي يبرر تفوقهم ونجاحهم أمام الفئات الأخرى المنافسة، نظرا لما يوفره من امتيازات وحلول جاهزة لتقريب هذه الصورة و فهم طبيعة الامتيازات التي تمتعت بها هذه الفئة الاجتماعية.

---

[21] يجمع العديد من الباحثين على أنه الورقة الرابحة التي راهنت عليها هذه الفئة ، تتمثل بالدرجة الأولى في كونها كانت السباقة لإعداد جيل من المتكونين وأصحاب الشهادات العليا، الشيء الذي مكنها من الوصول إلى تولي المناصب الحساسة داخل أجهزة الدولة ، ذلك أن مطلب الكفاءة سريعا ما عوض مطلب صفة الشرعية الثورية في اقتناص المناصب في اجهزة الدولة ، انظر: Jean peneff : les industriels algériens Paris ,ed ,du CNRS, 1981 p94

[22] Mostefa Boutefnouchet : système social et changement sociale en Algérie opu Alger p 33

وعليه قد يتبين أن الرهانات الأساسية التي كرستها هذه الأوساط الاجتماعية كقناعات اجتماعية إستراتيجية في تربية نشئها، إنما كانت تعتمد على استثمار البنية الاجتماعية التقليدية بمختلف أبعادها وعلاقاتها، وذلك بتفعيلها لقيم التضامن والتعاون وكذا ربط علاقات تحالفية مع عائلات قوية أخرى من خلال مؤسسة الزواج وكذا ربط مختلف شبكات معارفها من خلال علاقات مصلحية تبادلية. ولعل أبرز وأهم الأطراف التي سعت هذه الأوساط البرجوازية على كسبها والتحالف معها تلك التي كان لها من النفوذ والسلطة داخل دائرة الأجهزة الرسمية للدولة ما يخدم مشاريعها الخاصة وما يزيد في تطوير مكانتها الاجتماعية .

إلا أن هذا السلوك الاستراتيجي على ما يبدو لم يكن لوحده كافيا لتحقيق كل ما بلغته هذه الفئة من نجاحات، ذلك انه وبالإضافة إلى المعارف والتجارب المهنية الخاصة بهذه العائلات، قد يجدر أن انظر ما أشار إليه الجيلالي اليابس بخصوص طبيعة سياسة الدولة الاقتصادية التي وفرت من السهولات ووسائل الدعم ما لم توفره أي دولة في العالم على مر مراحل تطور المؤسسة الخاصة من خلال نشاطها في سوق محمي تغيب فيه أطراف منافسة قوية، إلى نسيج من المؤسسات العمومية يوفر لها كل ما تحتاجه من وسائل إنتاج مدعمة[23].

من هذا المنظور نستطيع القول بأن هذه الفئة من المقاولين هي عبارة عن الوجه النموذجي لتلك الصور الأولية التي نسجتها هذه الأوساط لخصائص الفعل السوسيومهني وأولوياته الإستراتيجية، الذي يعكس بشكل عام ذلك التطابق والانسجام بين الأدوار الاجتماعية والمهام المهنية بطابعها التقليدي، الذي يغلب الشخصي عن المهني، والذاتي عن الموضوعي، وعلى الرغم من ذلك تؤكد بعض الخطابات أن صورة هذا النمط السلوكي كقناعة تربوية مشتركة لدى هذه الفئة ، قد أخذ يعرف من التناقضات والتراكمات ما بات يحتم اقتناءات جديدة لهذه الصورة الملقنة من طرف الجيل الآباء، لتفضي في الوقت الراهن إلى ظهور حاجة ملحة لانتشال الممارسة المهنية، من عمق العلاقة الاجتماعية والاعتبارات الذاتية، ليس لأن هذا الشكل السلوكي قد تجاوزه الزمن وأصبح محدود

[23] **Djilali Liabes : capital privé et patron d'industrie en Algérie de 1962 a 1982, OPU, P 164**

الفاعلية ولكن لأن توسعه وانتشاره الكبير بين مختلف فئات هذه الجماعة، و بفعل تزايد وتيرة التنافس، جعله يقترب أكثر فأكثر من صورة التعسفات وظاهرة الرشوة كمفهوم حديث وسلبي كما يتضح من خلال الخطاب التالي:

المقاول رقم :3

" لقد أصبح اليوم الكثير من المقاولين يرون بأن المؤسسة الخاصة لا يمكن أن تحقق أي تطور، إذا لم تتجاوز منطق العلاقات العائلية والشخصية والمعارف. فالرهان اليوم يتعلق بإعادة النظر في طرق التسيير وتحديثها والانفتاح على التكنولوجيا وعلى العالم، فإذا كان منطق المعارف والزبونية يوفر حلولا فعلية للبعض فهو لا يوفر حلولا ثابتة للمؤسسة، فغياب مثل هذه الحلول أدى إلى تنامي الفوضى ظاهرة الرشوة والممارسات التعسفية واللاشكلية وهذا ما يهدد جميع المؤسسات والاقتصاد ككل."

ومن هنا قد نستنتج بأن مقاول هذه الأوساط الاجتماعية ومن خلال تفاعلاته مع المستجدات السوسيواقتصادية أصبح يؤسس لمسافة نسبية بينه وبين تلك القناعات المهنية والاجتماعية التي ورثها من العائلة ليؤكد من خلالها على ضرورة توسيع رؤيته للخروج عن تلك الآفاق الضيقة التي لازمت صورة الممارسة الاقتصادية الحرة التي نسجها الآباء والأجداد، ولكن بطبيعة الحال فإن هذا التحول النوعي لم يكن أن يتأسس إلا على أنقاض التصورات الأولى لهؤلاء، بالاعتماد على مكاسبهم المادية والرمزية التي جعلت هذه الفئة تحضا بالكثير من الامتيازات والحلول الجاهزة مقارنة بغيرها، وهو الشيء الذي يعبر عن قوتها وتفوقها .

ب ـ الأصل الاجتماعي المتوسط:

تنحدر عناصر هذه الفئة من وسط عائلي لازال يحمل بذاكرته القريبة، ذلك الشوط المضني من الجهد والتضحيات لبناء المؤسسة العائلية، فمساراتهم تدل على أن جيل الآباء المؤسسين إنما صنعوا أنفسهم بنفسهم وذلك بفصل إرادتهم القوية وجهد عملهم المبني على إتقان بعض الحرف والمهن التقنية في البدايات الأولى بشكل جعل هذه الفئة

المنتمية لهذا الأصل الاجتماعي قدم خطابا يصور الجيل المؤسس لاستقلاليتهم الاقتصادية بمثابة المثل والنموذج الذي يقتدى به كسبيل لفرض الذات والوصول إلى النجاح المستحق عن جدارة، وهذا ما يمكن التماسه من خلال الخطاب التالي:

المقاول رقم 11:

"لقد بدأ والدي حياته رصاص بسيط (**plombier**)، لم يرث أي شيء عن والديه، عدا محل تجاري صغير في حي شعبي، ولقد عرفنا ونحن صغار كل المشاكل المادية التي كان يعيشها عامة الناس، لم يكن لنا هاتف ولا تلفاز، لكن بفضل مثابرته وتفانيه في العمل، استطاع أن يقدم أحسن تربية لأولاده (اثنان منهما طبيبان، والآخر أستاذ جامعي) وحول محله الصغير إلى محلات أخرى كبيرة ليؤسس في الآخر واحدة من أكبر المؤسسات المختصة في التجهيز والبناء".

عن مثل هذه الخطابات التي تبين مدى اقتناع عناصر هذه الفئة بضرورة الجهد والمثابرة في العمل وإتقانه يسرد علينا المقاول رقم 16، قصة مسار مقاول آخر الذي هو في حقيقة الأمر والد زوجته، وعلى الرغم من أن مسار هذا الأخير يمثل حالة نادرة، إلا أنه يعكس وبقوة مجموع القيم التصورية التي أثرت على مسار هذه الفئة وتصورهم لقيمة الجهد الفردي والنجاح المستحق، فيقول المقاول المذكور:

"إن الأمر يتعلق برجل كان يتقن مهنته (**ébéniste**) اختار أن يهاجر إلى فرنسا مع نهاية الستينيات، تمكنه المتواضع من اللغة الفرنسية ساعده على الاندماج في مؤسسة تختص في بناء السفن الصغيرة والمتوسطة، حيث سرعان ما عرف تمثل للجد والعمل وكذا الفضول في معرفة وفهم كل صغيرة وكبيرة في مكان عمله، ولما كان مستواه العلمي حد محدود عمد إلى تقييد 12 سنة من المتابعة الدقيقة لمختلف أطوار السلسلة الإنتاجية لذات المصنع على ثلاثة دفاتر سميكة، ليعود بعدها إلى أرض الوطن وهو كله عزم على امتلاك مؤسسة، كتلك التي كان يعمل بها، لكن المشروع لم ير النور بشكله المكتمل إلا بعد مراحل جاء آخرها عندما تمكن ابنه البكر وبتفوق نيل شهادة ما بعد التدرج في الاختصاص الذي يخدم المشروع من جامعة انجليزية، ومع ذلك فإن مباشرة الإنتاج

اعتمدت بشكل كبير على الدفاتر التي لخصت تجربة الأب، وهذا ما جعل منها بمثابة إنجيل المؤسسة."

إن مثل هذا العرض وعلى الرغم من كثافة معانيه ودلالاته التصورية قد يزيد من زاوية اهتمامنا في التأكيد على مدى الأهمية والمكانة التي يوليها هذا النوع من المقاولين للجهد الفردي الذي يجعل المقاول يسيطر كلية على مهنة وشؤون مؤسسته، كما يبين في نفس الوقت مدى تشبعهم بالمنطق التقني العقلاني، لكن بالإضافة إلى هذا فإن خطاب هذه الفئة يشير أيضا إلى استراتيجيات، فدور العائلة والتعاون بين أفرادها سواء من خلال عملية الادخار أو من خلال توزيع المهام داخل المؤسسة، يظل حتى الآن يخضع لأولوية القرابة الدموية والتحالفات الزوجية، ولعل هذا ما يجعل هذه الفئة شديدة التمسك بتقديم أحسن تربية لأولادها وبضرورة تفوقهم في الاختصاصات العلمية العالية والحديثة. وذلك أنهم مقتنعون بأن العالم يتغير بسرعة وأن التحديات القادمة التي ستواجهها مؤسساتهم سيكسبها دون شك من يتحكم في المعطى التكنولوجي، وهذا ما أخذت تجسده السيرورة الراهنة من خلال ظهور جيل جديد من الإطارات الشابة كالمهندسين، الصيادلة والمختصون في الإعلام الآلي، من الذين أقبلوا على المبادرة الحرة بقوة وعزم، إلا أن هؤلاء وكما تدل عليه النتائج الميدانية لم يتخلصوا حتى الآن من ذلك التطور الذي يجعل من المشروع الخاص لا يبتعد عن الدولة كممون أو كزبون مثالي .

وهو الشيء الذي يعبر عن نوع من التبعية، وبالتالي نوع من الاستمرارية لمجموع الاستراتيجيات السوسيو مهنية التي تكرس قيم ومعايير الوضع القائم، لكن العامل الجديد الذي أدخل على هذه العلاقة يظل يتمثل في قدرة تعبير هؤلاء عم مصالحهم بشكل قانوني ويبدون كمنافسين أقوياء أمام العديد من المقاولين المنعدمي التكوين الذين احتكروا مختلف مزايا الدولة في الماضي، ولعل هذا ما سيدفع مستقبل الفعل السوسيومهني ليقترب أكثر من الفضاءات الممارسية العقلانية الحديثة، ويرشحه لمزيد من الاستقلالية، خاصة بعد اشتداد التنافس على خلق الجمعيات المهنية والنقابات وعلى الإشراف عليها وترؤسها وسط هذه الفئة.

عموما يمكننا القول بأن خطابها حول ما وفرته عائلاتهم من إرث استراتيجي مادي ورمزي قد اخذ ينبني في السنوات الأخيرة عن وعيهم بضرورة تنويع مصادر الربح، بعد الركود الذي عرفته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يفسر تلك الظاهرة الملاحظة ميدانيا والتي تتمثل في الهجرة القوية للقطاع الحرفي والإنتاجي، والإقبال على أنشطة أخرى كالاستيراد ومقاولات البناء وصفقات التموين التي توفرها الدولة وكذا القطاع الخدماتي، كالنقل والفندقة، هذا الاستقطاب الجديد الذي أصبح في الوقت الراهن مصدر لكثير من مظاهر الفوضى والصعوبات التي أثرت على السير الحسن لمثل هذه المؤسسات، وبالتالي بروز المنطق الجديد القاضي بضرورة تنظيم المحيط الاقتصادي من خلال إعادة النظر في الأدوار المهنية والمصالح المتشابكة.

ج -الأصل الاجتماعي البسيط:

إن الولوج في عالم المغامرة الاقتصادية الحرة كما سبق وأن ذكرنا لا يستطيع أن يكون من العدم، ذلك أن جل أفراد العينة اعتمدوا في مرحلة ما من مساراتهم على امتيازات معينة مادية كانت أم رمزية. هذا المنظور تؤكده أيضا قصص حياة هذه الفئة المعدومة التي تنحدر من أوساط عائلية بسيطة بأنه غالبا ما كان دور الأب فيها يقتصر على حرصه على التعاون بين أفراد العائلة والاعتماد على وظائف صغيرة عند الدولة أو عند الخواص وعليه يمكننا أن نؤكد بأن الرأسمال الحقيقي لهذا النوع من المقاولين إنما يتمثل في إيمانهم القوي بإمكانية تحقيق النجاح ورفضهم أن يكون هذا النجاح حكرا على الآخرين ولعل هذا ما يمثل الصدى القوي للديناميكية السوسيو اقتصادية الراهنة التي أخذت تكرس ذهنيات مبنية على ضرورة البحث عن الحلول الفردية وسط مناخ عام ظل يزداد صعوبة وانتقائية.

عموما نستطيع توزيع هذه الفئة إلى مجموعتين كبيرتين على الرغم من التنوع الكبير الذي يميز مساراتها، حيث يمكننا أن نضع الأولى في خانة المقاولين المتكونين والإطارات ونضع الثانية في خانة المقاولين المنعدمي التكوين، يظل هذا المقياس حاسما في كيفية إيجاد الحلول والقيام بالخيارات المناسبة للتصدي لمختلف أشكال الضغوطات

التي يعرفونها لكن دون أن يكون لنفس هذا المقياس بطبيعة الحال أي أثر على الظروف التي أوجدهم، عن هذه الأخيرة يقول المقاول رقم 17 (مستورد): *

" لقد أمضى والدي حياته كعون أمني بالمستشفى الجامعي وهو يحلم بالحصول على منزل يتسع لعائلته كل ما استطاع فعله هو إدماج أحد إخوتي كمساعد مخبر في نفس المستشفى، أما أنا فلقد اخترت التوجه للسوق في سن مبكر ."

-ويقول المقاول رقم 22:(مهندس معماري)

"لقد اعترضت والدي الكثير من المشاكل المهنية بسبب وضعيته الصحية، جعلته لا يعرف الاستقرار، لكنه كان شديد التمسك بأن يرى كل أولاده متفوقين في الدراسة وضحى بالكثير من أجل ذلك".

-مثل هذه الخطابات قد تقدم لنا صورة قريبة من تلك الاستراتيجيات التضامنية العائلية التي جعلت من التعاون والتكامل في الأدوار الاجتماعية والمهنية وسيلة لدفع هؤلاء نحو النجاح والارتقاء الاجتماعي، وذلك بتضافر جهود جميع أفراد العائلة، كتوفير الرأسمال البدائي من خلال الادخار والتقشف أو من خلال إشراك عناصر من خارج العائلة في المشروع الاستثماري كمرحلة أولية.

- وعليه فإن الأمر في هذه الحالة يتعلق بمجموعة من المقاولين الذين يمثلون أحد أهم أوجه التكيفات التي باتت تجسدها تلك العناصر التي لم يسبق لها أن جربت المغامرة الحرة ولم يكن لها أي رصيد مادي أو اجتماعي يدعم مسعاها ويدلل صعوباتها. وعليه فإن فعلها السوسيو مهني يبنى على طبيعة قهرية فرضتها الحاجة والوضع الاجتماعي السيئ، وهذا ما يجعل النجاح قضية حيوية إجبارية، فمجموع هؤلاء العناصر لعبوا ونجحوا لكن إلى أي مدى سيقدرون على مواصلة هذا النجاح؟ ميدانيا توضح بعض المعطيات أن العديد من هؤلاء يعيشون مرحلة فتور وانسداد، فبالنسبة للمجموعة المتكونة منهم أصبح تصورهم لمشروعهم الاقتصادي يستوجب أموالا كبيرة لم يستطيعوا توفيرها، وهذا يعكس جل خطاباتهم الانتقادية حول دور ووظيفة البنوك في الاستجابة لمطالبهم.

-أما بالنسبة للمجموعة المنعدمة، التكوين، فإن أسباب هذا الفتور ووضعية الانسداد التي يعيشونها، إنما هي ناتجة عن محدودية آفاقهم التصورية وعدم قدرتهم على إيجاد أفكار استثمارية جديدة أكثر ملائمة والمعطى التنافسي الراهن، كما هو الأمر لدى بعض التجار والحرفيين الصغار وهذا ما يشير إليه الخطاب الثاني للمقاول رقم 17:

"لقد أمضيت كل حياتي وأنا أشتغل في تجارة الملابس والأجهزة الالكترومنزلية، لكن مثل هذا النشاط أصبح اليوم حكرا على مؤسسات الاستيراد القوية، وهذا ما دفع بالكثير من التجار أمثالي إلى تغيير النشاط، حيث قام بعضهم بمشاريع فندقية وأخرى فلاحية كتربية الدواجن لكن لا احد منا كان يملك معرفة مسبقة عن هذه الأنشطة وبالتالي الكثير منهم عرف الفشل والإفلاس وهذا ما يقلق التجار اليوم."

-عن هذا الوضع الذي أخد يهدد وجود مثل هذه الفئات يؤكد نفس المقاول بأن الحلول المثلى في الوقت الراهن تتمثل في مضاعفة المشاريع الخدماتية الصغيرة، كالنقل والإطعام والتحفظ على كل ما هو استثمار كبير ومكلف، ذلك أنه أصبح يشكل مغامرة حقيقية ومخاوف موضوعية زادت من تمسكهم بحدود أطر الممارسة السوسيومهنية وما يوفرها نسقها التصوري التقليدي من ضمانات، ولعل هذا ما يؤكد من ظاهرة الإنهاك، التي يشهد القطاع التجاري بوصفه الفضاء الاستراتيجي الذي يعرف إقبالا هائلا من طرف مختلف الشرائح. بشكل سيؤدي دون شك إلى إعادة النظر في بعض الأدوار والمهام مستقبلا ولعل هذا ما يلغي وجود هذه الفئة بسبب عدم توفرها على معرفة مهنية أخرى غير النشاط التجاري.

أما عن المتكونين والإطارات منهم، فالملاحظ أن وسائل التكيف مع التحولات الجديدة بدأت تعتمد أكثر فأكثر على ضرورة بناء العلاقات الاقتصادية بشكل عقلاني يريد فرض القيم المرجعية للعديد من المهن بما يضمن الرجوع لدورها الريادي ككفاءات علمية لا يمكن تهميشها أمام تزايد تعقيدات المعطى الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام مع تنامي الفرص الاستثمارية التي توفرها كبريات الشركات الدولية والمتعاملين الأجانب الذين يسعون لاكتساح السوق المحلية من خلال إيجاد ممثلين تجاريين لهم.

المقاول رقم 15 :

" لقد اضطررت إلى بيع كل ما تكمله زوجتي من حلي ثمين واقترضت مبالغ أخرى من معارفي وتعاونت لمدة طويلة أنا زوجتي لأجل تنشيط شبكة التوزيعية حتى فرضت نفسي كأحسن موزع.... وعندما أصبحت اعرف السوق جيدا وكونت شبكة واسعة من التجار الزبائن، قررت أن انطلق في مشروعي الخاص من خلال عرض خدماتي على ماركة عالمية لتوزيع الماكياج."

ولعل هذا النوع الأخير من المقاولين هو ما يمثل في حد ذات احد أهم الوجوه الجديدة للمغامرة الاقتصادية الحرة من الذين باتوا، كما يتبين من خلال تجارب العناصر المتكونة، خاصة منها تلك التي استطاعت في ظرف وجيز بناء مؤسساتها الخاصة من خلال الاطلاع على قطاع التوزيع كتجربة مهنية قائمة بذاتها .

الفصل الثاني:

استراتيجيات المقاول السوسيومهنية

و طموحاته المستقبلية

تمهيد منهجي:

يسعى هذا الفصل من الدراسة إلى كشف طبيعة الأولويات التي بات يطرحها المقاول في تصوره للمشروع الخاص ، من خلال تعاطيه اليومي للواقع المهني التنافسي وذلك على اعتبار ان قراءات المختلفة لهذا الواقع من طرف الفئات المكونة لهذه الجماعة، إنما تعرض درجات متفاوتة لمستوى الطموح والنظرة للمستقبل ولعل هذا تحديدا ما سينعكس في مجموعة من الخيارات والتكيفات السوسيومهنية الاستراتيجية، التي يرى فيها المقاول أسباب قوته وتواصله و وسيلة مثلى لحماية مصالحه واستقلاليته ، بحيث سنحاول الوقوف على طبيعة أهم الحلول و الأساليب التي يعرفها هذا الفاعل في مواجهة العراقيل والمشاكل اليومية ، ليتسنى لنا مناقشة مرجعيتها القيمة والمعيارية وعلاقتها بتلك التصورات والدعائم التقليدية التي كان يعتمدها في المراحل السابقة. استجابة لهذا المطلب ،جاء تحليلنا في هذه المرحلة من البحث، ليركز على مجموع الخطابات التي تخص تصور كل فئة لمشروعها من حيث انه عبارة عن جهد فكري ومسعى تصوري لبناء المؤسسة الناجحة ، يستوجب أنماطا وأساليب معينة في التسيير والإدارة ، التي من شانها ان تعيد النظر في طريقة تكيفها مع الاكراهات و التحولات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في محيطها العام، ومن هذا المنظور حاولنا تتبع و فحص بعض المؤشرات الاساسية المميز لكل المشتركة لدى كل فئة من المسارات، كمؤشر حجم المؤسسة وطبيعتها، مؤشر نوعية الامتيازات المسخرة بالإضافة إلى مؤشر البعد الشخصي ومستوى التكوين الذي من شانه ان يترك بصمة خاصة في كيفية تصور و بناء المؤسسة، ليس بوصفها وسيلة مهنية تقنية لتحقيق الربح وحسب بل و منظومة اجتماعية استراتيجية ، تقتضي توفير علاقات ودعائم اجتماعية محددة لنجاحها ، وعلى هذا الأساس قمنا بمناقشة هذه المعطيات من خلال تقديمها في شكل محاولة لتصنيف أنواع المسارات كفئات متمايزة داخل جماعة المقاول، تختلف في في طرح الأولويات وتحمل من خلال طموحاتها الشخصية طابعا خاضا في صياغة الفعل الاقتصادي الحر في الوقت الحاضر، رغم تبنيها لنفس المطلب الاستراتيجي، المتمثل في تطوير قدراتها التنافسية بهدف تحقيق الربح و مواصلة النجاح، و لعل هذا ما سيقربنا من فهم سيرورة العلاقة التنافسية و التصارعية التي تحكم المصالح

المتداخلة لهذه الجماعة و ما باتت تفرزه من خيارات قيمية و توجهات تصورية كنتيجة لتفاعلاتها مع اكراهات التحولات الاجتماعية الاقتصادية الراهنة وعليه، جاء هذا العرض يجيب جوهريا على السؤال التالي:

ما هي طبيعة القيم الاجتماعية التي بات المقاول يفرزها من خلال تصوره للمؤسسة الخاصة؟ وكيف أصبح يوظف مجموع العلاقات والدعائم التقليدية في تعامله مع المعطي التنافسي الراهن، و ما هي أثار التحولات السوسيواقتصادية المستجدة على تصور المقاول لفعل المهني و الاجتماعي ؟

لكن وقبل ان نشرع في الإجابة على هذا الانشغال، سوف نحاول الان عرض بعض جوانب الصورة العامة للمعطيات الكمية والنوعية التي تميز الديناميكية الاقتصادية الراهنة باعتبارها الوجه الأخر لصورة الفعل السوسيومهني للمقاول .

1 - خصوصية المحيط السوسيواقتصادي و المعطى التنافسي الراهن

تشير المعطيات الإحصاء الاقتصادي المنجز من طرف الديوان الوطني للإحصائيات [1] خلال 2011 بان القطاع الخاص قد بات يهيمن على النسيج الاقتصادي الوطني ب915.316 مؤسسة أي بنسبة 98 بالمائة من مجموع المؤسسات الوطنية، فيما يتقاسم باقي النسبة القطاع العمومي والمؤسسات المختلطة و الأجنبية، و أوضحت المعطيات النهائية للمرحلة الأولى من هذا الإحصاء، أن القطاع العمومي يعد 16.718 مؤسسة أي 1,8 بالمائة فقط فيما تعد المؤسسات المختلطة و الأجنبية 2.216 مؤسسة أي 0,2 بالمائة. واحتلت التجارة المرتبة الأولى في القطاع الخاص ب508.638 مؤسسة أي 55,6 بالمائة و أن التجارة بالتجزئة تمثل 85 بالمائة من مجموع المؤسسات التي شملها الإحصاء أي 427.931 مؤسسة. وتأتي الخدمات في المرتبة الثانية ب306.931 مؤسسة بعد نشاط الإيواء الذي يحتل الصدارة بنسبة 20 بالمائة متبوعة بالصناعات المصنعة (91.149 مؤسسة) أي 10 بالمائة من المجموع. و تهيمن على قطاع الصناعات المصنعة الصناعات الغذائية التي تعد 23.252 مؤسسة أي 25,5 بالمائة متبوعة بصناعة الملابس

[1] **وكالة الأنباء الجزائرية الأربعاء 8 أغسطس2011**

ب11,6 بالمائة. و كما أظهرت نتائج هذا الإحصاء بخصوص تطور إنشاء المؤسسات الاقتصادية ارتفاع في الوتيرة خلال سنوات ال2000 و 2011 بإنشاء 716.026 مؤسسة أي 76,6 بالمائة من مجموع 934.250 مؤسسة تم إحصائها ، فيما مثلت المؤسسات التي تم إنشائها من 1990 الى 1999 ما يقارب 17 بالمائة مقابل 4,2 بالمائة خلال الفترة 1980-1989 و2,2 بالمائة فقط قبل سنة 1980. و من أصل 716.026 مؤسسة أنشئت ما بين 2000-2011 يختص أكثر من نصفها (55 بالمائة) في القطاع التجاري. لتأتي الخدمات في المرتبة الثانية ب34 بالمائة ، منها 89 بالمائة للقطاع الثالث (إدارة-تربية-الأسلاك المشتركة-المستشفيات...) في حين لا تمثل الصناعة إلا 10,2 بالمائة من المؤسسات المنشئة خلال العشرية الأخيرة.

كما تشير نفس العملية الإحصائية حول التشغيل أن عددا هاما من المؤسسات، يشغل أقل من 9 أشخاص بنسبة 97,8 بالمائة (914106 مؤسسة من بين 934250) و 932 مؤسسة اقتصادية تشغل 250 عاملا و اكثر. وحسب التوزيع الجغرافي ، فان حوالي 84 بالمائة من المؤسسات الاقتصادية تشغل أقل من 10 أجراء في القطاع الحضري. كما تشير الإحصائيات بخصوص توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب رقم الأعمال إلى أن حوالي 94 بالمائة (874403 مؤسسة) لها رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دج. فيما قدر عدد المؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها ما بين 20 و 200 مليون دج فتمثل 5,7 بالمائة (53153) من العدد الإجمالي للمؤسسات التي أجري عليها الإحصاء.و بالتالي فإن 1 بالمائة من المؤسسات التي أجري عليها الإحصاء حققت رقم أعمال سنوي أعلى أو يساوي 200 مليون دج .

ومن حيث القطاع القانوني، أوضحت إحصائيات الديوان جليا أن المؤسسات العمومية هي الأحسن تموقعا من حيث رقم الأعمال. في حين حققت 94,6 بالمائة من المؤسسات الخاصة رقم أعمال أقل أو يساوي 20 مليون دج. ومن بين المؤسسات تم إحصاء 934250 مؤسسة اقتصادية تمثل أكثر من 94 بالمائة من العدد الإجمالي و الباقي (56246) أي 6 بالمائة من المؤسسات الإدارية. كما كشفت معطيات الديوان أن النسيج

الاقتصادي الوطني يغلب عليه الأشخاص الماديون بنسبة 95 بالمائة (888794) أما الأشخاص المعنويون (المؤسسات) فتمثل أقل من 5 بالمائة أي 45456 مؤسسة حسب الديوان الذي يرى أن هذه النتائج تشير إلى أن الاقتصاد قائم أساسا على المؤسسات المصغرة. وتابع التقرير أن الإحصاءات بينت أن ثقافة المقاولة أصبحت ملموسة لدى خريجي الجامعات ومعاهد التكوين المتخصصة، وذلك من خلال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قام بتأسيسها شباب خريجون يتراوح معدل أعمارهم بين 25 و32 عاماً في قطاعات كانت حتى وقت قريب حكراً على مستثمرين ورجال أعمال متمرسين لا تقل معدلات أعمارهم عن 40 عاماً. إلا أن هذا لم يمنع الكثير من المختصين من التأكيد بان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر متواضع جداً مقارنة بالرقم الذي بلغه المغرب والمقدر بـ1.5 مليون مؤسسة، على الرغم من شح الإمكانات المادية لهذه الدولة مقارنة بتلك التي تملكها الجزائر، و بان العقبة الرئيسة التي تعيق تطور مثل هذه المؤسسات ، تتمثل في عدم تحرر صانعي القرار الاقتصادي من الذهنية التي تفضل بناء مؤسسات وشركات صناعية وخدمية كبرى على حساب المؤسسات الصغيرة، وهو الإشكال الذي نجم عنه ضعف عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة. الا ان مشاكل المؤسسة لا تتعلق فقط بالتصورات الموروثة من المرحلة الاشتراكية فقط ، ذلك ان عملية التحول الى اقتصاد السوق قد ضاعفت من مظاهر الفساد و السلوكات المافياوية التي تعكس تصورات اجتماعية طاغية لاقتناء الثروة و الاستقلالية المادية ، حيث يمكن الإشارة لقائمة طويلة من القضايا والتحقيقات الإدارية و الأمنية التي تورط فيها العديد من الفاعلين الاقتصاديين المعروفين على المستوى الوطني والمحلي، وقد نكتفي في هذا السياق بالإشارة لتلك الأوامر التي صدرت عن الجهات الأمنية والتي أقرت منع حوالي 24 رجل أعمال بوهران من جملة 44 مستثمرا آخرا على المستوى الوطني ينشطون في مجالات الاستيراد والتصدير وكذا المقاولات العقارية من مغادرة التراب الوطني ووضعهم تحت الرقابة القضائية[1].

[1] نشر في جريدة النهار الجديد يوم 24 - 03 - 2009

وعن مظاهر الفوضى و الفساد التي تميز هذا القطاع ، تشير الارقام ان عملية تطهير قائمة المستوردين التي باشرتها مصالح مديرية التجارة بولاية وهران منذ سنة 2004، أسفرت عن تحويل 968 ملف مستورد على العدالة، بسبب العديد من المخالفات المرتكبة، كعدم احترام الشروط المنصوص عليها والمتعلقة بتحديد مكان الإقامة و محل النشاط و التصريح الكاذب، هذا بالاضافة الى ظهور أسماء جديدة لمستوردين أثبت التحقيقات صلتهم بالتهرب الجبائي وعدم دفع الضرائب وعدم احترام وتطبيق النصوص التنظيمية المعمول بها، وهو ما أدى إلى شطب 1000 متعامل اقتصادي وهمي بولاية وهران لوحدها[1] فيما قدر عدد هذا النوع من المستوردين بوهران سنة 2008 بنسبة 82 بالمائة [2] .هذا و قدر تقرير لمجلس المحاسبة،قيمة الضرائب غير المحصلة لسنة 2011 بقرابة الثمانية آلاف مليار دينار، أي ما يعادل 100 مليار دولار، وهو ما يشير لدرجة عالية في غياب الشفافية في تسيير أموال الدولة. وأضاف نفس التقرير الخاص بتقييم تنفيذ ميزانية 2011، بان بعض النقائص في إجراءات التحصيل الضريبي بالتراضي و القسري أفضت إلى افتقاد مبالغ كبيرة لم يتم تحصيلها قدرت قيمتها ب 7937 مليار دينار.

ويرى الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول أن الرقم هذا كبير جدا خاصة أنه لا يأخذ في الحسبان الشركات التي تعمل في الخفاء ليؤكد بانه خلص من خلال دراسة اجريت 2012 إلى أن القطاع الاقتصادي غير الشرعي يسيطر على 62 مليار دولار من الكتلة النقدية ولا يدفع الضرائب ، ولعل هذا ما يعني أن الفساد أصبح معمما ، و هو يتماشى مع تقارير المنظمات الدولية مثل شفافية دولية والبنك الإفريقي للتنمية الذي تحدث في آخر تقرير له عن تحويل 73 مليار دولار من الجزائر نحو الخارج بطرق غير قانونية بين سنتي 1980 و2009 . ويخص جزء من هذه الضرائب شركات وهمية أنشأها أصحابها بأسماء مستعارة لتنفيذ عمليات استيراد قبل أن تختفي من السوق، بحسب محمد مبتول. ومن جهة أخرى أوضح تقرير مجلس المحاسبة أن هذه المبالغ غير المحصلة تفوق بمرتين المداخيل العامة للدولة لسنة 2011 (3474 مليار دينار، حوالي 43,5 مليار

[1] نشر في جريدة المساء يوم 06 - 05 - 2009
[2] نشر في صوت الأحرار يوم 09 - 06 - 2008

دولار) وبخمس مرات مداخيل الضرائب (1511 مليار دينار، أكثر من 18 مليار دولار) وبثلاث مرات المداخيل المسجلة في إطار صندوق ضبط الإيرادات (2300 مليار دينار، حوالي 28 مليار دولار) خلال نفس الفترة.

ولعل هذا ما جعل بعض الباحثين يراهنون على ضرورة أن ترفع الحكومة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشأ سنوياً على الاقل الى حدود 120 ألف مؤسسة سنوياً من خلال آلية ضبط جديدة توقف توطين عمليات الاستيراد على مستوى البنوك العمومية، وتقوم بتحويل هذه البنوك بسرعة إلى بنوك استثمار لتمويل برامج الاستثمار المنتج، وفي مرحلة لاحقة و ليتم تخصيص جزء من موارد البنوك العمومية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل الذي يمكن الدولة من استعمال تلك المؤسسات الجديدة ، كأداة لتقليص فاتورة الاستيراد التي بلغت خلال الأشهر الـ11 الأولى من عام 2010 قرابة 35 مليار دولار مقابل 38 مليار دولار خلال الفترة نفسها من 2009 وذلك بفعل إن تمويل البنوك العمومية لعمليات الاستيراد لمنتجات ثانوية عديمة الجدوى. على ضوء هذه المعطيات قد تتضح لنا طبيعة المناخ الاقتصادي و المحيط المؤسساتي الذي تتفاعل معه جماعة المقاول ، ليكشف الى حد ما جوانب من استراتيجياته السوسيو مهنية و الاوليات التي اخذ يطرحها للتكيف مع واقعه و هذا ما نحاول فهمه في العنصر التالي .

2 ـ الفئات المكونة لجماعة المقاول واستراتيجياتها السيوسيومهنية

ا- الصناعيون :

ميدانيا يعرض خطاب عناصر فئة الصناعيين تصورات نوعية راقية حول واقع المؤسسة الخاصة في جميع مستوياتها وذلك انطلاقا من ثقة عالية في أنفسهم و قوة معارفهم المهنية وتجاربهم الحياتية، فهم يشرحون هذا الواقع من خلال العديد من الانتقادات العقلانية و الموضوعية ، التي تؤكد درجة تشبعهم بالتصورات الحداثية التي يجب ان تكون عليها المؤسسة و المحيط العام الواجب توفيره لدعم مختلف المبادرات و الممارسات الاقتصادية الفاعلة و المستقلة ، وبذلك فهم يطورون خطابا يسعى لنفي علاقتهم بمختلف الخصائص التقليدية التي ظلت تميز الفعل الاقتصادي الحر محليا، وما

تنطوي عليها من دعائم اجتماعية ، حيث يؤكدون أن المؤسسة الخاصة لم تعد تخضع لنفس المنطق العائلي المتحجر و ان اسباب عطلها وقلة مردوديتها لا تتعلق مطلقا بنوعية بناءها و لا بطبيعة أنماط تسييرها الداخلي، بل إن مرد هذا الوضع يعود بالدرجة لعلاقاتها بالمحيط العام وبالمؤسسات التنظيمية الرسمية التي لم تواكب مقتضيات التحولات الاقتصادية والسياسية. حيث يركز هذا الخطاب على نتائج استفحال ظاهرة البيروقراطية و التعسف الإداري بمختلف اثارها السلبية على النسق الاقتصادي برمته وعلى مختلف نشاطاته اليومية، حيث يتبين من خلال قناعاتها، بان تصورها للمشروع الخاص وللمؤسسة الخاصة يتطابق والمقاييس العلمية العالمية وإن أي تراجع في آداءاتها الاقتصادية إنما مرده لدور الدولة وسياساتها الارتجالية التعسفية ، لتؤكد بان الانتقال الى مرحلة السوق الحرة قد أضعفت المؤسسة الخاصة عوض تقويتها ، حيث يصف جل المقاولين قرار خفض قيمة الدينار و الضربة القاسمة التي أنهكت جميع الفئات الاقتصادية و بأنه يعد بمثابة تنكر وتجاهل لدورهم في ترقية الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن مؤسساتهم كانت في السابق تتمتع بمردودية اكبر من مردودية المؤسسات العمومية، لتعرض من خلال ذلك العديد من التناقضات و الامثلة الواقعية كادلة على الصعوبات الموضوعية التي تحول دون ترقية المؤسسة الخاصة الى مستوى الفعل العقلاني النموذجي، حيث تربط هذه الفئة نظرتها الاستراتيجية لفعلها المهني بتلك الأوضاع التي تجعلها تعيش حالة من الضبابية وضياع الرؤية المستقبلية التي تمنعها من توقع مآلات الأمور وتطورات السوق ومحيطها العام ، و وذلك فهي تعتبر من اشد الفئات تمسكا بقيم الجدية الاداءات و قيم العقلانية في صرف شؤون المؤسسة و بشكل خاص الانتاجية منها، فبعض النظر عن كون هذه الفئة تحمل تصورات وسلوكات استراتيجية داعمة للخيارات القيم الحداثية داخل وخارج المؤسسة، فهي تحمل بالاضافة لمجموعة المقاربات الميدانية النوعية شبكة من العلاقات التي تصنع عنصر التفوق لدى عناصرها المتكونة على حساب المقاولين التقليدين غير متعلمين . و إزاء هذه الضبابية وحالة الفوضى التي ينظر إليها كسياسية كمقصودة من طرف الدولة، من خلال تغيب دور مؤسساتها الرقابية بهدف وضعه في حالة يعلن فيها الجميع الحرب ضد الجميع دون أن

تلعب المؤسسات الرسمية دورها كمنظم وضامن للحد الادنى من العقلانية و الوضوح ، ولعل هذا ما يمكن ان نلمسه من خلال انتقاداتها حول الكيفية التي يتم من خلالها بناء المشروع الخاص والتي تظل بالنسبة لها تعبر عن عملية متكاملة وذات صبغة ثقافية و ذات غايات سياسية بالدرجة الاولى . المقاول رقم 6 :

"ثقافة المقاولة لا تاتي من السماء دفعة واحدة بل هي ثمرة تجربة طويلة وخبرة ومعرفة. وما نراه اليوم مع العديد من المقاولين في البناء ونشاط الاستراد، يشير بان هؤلاء عاجزون على رؤاية المستقبل ، قد لا يمكن ان نعيب عليهم تحقيقهم لثروات طائلة ومن خلال الربح السهل والسريع. لكن غالبيتهم لا يهتمون الا بالزمن الحاضر ولا يعطون اي اهمية لما ستؤول اليه الامور ، لا يوجد في مخيلتهم اي شيء اسمه المستقبل العديد منهم لا ينشؤون مؤسساتهم الا لتيخلوا عنها بعد تحقيق صفقات مربحة، هؤلاء لا يمكن ان نسميهم مقاولين و اصحاب مؤسسات اقتصادية"

وفي المقابل يشير مقاولو هذه الفئة الى ان كل الصعوبات والعراقيل التي تصادفهم في حياتهم اليومية ترتبط بشكل عام باستفحال ظاهرة الممارسات اللاشكلية داخل المجتمع و بالاخص داخل الاجهزة الارية للدولة التي تفخخ الفضاء الاقتصادي بشكل عام ،حيث يقول المقاول رقم 2 :

" ان المؤسسة الخاصة اخذت تهرب من الدولة ومراقبتها، تجد ملاذها الأخير في الفضاء اللاشكلي، ليس لتنمو وتجني الثروات الطائلة كما يشاع ولكن لتواجه اشرس المتنافسين من فئة الموظفين الذين اصبحوا يطبقون القانون بطريقتهم الخاصة و كيف ما بدى لهم ، لخدمة مصالحهم و المؤسسات التي يملكونها باسماء مستعارة ، وذلك منذ ان قررت ان تستفيد بشكل كامل من دورها الرسمي ومنصبها الحساسة في الدولة، بعدما رفضت ان يتم استغباءها من طرف اصحاب القرار و المسؤولين الكبار الذي تحالفوا مع اصحاب المال و النفوذ، لتخريب الاقصاد الوطني بواسطة الصفقات على المقاس و السطو على ثروات البلاد."

تعرض النتائج الميدانية نماذج كثيرة مماثلة لتؤكد مدى خطورة الشرخ و التراجع الذي تعرفه الدولة في ادوارها و مهام مختلف مؤسساتها، بسبب الدور السلبي الذي بات يلعبه الموظفون من خلال مسايرتهم للتيار اللبرالي الجارف و السعي الى انتهاز جميع الفرص لتحقيق الثروة و الاسقلالية المالية. و بغض النظر عن الاعتبار القانونية و الاخلاقية لاستشراء هذه السلوكات التي كثفت من حالة الفوضى و التعسف التي لا تخدم اي خيار اقتصادي عقلاني فان تعاظم دور هؤلاء الموظفون و اقبالهم الكبير على المغامرة الاقتصادي الحرة يجعل منهم ، احد اهم الوجوه الجديدة التي افرزتها الدينامكية التنافسية الراهنة لتدخل على خط السباق نحو الثروة باوراق ضغط قوية تحمل الكثير من الدلالات السياسية التي تؤثر بشكل عميق في طرح و بلورة اي تصور مهني استيراجي يحمل على المزيد من الوضوح و الاستقرار ، ولعل هذا ما بات يبرر التلزم جماعة المقاولين بشكل عام باستراتيجيات سوسيو مهنية مبنية على منطق انتهاز الفرص الاستثمارية العابرة و يجعل من خاصية التشتيت السمة الغالبة للفعله الاقتصادي و ممارساته الاستثمارية ، و يجعل من الدور التقليدي للعائلة و ما ينطوي عليه من تحالفات دعيمة اساسية للمؤسسة الخاصة قد يصعب تجاوزها في الطرف الراهن خاصة بالنسبة للعناصر الحديثة العهد مع عالم المؤسسة الخاصة و تلك التي تفتقد لتكوين ، وهذا ما يفسر من وجهة نظرنا ، بالدرجة الأولى الطابع الذي يغلب الحس الميداني المرن و النزعة البراغماتية الحذرة، كحل وحيد للتكيف مع المحيط ، وهذا ما سنحاول عرضه من خلال العنصر التالي.

ب ـ فئة التجار:

تعبر فئة التجار وجها من الوجوه الاقتصادية الفاعلة داخل جماعة المقاول ذلك انها ظلت من خلال تصوراتها مرتبطة بالنسق القيمي السوسيومهني الدي يميز هذا النشاط التقليدي و كان وراء كل انواع التراكمات والنجاحات الاجتماعية، بفضل مرونة هذه الممارسة الاقتصادية المرنة التي وجد اصحابها في سياسية الانفتاح الاقتصادي العديد من الفرص لتطوير اوضاعهم ومكاناتهم الاجتماعية ولعل هذا ما يجعل هذه الفئة تتميز بدرجة من

التحرر النسبي من الضغوطات و الاكرهات التي ترتبط بالمؤسسة و تعقيداتها الراهنة ، الا ان الملاحظ ميدانيا يشير الى ان هذا المقاول قد اخذ يستلهم استراتيجايته المهنية و تصوره للمؤسسة من خلال اعادة انتاج الضوابط التقنية التي تحددها طبيعة العلاقة التي تربطهم بالشركات الاجنبية التي يتعاملون مع منتجاتها. فهم يعودن انتاج نفس شعاراتها عملياتها الدعائية و الاشهارية، لكن الملاحظ ايضا، ان هذه الفئة قد اخذت تعرف تحولات نوعية بفعل تزايد وزنها الاجتماعي و المادي الذي ادى الى توسيع افاقها الاستثمارية. و جعلها تطرح مقاربات اكثر عقلانية وارتباطا بمفهوم المؤسسة الحديثة ،لاكتساح السوق والسيطرة على المنافسين التقليدين ويتبين من خلال خطاب هذه الفئة انها ترفض ان ينظر اليها كطرف ثانوي في عالم المؤسسة الخاصة الذي " لا يحسن فعل اي شيء ماعدا البيع والشراء" ولعل هذا ما بات يؤكده المقاول التاجر من خلال مبادراته استثمارية عديدة والتي جاءت كثمر لتطورات راسمالية كمية تحولت الى خيارات استثمارية نوعية ،حيث اخد اهتمام هذا المقاول يزداد بما تقدمه الدولة من فرص استثمارية وصفقات عمومية في جميع مجالات التموين والانجاز والخدمات هذا بالإضافة لاهتمام خاص بالنشاط الفلاحي الذي يدل على عودة المقاول القوية للارض كقيمة اقتصادية ومادية مضمونة، ليباشر عملية استثمار جديدة لمنظومتها القيمية و ثقافية من خلال منطق الاداء التنافسي الذي اخذ يخرج بفعل الاستثمارات المادية و التقنية الهامة ،عن اساليب الانتاج التقليدي بشكل ملحوظ ، ولعل هذا ما يفسر توجههم القوي نحو الصناعات الغذائية تحديدا و يجعل منهم احد اهم الفاعلين الاقتصاديين الذين انتجتهم الدينامكية التنافسية الراهنة .

ج - الحرفيون

تعرض النتائج الميدان عدد من الصور والملاحظات التي تؤكد بان عملية تطوير أساليب وانماط تسيير المؤسسة الخاصة، كإسهام ومبادرة فردية من المقاول لا تشغل سلم الاوليات بالنسبة للكثير من **الحرفيين** الذين يديرون مؤسسات صغيرة ، ذلك أن ما راكمته هذه الفئة من تجربة مهنية واستراتيجيات اجتماعية ، مازال ينطوي على فاعلية تتناسب

و الاهداف المرسومة، فمطلب ترقية المؤسسة كمنظمة عقلانية ، لا يطرح بنفس الحدة التي يطرحها مطلب ترقيتها كوسيلة تقنية انتاجية تنافسية ، و هذا ما يجعل هذا المقاول يبدو و كأنه مزال يجد في الدعائم الاجتماعية التقليدية، ما يغنيه عن الخوض في تفاصيل الشأن التنظيمي الداخلي للمؤسسة و عن الرغبة في مراجعة أسس توزيع الادوار و المهام لارساء ثقافة جديدة في فضاء المؤسسة ، فهو يواصل اعتماده على دور العائلة وقيمها التنظيمية و ليزال يجد نفس هذه الأسس التقليدية ، نفس الضمانات و الفاعلية في صرف شؤون المؤسسة الإدارية والتنظيمية، حيث غالبا ما يشغل الأب او الأخ الأكبر منصب المدير العام كضمانة الاستقرار ورمز السلطة التي تبعث على التعاون لاجل تحقيق الهدف الجماعي لافراد العائلة ، الشيء الذي قد يمكن تفسيره بالحجم الصغير نسبيا لهذه المؤسسات التي لم تبلغ بعد من التعقيدات، ما يجبرها على اعادة النظر في هذا النوع من الاستراتيجيات التقليدية ، الا ان هذا لا يعني بان مقاولو هذه الفئة متقوقعون و يرفضون كل اشكال التغير ، ذلك ان القراءة التي يقدمونها حول الوضع الراهن ، تشير بان الاولية التي تطرحها اليوم ، انما تؤكد ضرورة الاهتمام اكثر بالبعد التقني الانتاجي وتطوير تنافسية منتوجاتها كأولية قسوى، وهذا ما ينعكس اهتمامها الكبير بالتكنولوجيات الحديثة و البحث على اسواق جديدة كرهان مستقبلي، ولكن ايضا عن قروض الدولة و مرافقتها ، و هذا ما بات يمثل الخصوصية الاساسية لجماعة المقاول بشكل عام ، من خلال تفاعلها مع طبيعة المعطي التنافس المرحلي . امام الاستقطاب الكبير الذي اصبح يميز خيار الفعل الاقتصادي الحر كعنوان للنجاح و الاقبال المتزايد لعدد الوافدين الى عالم المؤسسة الخاصة، ظهر الى السطح نوع جديد من المقاولين الذين يسميهم خطاب العينة "بالدخلاء على المهنة" او الاغنياء الجدد"، وهم الفئة التي لا تملك اي تجربة مهنية سابقة والتي ينظر اليها الصناعيون والحرفيون ،على انها احد اهم مصادر الفوضى والضبابية التي عمت مختلف الممارسات الاقتصادية و ألحقت الضرر بقواعد مختلف المهن و مرجعياتها الاستراتيجية و بهذا الصدد يشير المقاول رقم 18 بما يلي:

"ان المهنة التي امارسها (صناعة الستائر المعدنية) كانت ثمرة جهد امتد لعقود ولم يكن بدات النشاط اي النشاط اي منافس في جميع الجهة الغربية الى غاية ان سمعت بان واحدا

من الاغنياء الجدد فتح مؤسسة غير بعيد عن مؤسستي ويقوم بنفس النشاط الذي اقوم به, وكان ذلك بعدما اخد متى عاملين وضاعف لهما الاجر."

مثل هذه الخطابات تؤكد بالفعل نوعا من الضرر الذي تنطوي عليه في الاصل طبيعة المنافسة الرأسمالية، الا انها تعرض ايضا صورة عن طبيعة الضغوطات التي باتت تسلطها الديناميكية الراهنة على تصورات المقاول الحرفي وعن إفرازاته و تكيفاته مع المعطي التنافسي القائم ، بشكل يجعلنا نؤكد ان اهمية المهن الكلاسيكية، من حيث انها عبارة عن ممارسات تعتمد اساسا على الخبرة والتجربة المهنية كمحصلة لسنوات طويلة من الممارسة قد اخذت تتراجع امام طبيعة النشاطات المهنية والاقتصادية الحديثة التي لا تتطلب وقتا كبيرا في اقتناء اسرارها، بل يكفي اقتناء مجموعة الالات المتطورة الحصول عليها فقط بتوفير المال اللازم .

من جهة اخرى قد نتبين هذا ايضا من طبيعة العلاقة التي باتت تربط المؤسسة الخاصة بالعنصر البشري المكون لقاعدتها العمالية وطبيعة القيم السوسيومهنية التي تتشبع بها بوصف المؤسسة كفضاء للتنشئة الاجتماعية لنقول بان تمسك المقاول بالمرجعية التقليدية في تصوره لكيفية ادارة وتسيير الشؤون الداخلية للمؤسسة، قد يجد احد اهم مبرراته في مدى تحكمها وسيطرتها على الفئات العمالية و احتواء طموحاتها المهنية والاجتماعية من خلال منطق إدماجها وأنماط توظيفها الذي غالبا ما يعتمد على شبكات المعارف وعلاقات القرابة التي تعزز عنصر والتعاون داخل المؤسسة [1] ولعل هذا ما يجعلنا نقول بان دخول ما يسميه خطاب المقاول بالدخلاء. انما اصبح يلزم هذه الفئة باعادة النظر في تصورها لأسس وأساليب تسير المؤسسة لإقرار منطق عقلاني وقانوني في علاقتها بمواردها البشرية وبالتالي الحد من اعتماد التصور التقليدي في تحديد علاقتها بالعامل. هذا الافق يظل ممكنا في نظرنا اذا ما تحقق ما يطالب به المقاول من حضور للدولة ، كطرف منظم لمختلف المصالح المتداخلة وما تقتضيه من ضوابط لعقلنة جميع الممارسات و العلاقات الاقتصادية.

[1] **JJ vatain : opcit p 18**

المقاول رقم:4

"مع نهاية الثمانيات اضطر والدي لغلق المؤسسة العائلية التي كانت تختص في صناعة الجوارب وذلك سبب الصعوبات المالية التي تعرضت لها لكني كنت احتفظ بمعرفة واسعة عن عالم الصناعات النسيجية وبقيت اشتغل في المتاجرة في الخيوط وفي بعض المواد الاخرى المتصلة بالمهنة النسيج الى ان حدث وان اقتنيت آلة نسيجية تعيد نسيج العلامات التجارية لاشهر مركات الملابس (لاكوست، اديداس الخ...) وما كان علنيا الا ان نطلق المؤسسة من جديد بالاستعانة بالمواد الاولية الاقل تكلفة وبهذا استطعنا انقاد مؤسستنا العائلية".

يجدر ان نشير بهذا الصدد بانه و بعد ارتفاع اسعار الناتج عن الازمة الاقتصادية بفعل تدني اسعار النفط سنة**1986** في السوق الدولية، عرفت مثل هذه المؤسسات مرحلة اخرى من الصعوبات المالية والاقتصادية وذلك مع تحرير التجارة الخارجية، مباشرة بعد الاعلان عن الانفتاح على السوق الحرة لتزداد هذه الصعوبات مع تدهور الوضع الامني بداية التسعينات، وفي خضم هذه الاجواء غير المسوقة، اضطر العديد من اصحاب المؤسسات الى خفض نشاطهم او غلق ورشاتهم تماما، لتتحول انظارهم الى القطاع التجاري بوصفة الشكل التكيفي الاضمن للارباح السريعة والسلهة والتي تستطيع مسايرة جميع تقلبات السوق والتهديدات الامنية في ان واحد ،حيث اخل ذلك بالعديد من المسارات التي كان أصحابها يراكمون تجارب مهنية نوعية ويحملون من المشاريع ما كان يتماشى طموحاتهم و آمالهم في تحقق حلم اقرار قوانين السوق وحريتهم في المبادرة ، ولعل هذا ما يتضح من خلال خطاب المقاول رقم 8 الذي تحول من صناعة الاثاث الى نشاط التموين والخدمات:

"ان الانفتاح على الاقتصاد الحر اثر على جميع الصناعيين ومهني القطاع الخاص،العديد منهم تركوا مصانعهم و ورشاتهم ليتوجهوا الى نشاط الاستيراد والتجارة وتحولت المناطق الصناعية الى مقابر حقيقية."

مثل هده الخطابات التي تصور طبيعة وحدة الصعوبات التي عاشتها جماعة المقاولين بشكل، تظل لتؤكد بان بناء تصور متكامل للمؤسسة الخاصة و السعي لتطويره، لم يكن خلال العقدين الاخرين على الاقل، عملية تخص المقاول بمفرده ذلك ان التفكير في ترقية مختلف وظائفها و وسائلها المادية و التنظيمية لم يكن ليطرح على المقاول كاولوية امام العديد من العوامل السلبية التي تميز محيط المؤسسة و التي تتجاوزه ارادته، ذلك ان المرور الى مرحلة السوق، كان بمثابة الاعلان الرسمي لبداية الفوضى التي خنقت جميع المؤسسات المنتجة و الناتجة عن عدم توفير الدولة للمؤسسات و الهيئات المرافقة للاقتصاد الحر، وعليه فالمقاول حينما يفكر في تطوير مؤسسة امام الكم الهائل من المشاكل و العراقيل المتعلقة بمحيطه ، يدرك تماما بان الطرف الوحيد الذي يمكنه فعل ذلك، هو الدولة من خلال تكريس جميع مؤسساتها و وسائلها وهي الوحيدة التي من المفروض ان تقوم بتسوية وترقية المحيط العام بشكل يقضي نهائيا على مصادر العطل و الفوضى ، كي يستطيع ساعتها اعادة النظر في اساليب تسير مؤسسته و تطويرها ، اي ان هذه الفئة في الواقع لا ترتبط بالاستراتيجيات و التصورات التقليدية ، الا لانها تتعاطى مع نفس اشكال التعسفات و المظاهر البيروقراطية التي تعم جميع المستويات و العلاقات الاقتصادية، من البنوك و مرورا بغياب الكفاءات في المناصب الى غاية عون الجمارك الذي لا يعرف اصلا قيمة تعطيله لاجراءات ادارية على مستوى الميناء كما يقول احد المقاولين من الذين اضطروا الى تحويل ورشاتهم الى مساحات لتخزين البضائع بعدما تحول الى النشاط التجاري ، وهذا ما يعني بان جماعة المقاول انما اصبح يربط مطلب تطوير المؤسسة الخاصة و الخروج بها من السياقات الاستراتيجية التقليدية بمدى تطهير المناخ الاقتصادي ومدى استعداد الدولة بتوفير المؤسسات المرافقة للفعل الاقتصادي العقلاني .

د ـ الموظفون:

ان التحول من الاقتصاد الاداري المركزي الى الاقتصاد الحر لم يكن ليحدث بطبيعة الحال من التدخل المباشر للدولة من خلال عنصرها البشري ، المتمثل في فئة رجال

السياسة و الموظفين تحديدا، فالنسق السياسي الجزائري تتأسس كما يؤكده احمد هني ولمدة طويلة على المزايا التي جعلت من فئة الموظفين تستفيد من ثروات هائلة بفعل استثمارها لميكانزمات الاقتصاد الاداري 1 ،ولعل هذا ما يجعلنا نقول بان هذا التحول الذي يكرس منطق فتح الابواب على كل فرض الثراء و الآفاق الاستثمارية المبنية على مبدأ الاعتراف للجميع بحق التنافس على التملك و زيادة النفوذ، انما يحمل في طياته تهديدات صريحة للمكانات الاجتماعية و السياسية والامتيازات التي تحوزها فئة الموظفين 2 وذلك من خلال تعاظم وزن جماعة المقاولين و المرشحين الجدد للعب الادوار الاولى داخل المجتمع الليبيرالي الجديد.ومن هذا المنظور قد نتبن بان طبيعة تناقضات المرحلة الانتقالية ، قد دفعت فئة الموظفين وكذا السياسيين الى عملية رسكلة استراتيجياتها و سلوكاتها ، استجابة لهذه التهديدات التي تستهدف دورها ووجودها و لعل هذا ما يكشف و يفسر جانبا هاما من حالة الفوضى و العتم الذي بات يشمل مختلف الفضاءات والممارسات الاقتصادية، كما يقدم صورة اخرى لطبيعة الفعل الاقتصادي و اقتناءاته الاستراتيجية في الظرف الراهن.

عموما يمكن ان نوزع هذه الفئة الى مجموعتين متباينتين، تتعلق الاولى بالمقاول الموظف الذي يفضل خوض غمار عالم المؤسسة الحرة دون ان يغادر وظيفته الرسمية في مؤسسات الدولة و تتمثل المجموعة الثانية في مجموع المقاولين الذين قرروا التفرغ لمشاريعهم الخاصة بعد سنوات من الممارسة و التجربة في القطاع العام .

اما بالنسبة **للمجموعة الاولى** فان العديد من المعطيات التي يسوقها خطاب العينة، تشير الى ظهور فئة الموظفين بشكل عام ، كمنافس شرس قد اخل بوظائف جماعة المقاول و مصالحها، و حيث اخذت تزيد في تسجيل ممارساتها الاقتصادية و انشطتها الحرة، في فضاءات لاشكلية اين يصعب تتبعها و تبين حجمها و وزنها الفعلي داخل السوق ، لتكون بذلك عبارة عن الطرف الذي يلعب و يبرح في كل الحالات، و يجعل من قوانين المنافسة مجرد قواعد صورية، جعلت من مسالة بناء تصور متكامل و مستقل للمشروع الخاص يكاد يكون مستحيل بالنسبة للمقاولين الذين جربوا مجابهة هذه الفئة و التي جعلت كل

الرهانات تصب دائما في صالحها ولعل هذا ما يتبين من خلال الخطاب التالي ، المقاول رقم 4 :

ما يعيق المؤسسة ليس له علاقة بقدرة المقاول على تنظيم أموره بشكل عقلاني و ما نسمعه بخصوص تقوقع المؤسسة العائلية كلام يجاب الكثير من الحقائق ، ذلك العراقيل التي تحول دون ان يكون هناك اداء جيد و تطور فعلي توجد خارج هذه المؤسسة و ذلك منذ ان قرر الموظفون استخدام مناصبهم لمنافسة الفاعلين الاقتصاديين الحقيقيين وذلك بعدما تيقنوا أن مسؤوليهم الكبار قد تحالفوا مع كبار التجار لتوجيه السوق بحسب أهوائهم و رغباتهم .

المقاول رقم 17:

بجرة قلم قد يتحول اي شخص الى صاحب مؤسسة كبيرة وانسان ناجح ، طالما هناك موظفين يدفعون بقروض ضخمة لمن يشاؤون ، دون ان يتمكن احد من محاسبتهم مهما كان قدراته لا لشيء إلا لان الموظف يستطيع قراءة القوانين بالطريقة التي يريد و في الوقت الذي يريد.

مثل هذه الخطابات تؤكد في المجمل على درجة استفحال ما يصفه الخطاب الاعلامي بالفساد ، الذي ينطوي بالاساس على قدرة فئة الموظفين في تحصيل درجة من وضوح الرؤية حول تناقضات السوق و التوجيهات السياسية الرسمية وما يجعل من اي محاولة لإحداث تصور للمؤسسة ينبني على مقاربات تنظيمية عقلانية و موضوعية مطلبا اقل من ان يكون حيويا ، ذلك ان الاولية التي بات يطرحها المقاول بشكل عام ، تتمثل في قدرته على تحصيل المعلومة الهامة و المفيدة في و قتها وهذا ما يستدعي تكوين شبكة نوعية من العلاقات و التحالفات التي تمكن من كسر الهيمنة الكلية لبعض القطاعات التي يحتكرها المقاول الموظف وهذا تدركه المجموعة الثانية بشكل كامل و اخذت تعمل لاجل تغيير هذا الوضع التعسفي .

المجموعة الثانية: و تمثل العنصر الاهم في العلاقة التصادمية التي تربط جماعة المقاول بشكل عام بالتناقضات الاقتصادية و السيوسياسية الراهنة،فهي بحكم مرورها بالوظيفة ودرجة تكوينها العالي وما تمتلكه من علاقات شخصية و تحالفات مصلحية، قد ترقى في بعض الأحيان لمستوى الجماعة الضاغطة [1] وهذا ما يعني اننا امام نوع مستقل من التصورات الاستراتيجية التي تبحث على تفعيل قيم حداثية و سلوك اكثر عقلانية لتجاوز جميع مظاهر التعسف و الفوضى التي تميز عالم المؤسسة الخاصة و الممارسة الاقتصادية الحرة .

"لقد أمضيت 22 عاما كموظف في مؤسسة عمومية استطعت من خلالها التعرف على العديد من المقاولين الخواص و التجار الكبار الذين يحصلون على أرباح كبيرة دون أن يكون لهم أي شيء يؤهلهم لذلك، ماعدا علاقات القرابة و المصالح المتبادلة التي تربطهم ببعضهم الموظفين. كنت أقدم لهم العديد من نصائح وتوجيهات بالمجان حققت مشاريع مربحة. وعندها أدركت بان بقائي كموظف هو مجرد هدر للوقت وقررت بداية العمل لحسابي الخاص وكانت تجربتي بمؤسسة صغيرة لانجاز مشاريع تمديد خيوط الهاتف الأرضي".

المقاول رقم 2:

" ان العمل في القطاع العمومي قد لا يحقق جميع حاجاتك المادية و التي تطموح اليها لكنه يعطيك تجربة ومعرفة غاية في الاهمية و علاقات مفيدة و تجعل منك اسما محترما في نظر جميع الذين تتعامل معهم."

عموما و يركز خطاب هذا النوع من المقاولين على مجموع التاثيرات السلبية التي طل يفروها دور نظرائهم الدين لم يخلوا عن وظائفهم الرسمية في عملية بناء مؤسساتهم الخاصة و الأولويات المهنية التي يجب مراعاتها، وذلك على اعتبار ان النشاط المزدوج في القطاع العمومي و القطاع الخاص في نفس الوقت، بات بمثابة يمثل العقبة الاهم في

[1] **Ahmed henni : le cheikh et le patron l'usage traditionnel de la modernité ENAL 1992 p44**
Voire aussi A. Henni "Qui a légalisé quel trabendo?" Peuples méditerranéens. n° 52-53 Juillet-décembre 1990

تحقيق المقاول لطموحاته التحررية وخلق المناخ المناسب لإنجاح جميع مبادراته ، ولذلك فهو يطور في الوقت الراهن مقاربات جديدة لتدليل هذه العراقيل كالاقبال على خلق و تنشيط الجمعيات المهنية وتكثيف اللقاءات التحسيسية لابراز خصوصية المشاكل القطاعية و التي تسعى بشكل مباشر لقلب قواعد اللعبة التنافسية لصالحه المهنيين الفعليين و سحب الأوراق الحاسمة من يد الموظفين الذين يكرسون منطق التعسف لتغليب مصالحهم الشخصية التي تقاوم بقوة اي تصورات تخرج عن مرجعياتها التقليدية في تسيير الشان العام.

المقاول رقم : 23

لقد كانت لي تجربة مهنية طويلة في سوناطراك لكني فضلت ان اعمل لحسابي الخاص و وكانت بدايتي جد متواضعة حينما كنت اشتغل كبائع للاسماك بالجملة ، لكن بحكم معرفتي السابقة مع موظفين اسبان ،استطعت ان اعرف ما يحتاج اليه الزبون الاسباني من اسماك وهنا أخذت أبصر الأمور بشكل اخر و تعلمت من صارمة المؤسسات الاسبانية التي تعاملت معها طرق التنظيم و اساليب حفظ البضاعة بقاييس عالمية وبعد مدة استقدمت فريقا متكامل من التقنيين الأسبان الذين قاموا ببناء المؤسسة التي أديرها اليوم .

الملاحظ ان التفاعلات الاخيرة ، قد اخذت تطرح العديد من التناقضات التي تشير بان الفعل الاستراتيجي للمقاول قد اصبح ينفتح اكثر على افاق استثمارية اوسع، وهذا ما يتضح من خلال محاولاتهم الناجحة في ولوج قطاعات اقتصادية جديدة لم تكن لتطرق في مرحلة الاشتراكية، وهو ما زاد في درجة تحررها من هيمنة المؤسسات الرسمية كما ساعدها على استقدام و اعتماد قيم و اساليب حديثة لتولي شؤون المؤسسة بما يضمن فاعليتها و استقلالها النسبي في علاقتها بالمناخ التنافسي القائم على التداخل بين منطق الخدمة العمومية و منطق خدمة المصلحة الخاصة الذي يعمل على توظيف القيم والدعائم الاجتماعية التقليدية بأسلوب معقلن اكثر انتقائية[1].

[1] - 3 Smail Goumeziane : Le mal Algérien , opcit , p 43

ذ – الإطارات:

تتقاسم هذه الفئة العديد من الخصائص مع فئة الموظفين بحكم تقارب مستوياتها التعليمية ومقارباتها للواقع المعاش فهي تتكون اساسا من حاملة الشهادات الجامعيين و المعاهد المختصة، و الذين قطعوا شوطا معتبرا من عملية التراكم المعرفي والمادي ، وهذا ما جعلهم يراهنون على تطوير لغة تواصلهم مع جميع الأطراف الاجتماعية والقوى الفاعلة في السوق، فما يعرضه خطاب هذه الفئة على المستوى التصور والسلوك، يشير إلى أن عملية بناء المؤسسة الخاصة هي بالاساس مرتبطة بالقدرة على تحديد الخيارات الاستثمارية الاستراتيجية الحديثة التي تضمن بطبيعتها هامشا هاما من الاستقلالية، فالتحولات الراهنة بحسب خطاب هذا المقاول شوهت معنى الجهد والعمل كقيمة اجتماعية وعطلت امتداداته القيمية التنظيمية داخل المؤسسة وخارجها بحيث لم تترك مجالا لأي سلوك يراعي مشروعية مطلب الإقناع بالأحقية والجدارة في حصد نتائج التنافس القائم، وبهذا الخصوص يقدم المقاول هذه الفئة العديد من الأمثلة من محيطهم من الذين يمثلون المصدر الأساسي لقلقهم، ورفضهم للأمر الواقع ولكن أيضا الجانب الأهم لإستراتيجياتهم وتكيفاتهم بالنظر بدرجة الفاعلية والنجاعة التي يتميزون بها، فعلى الرغم من أنّ هذه الفئة المتكونة تنظر إلى هؤلاء كدخلاء أو كمضاربين وأعداء لمفهوم المؤسسة كوسيلة منظمة ومنتجة للقيم التقليدية إلا أنّها مجبرة على الاقتداء بها ومحاكاتها كلما اقتضت الضرورة ذلك، وذلك ما تبين من خلال عرض عناصر العينة لمنهجية صرف الوقت وصعوباتها التي تفرض على الجميع الانصياع لجميع الإكراهات الإدارية والبيروقراطية التي تؤطر لنشاط المؤسسة بخاصة، وكذا تلك التي تفرضها الالتزامات التقليدية والأعراف الاجتماعية ، وتحصي هذه الفئة التي تحوز على تكوين عالي أو تقلدت مهام ومسؤوليات في أجهزة الإدارة العمومية أو الاثنين معا، بأنّ إقتناءاتها الإستراتيجية للبعد المرحلي إنّما يتأسس على أولوية تحصيل تجربة وخبرة مهنية محددة بوصفها المرجعية الأكثر ثبات في التعاطي مع جميع متغيرات وضغوطات الديناميكية الراهنة. وهذا ما يعني أنّ جلَّ استراتيجياتهم التكيفية تجد كل معانيها في ذلك العمل المتواصل لإيجاد فضاءات سلوكية وتصورية براغماتية ما تتصادم والممارسات الاجتماعية اليومية الغالبة، سواء تعلق الأمر

بالتعاملات مع الدولة أو مؤسساتها أو مع المحيط الاجتماعي العام. ولعل هذا ما تؤكده العديد من المؤشرات التي يتضمنها خطاب هذه الفئة عندما تتطرق بالحديث عن بعض الأوجه والنماذج التي فرضت نجاحاتها وشهرتها في عالم المال والأعمال على الرغم من أنّها لم تكن تحمل أي مقوم من مقومات هذه النجاحات. فأمام مثل هذه الحقائق الميدانية تقف عناصر هذه الفئة المتكونة بنوع من المرارة والذهول أمام عدد من التناقضات التي لا تترك أي مجال للانسجام العقلي والتسلسل المنطقي الذي أدى غيابه إلى سقوط الكير من القيم التقليدية كما أبطل تفعيل تلك المعايير الحداثية، ولعل ابرز الأوجه الفاعلة التي من تعمق من التناقضات والتراكمات الاجابية لهذه الفئة هم المهندسون الإعلاميون و المعماريون الذين أعطوا للفعل الاقتصادي ابعادا جديدة ، جعلت منهم محطة إعجاب و اهتمام داخل جماعة المقاول ، ذلك انهم لا يراهنون الا على المشاريع التقنية الحديثة والتي لا يستطيع ان يغامر فيها المقاولون المنافسون التقليديون، ولعل ما يجعلنا نؤكد، على أهمية ما أصبحت تفروه هذه المشاريع من قيم عقلانية و تنظيمية على تصورات هذه الاطارات بالنظر الى درجة الثقة الكبير التي تقدمها نوعية وسائلها الانتاجية المتطورة و الخدمات التي توفرها ، فالامر يتعلق بمجموعة المقاولون الذي يمتلون تصورات متكاملة حول ما يجب ان تكون عليه المؤسسة الحديثة المدمجة التي تنبني على مفهوم تقني موضوعي لخصوصية المحيط العام وعلى المقاربات العلمية في بلوغ الفاعلية الاقتصادية وتذليل العراقيل تجبر المقاول التقليدي على بذل الجهد و الوقت للتجاوزها، لكن و على الرغم من هذا التفوق البارز الذي يميز التصور الاستراتيجي لهذا المقاول ، فهذا لا يعني اعتماد الدعائم الاجتماعية التقليدية بهذه المؤسسات قد اصبحت من الماضي ذلك ان دور العائلة لا يزال حاضرا من خلال توزيع المهام و الادوار و كذا من خلال تمسكها باهمية ربط علاقات شخصية مع الاطراف المهمة، و التي يعرضها هذا المقاول من خلال مبررات انتقائية تحرص على احترام مقاييس المستوى المعرفي المتقارب و الانشعالات المهنية المشتركة و هذا ما يجعل منها من جهة اخرى تتنافس على انشاء و إدارة الجمعيات مع فئة المقاول الموظف التي لا تختلف عنها كثيرا في التعاطي مع المرجعية التقليدية الغلبة على تصورات المقاول التقليدي.

ومن بين العناصر التي يركز عليها خطاب المقاول الإطار قدرته في تحقيق نجاحات مهنية هامة في قطاعات استثمارية مستحدثة والتي لم تكن موجودة من قبل في السوق المحلية كتلك التي تخص بعض قطاعات الخدمات، كمكاتب الدراسات الهندسية و الخبرات المختصة و التي مكنته من أوراق ضغط جديدة ، لقلب قواعد اللعبة التنافسية لصالحه ذلك انه باتت يحيط جيدا بالعيوب و الثغرات التنظيمية التي تميز هذه القواعد و يحمل من الحلول و المقترحات التي من شانها أن تسحب البساط من تحت أقدام الإطراف التي ليس من مصلحتها تفعيل منطق عقلاني لتنظيم الفضاء الاقتصاد و الفعل الاقتصادي الحر بشكل عام الظروف، وبهذا الصدد تشير هذه الفئة من المقاولين بكثير من الاستياء لتلك التحالفات المبنية على التفاهمات والتواطؤ مع الإدارة في صرف واقتناص الصفقات العمومية الضخمة واقتسامها بشكل دوري على اطراف هذه التحالفات المصلحية ، بحيث يصبح مجموعة مقاولين الذين قد تربطهم علاقة قرابة عرقية و جهوية وفي بعض الاحيان اختصاص مهني معين من تكوين حالة احتكار فعلية لخدمة قطاع اداري او اقتصادي ما، خاصة في ما يتعلق بصفقات التموين و الخدمات و مشاريع الانجاز و التجهيز و كذا الصيانة.. وهذا ما يمكن ان نعتبر جماعات مصالح، لكن الملاحظ ان عمر هذه الجماعات و انسجامها لا يدوم ولا يتواصل رغم ما تجنيه من ارباح و نفوذ، ذلك ان مثل هذه التحالفات لا يحمل ما يؤهلها، لترقى باهدافها الى مصاف المشروع المتجدر الذي يطمح الى ان يستغرق في الزمان، فالملاحظ ان هذه الظاهرة ،غالبا ما تتكسر بعد أي تحولات في السلك الاداري و إقالات المسؤولين و الموظفين الذي يقدمون للمقاول مختلف انواع التسهيلات ، فقوتهم المالية و لا تجربتهم المهنية تستطيع ان توفر عنصر التواصل و الديمومة لمثل هذه السلوكات الاحتكارية ، التي من شانه ان يبني لاستقاليتهم و القدرة على فرض قاعدتهم على الجهاز الاداري ولذلك يترسخ منطق المال او ما يعرف بالشكارة كمرجعية استراجية وحيدة لفرض الذات و البحث عن النفوذ. ولعل هذا ما يشير الى ان المقاول الإطار، قد راكم نوعية جديدة من التجارب المهنية والحياتية، أخذت بالفعل تؤسس لمعالم جديدة لنزعة قوية في إبراز أهمية نجاحها والاقتصادي و فرض نفسها كنموذج اجتماعي يتميز عن باقي النجاحات التي حققها منافسوه بطرق اقل ما يقال عنها

انها بعيدة عن معايير الكفاءة العلمية و عن جدارة و الاستحقاق ، وعموما يمكن القول ان الرهان الاستراتيجي لهذه الفئة يتمل بالأساس في ثقتها القوية بقدراتها العلمية العالية و الافاق الاستثمارية الواسعة التي ستؤسس لمرحلة قادمة لن يكون فيها متسع للمكان لا للمقاولين الدخلاء و لا للممارسات التقليدية التي تكتفي بمحاكات التجارب الناجحة و المشاريع المربحة، ذلك ان بناء تصور متكامل للمؤسسة و تسييرها اصبح اليوم عملية معقدة من شانها ان تحدث في المستقبل القريب عملية انتقاء نوعي سيدفع ثمنها العديد من الفئات التي لن تستطيع مجاراة وتيرة التحولات التقنية و الاجتماعية المتسارعة.

الفصل الثالث:

تصورات المقاول السوسيوثقافية

واقتناءاته للمعطى الزمني

تمهيد منهجي:

في هذه المرحلة من البحث سنحاول فهم عرض أهم الأحكام والقراءات التي يقدمها خطاب العينة، حول التحولات النوعية التي يعرفها المحيط العام قيمي ثقافي وما تقترحه من تموضعات إستراتيجية جديدة للتكيف مع مستجدات الديناميكية الراهنة، التي تقصر لا على الخصائص الاقتصادية و المهنية المحضة، ذلك أن المقاول وعلى الرغم من اختلاف مكتسباته المادية و الرمزية يبقى ليشترك مع بقية جماعته وباقي الشرائح الاجتماعية في خاصية التعامل مع نفس الإرث التصوري و السلوكي الذي يؤسس للنموذج الثقافي و التاريخي لمجتمعه، من حيث أنه يعد بمثابة أحد المحددات القوية في صياغة أي مشروع أو سلوك تكيفي فردي أو جماعي، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بمشروع يطمح للتجديد و التغير بل الاستقلالية على غرار من يقتضيه جوهر الفعل المقاولتي المتحرر، الذي لا يملك نظريا إلا أن يصطدم بمنطق الوضع القائم و ما يتميز به من قيم و معايير اجتماعية و مرجعيات سيوسيوثقافية تقليدية أخذت اليوم تفقد الكثير من دعائمها و قوتها ، لذلك سنركز في هذه المرحلة من البحث بالدرجة الأولى على محاولة لكشف أهم التصورات و التوجهات النوعية التي يتبناها المقاول من خلال تفاعلاته مع مختلف عناصر المعطي السوسيوثقافي المؤسسة لمحيطه الخاص، اخذين بعين الاعتبار بأن جل الخصائص القيمة والنسقية التي أنتجت المقاول، قد شهدت من التفسخات ما يستوجب الإصغاء لهذه التحولات الاجتماعية المرحلية والتي تدفع بالمقاول لإعادة إنتاج أسس فلسفية و خلفية قيمية جديدة تضمن التجاوب مع المحيط المتحول و تترك بصماتها على مشروعه الخاص و لغاياته النهائية.

عمليا ولفحص هذا المستوى من تصورات العينة، اعتمدا على بعض العناصر الموضوعاتية من الخطاب المنتج ، والتي تتناول علاقة المقاول بالبعد الزمني، من حيث أنها عبارة عن دعوة ملحة، تستوجب استحداث قراءة جديدة للواقع الراهن وصياغة لجميع الأحكام والقناعات التي يحتكم الفعل السوسيواقتصادي، بكل امتداداته التنظيمية داخل المؤسسة الخاصة وخارجها، بل ويتعداها للبعد الرمزي الذي يؤسس لجميع

التفاعلات الاجتماعية التي تحيط بالمقاول والمؤسسة،على اعتبار أن التحولات التي تطرأ على علاقة المقاول بالزمن الكمي قد تنتج زمنا نوعيا بمرجعياته قيمية جديدة، وعليه قد يتضح بأننا نسعى من خلال هذا العرض إلى كشف جوانب من خطاب العينة الذي يؤكد بأن اعتبارات الربح والخسارة والبعد الاقتصادي بشكل عام ليس المحدد والوحيد لاستراتيجيات العينة ، ذلك أنه و بالإضافة لكون المقاول فاعل مهني واقتصادي هو أيضا كائن اجتماعي يتأثر و يؤثر في المجتمع من خلال تعاطيه وتفاعلاته مع مختلف التحولات و الضغوطات التي تشهدها مختلف البني والتصورات الاجتماعية وما تنطوي عليه من أحكام قيمية وغير فلسفية، فالمقاول شأنه شأن أي فرد في المجتمع له قراءته لمجموع هذه التحولات، تملي عليه تموقعات معينة وتعكس ذكاء اجتماعيا يؤسس لخياراته ومرجعياته الفكرية والسيوسيوثقافية، وعليه جاء هذا المسعى ليجيب على التساؤل التالي :

ما هي نظرة المقاول للتحولات التي طرأت على الحياة الاجتماعية كموروث ثقافي بمعناه الانتروبولوجي؟ وكيف بات اليوم يؤسس لخياراته القيمة من خلال تفاعلاته مع هذه التحولات السوسيوثقافية التي أفرزتها الدينامكية الراهنة وما هي دلالاتها وأولوياتها؟

1. حول خصوصية المعطي الزمني في المجتمعات الإسلامية:

يربط التعريف الغالب لعنصر الوقت على مرادف للمال، إلا أن الوقت لا يستعمل فقط لجمع المال بل هو أيضا عنصر للبناء الاجتماعي ، ذلك أن التصورات الزمنية هي عبارة مكونات للوعي الاجتماعي التي تحرك البني الاجتماعية بوتيرة وإيقاع يترك بصمة مميزة على تطور المجتمع و ثقافته[1] وهذا ما يعني أن دراسة هذه العلاقة من شانها أن تكشف لنا عن طبيعة المنظومة السوسيوثقافية التي تميز مجتمعا عن آخر وجماعة عن أخرى، ولعل هذا ما يجعل الكثير من المنظرين يشيرون إلى أن الخاصية الأساسية التي تميز طبيعة التصورات الثقافية، لدى الأفراد والجماعات في المجتمعات الإسلامية، أنما تتمثل في تلك النزعة القوية التي تجعل من طلب العدالة ضالتها التاريخية ومطلبها الأبدي[2] ، وهو الشيء الذي يطغى على كل سلوكاتها وعلاقاتها الاجتماعية، وهذا خلافا لما هو عليه الحال في المجتمعات الغربية المسيحية، أين ترتبط طموحات وتصورات الأفراد والشعوب بتلك النزعة القوية بمطلب الحرية الذي يبعث على مزيد من التنظيمات من خلال تكريس المبادرات الفردية وخلق الفضاءات المستقلة الضامنة للإبداع والتحرر وهذا ما انعكس في المشروع الاقتصادي الرأسمالي الذي ينبني بحسب فيبر على طبيعته الروتينية، من حيث أن الإنتاج يعتمد على حساب الأرباح والتكاليف في علاقتها بمدخلات المواد الخام، قوة العمل، ومخرجات السلع، ولا تظهر هذه الصورة القائمة على الروتين إلا من خلال تبني معايير وقواعد لا شخصية، تحدد الإجراءات وتجعل عملية الحساب الاقتصادي الدقيق أمرا ممكنا، الشيئ الذي ساعد على تثبيث فكرة التنظيم البيروقراطي كخاصية للمجتمعات الغربية التي تقوم على سلطة القانون بوصفها أرفع أنواع السلطات التي وصل إليها الفكر الغربي، من خلال الاعتماد على ثلاثة مبادئ أساسية وهي العقلانية، السببية و الحرية.

ويؤكد فيبر بأن هذه الخصائص تحديدا ظهرت حصريا في الفكر الغربي وغيرت المجتمع الغربي، ولم تظهر في أماكن أخرى، ولذلك فهي خاصية غربية بامتياز كونها لم تظهر في المجتمعات الشرقية ولا في أي مجتمع آخر. حيث أن السلطة في المجتمعات الشرقية

[1] **Gourevitch A. Y : Le temps comme problème d'histoire culturelle. In Paul Ricoeur Les cultures et le temps. Payot, Paris .1975**

[2] **علي الحوات :علم اجتماع التنظيم ، دراسات منشورات المنشاة العامة للنشر و التوزيع والاعلان طرابلس ط 1 1985 ص 134**

كانت دائما روحية أو تقليدية أو مزيج بين الاثنين[3]، و انطلاقا من هذه القناعة يؤكد العديد من المفكرين الليبراليين على ان هذه الخاصية الثقافية للمجتمعات الغربية جعل منها مجتمعات مرتبطة بمبدأ الحرية كمرجعية تصورية سلوكلية، خلافا للمجتمعات الشرقية الإسلامية التي ظلت مرتبطة بمبدأ العدل[4] وهي الطروحات التي سعى لترسيخها العديد من المفكرين النيوليبراليين على غرار صامويل هانتنغتون و برنار ليويس وآخرون، من هذا المنظور قد يتضح بان مثل هذه الأبحاث،انما تريد أن تؤكد على أن خصوصية المعطى الثقافي المحلي الذي لا يحمل بطبيعة مخياله و موروثه الثقافي ما يرشحه إلى الانتقال للمجتمع العقلاني المتطور، نفس هذا الطرح قد يجد ما يدعمه في الكثير من الأبحاث والدراسات التي تناولت البعد السوسيواقتصادي في مجتمعنا و قد يأتي مقدمتها تلك الأعمال التي قدمها بيار بوريو أين يؤكد على مبدأ التساوي في الشرف كطلب اجتماعي و كمرجعية أساسية لكل التعاملات الاجتماعية و الاقتصادية و الذي يرى فيه نفس المفكر الأساس الجوهري للمنطق المقاوم والرافض لأي مبادرة فردية مخالفة لسلوكات وتصورات الاجتماعية السائدة من منطلق أن الجماعة تنظر إلى أي نزعة متفردة و مبادرة حرة ، كإهانة لشرفها واستفزازا لأعرافها[5]، و ليخلص هذا الباحث إلى أن مبدأ المساواة في مجتمعنا لا يهدف لتكريس مطلب الحرية الذي يهدد وحدة المجتمع و توازنه بل يعمل على تحقيق مطلب العدالة داخل نفس هذا الفضاء الاجتماعي.

و من هنا اخذ العديد من الدراسيين يؤكدون بان وحدها الثقافة الغربية يمكنها خلق الاقتصادي بمفهومه الحديث، لكن هذا التبرير الثقافوي قد اخذ يتراجع ليفسح المجال لطروحات ذات صبغة مؤسساتية كتلك التي يتبناها فرانسوا فيتشيني، أين يشير بان ما

---

[3] **Max Weber : L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme (1904-1905) P 18**
Site web: http://pages.infinit.net/sociojmt

[4] **مختلف المراجع التي بررت غياب الممارسة الاقتصادية العقلانية في مجتمعاتنا بخصوصية الدين الاسلامي التي لا تتطابق و هذا النمط من الممارسة لكننا في هذه النقطة بالذات نريد ان نشير الى تلك المراجع الاخيرة التي عرفت صدى اعلامي كبير كالطروحات التي يسوقت نظريات برنار لويس و صمويل هانتيغتون اكدت ان السبيل الو حيد لاحداث التغيير الديمقراطي بالمجتمعات الاسلامية هو الفوضى الخلاقة حتى وان كان ذلك يعني التقتيل بالالاف من العراقيين و السوريين في فصل سمي بالربيع العربي . انظر : صامويل هينتجتون: الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، دار سعاد الصباح، القاهرة الطبعة الأولي، 1993، ص64-68**

[5] **P Bourdieu :socilogie de L'Algérie PUF 1961 p11**

يميز الدول الإسلامية إنها تعطي الأولية الإرث الثقافي المرتبط بالإسلام ليعطي قيمة إضافية وأولية للمقاتل والموظف على حساب المقاول، وهذا ما يفسر برأيه تأخر هذه المجتمعات اقتصاديا، ليضيف بان التخوف من الاعتراف بتفوق المجتمع المسيحي في هذا المجال، يؤدي إلى عدم قبول طرح التساؤل حول علاقة الإسلام بالتطور الاقتصادي، ولتجاوز هذا التخوف يجب أن نميز بين ما هو أخلاقي وما هو علاقة سببية، ليؤكد بان الإسلام سواء أكان عامل كبح للاقتصاد أم لا، فهذا لا ينقص مطلقا في قدرته على التمييز بين الشر وبين الخير أو ينقص من شانه كوسيلة للتحضر. فالثروة ليست خير في حد ذاتها، ذلك انه من ممكن أن يكون مجتمع ما غني لكن سلوكات افراده غير أخلاقية ، و لذلك فان الاسلام يمكن ان يكون عاملا للتطور الاخلاقي دون ان يكون عامل للتطور الاقتصادي ، وعليه يقول نفس الباحث بانه لا وجود لأي مخاوف من ان نصف الاسلام بالعامل الذي يساعد على التطور الاقتصادي او على كبحه ، و لعل هذا ما يرفع البعض من المغالطات التي سعت لترسيخها المقاربات الثقافية و التي كانت في مجملها نتاجا للمرحلة الاستعمارية [6] وفي هذا السياق يشير المفكر عبد الله العروي، الى ان هناك خلط بين الحرية في الاسلام و الليبرالية الغربية ليؤكد على ضرورة التميز بين الحرية كمعطى بسيكوميتافيزقي في التصور الاسلامي و بين الحرية كتصور سيوسيوسياسي استقطب اهتمام المفكرين الليبراليين ، وهو ما يذهب اليه ايضا المفكر عابد الجابري من خلال جل مؤلفاته حيث يؤكد على دور ما يسميه بالاستشراقوين الذين واكبوا كتابة التاريخ الاوروبي ليصبح هو التاريخ تاريخى البشرية جمعاء ، حيث اعتمدوا منهاجا يهدف بالدرجة الاولى لبناء الوحدة و الاستمرارية من خلال تكريس النظرة المركزية الأوروبية. [7]

ميدانيا يمكن ان نلاحظ ان العديد من عناصر العينية قد اصبحوا يتحفظون ازاء الكثير من المقولات و الامثال الشعبية التي تحمل معاني التريث و فضائل الصبر ،ذلك ان غالبية

[6] **François Facchini : Islam et développement économique, Université de Reims , Paris Sociétal, juillet n°57, pp. 79 - 90, 2007 http://laep.univ-paris1.fr/facchini**

[7] **محمدعابد الجابري: التراث و الحداثة،دراسات ومناقشات المركز الثقافي العربي بيروت الطبعة الاولى 1991 ص 29**

المقاولين على اختلاف مستوياتهم باتوا منخرطين في الزمن الاداري الرسمي كعلاقة تراكمية لها مقابلها من الجهد و المال وهو ما يجعل المقاول يحرص على عدم اهدار الوقت ويطالب بتقنينه و ضبط السلوكات الاجتماعية من خلاله.

لكن و بالنظر لمجموع التحولات التي شهدها المجتمع بفعل اثار سياسة الانفتاح على الدينامكية الاقتصادية التنافسية خلال العقدين الأخيرين، هل يمكن أن نعتبر مثل هذه الطروحات صائبة الى غاية الان ؟ وهل ظلت مجموع التناقضات الراهنة، تكرس لدى مختلف النخب و الشرائح الاجتماعية المحلية ، نفس تلك النزعة المطالبة بتحقيق المساواة و العدالة عوض مطلب الحرية و الاستقلالية الذي يقدمه النموذج الغربي كشرط لاحداث النقلة النوعية في المجتمعات العربية اللاديمقراطية ؟ وماذا عن علاقة عينة هذه الدراسة بمثل هذه التناقضات و الأطر النظرية، التي تفتح باب النقاش واسعا حول علاقة المقاول بقيم كالعدالة و الحرية و المساواة ، التي تعتبر بمثابة العناصر المرجعية المؤسسة لمجموع الأحكام السوسيوثقافية لجماعة المقاول و لباقي الجماعات الأخرى بشكل عام.

2 ـ ثنائية الماضي البسيط و الحاضر المعقد

إن الخاصية الأساسية في الاقتناءات الزمنية في الإسلام حسب ما يؤكد محمد مادوي تتمثل في كون الحاضر يسيطر على الماضي الذي لم يعد موجودا و مستقبلا لم يوجد بعد، في زمن يعيش في فيه المجتمع الجزائري مرحلة انتقالية من اقتصاد إداري الى اقتصاد رأسمالي، بالمقابل يمكن أن ندرج أول ملاحظة يمكن استنتاجها من خلال خطاب العينية حول تصورها للبعد الزمني ، تلك التي تجعل المقاول يفصل بين الماضي و الحاضر من خلال تكراره لكلمتي "بكري" و "اليوم" أو ألان و التي تجعل جل العناصر المستجوبة تقسم مساراتها و تجربتها في الحياة إلى مرحلتين متمايزتين من خلال، فصلها للزمن الأول وهو الماضي الذي انتهى بلا رجعة، وهو زمن ما سوف عليه، لكونه كان زمنا لجميع السهولات ليس فقط على المستوى المهني و الاقتصادي بل وعلى مستوى سلوكات الناس وبساطتها والأطر القيمية والاخلاقية التي كانت تضبط تصرفاتهم المفعمة بقيم التعاون والتضامن. إما الزمن الثاني، فهو يتعلق بالزمن الحاضر المختلف و المقلق

بتعقيداته وتقلباته، بالنظر للتحولات التي مست مختلف العلاقات و الممارسات الاجتماعية حيث ظلت تفتقد للكثير من بساطة الماضي وبما كانت توفره من ثقة بين الأشخاص وأجواء تضامنية عائلية ، بحيث تقف عناصر العينة على هذه التحولات بنوع من التأمل و التفكير في تداعيات التطورات الراهنة، وهذا ما يفسح المجال لقراءات متفاوتة لنفس هذا الواقع المتحول ، يقول المقاول رقم 3:

"مجتمعاتنا لم يعد لها معالم اخلاقية ونسق القيمي، انقلب رأسا على عقب، ولم يعد هناك نموذج يقتدى به في حين ان رجل الكهوف كان يملك حقائق وقوانين تسمح بتفسير الأشياء و توقعها و تسمح بتحديد السلوكات التي تتطابق معها. "

نستطيع القول بان مضمون هذا الخطاب، يلخص الى حد ما اهم القناعات والمواقف التي يسوقها خطاب العينة حول الواقع الاجتماعي والتحولات العميقة التي يشهدها بفعل الضغوطات الكبيرة الناتجة عن عمليات تفاعل المقاول مع هذا المعطى المرحلي، بحيث ان كل العناصر التي صادفناه ميدانيا، تؤكد بالمجمل، ان المرتكزات الاساسية التي يتبنى عليها التصورات الإستراتيجية في اقتناء البعد الزمني كما وكيفما هي عبارة مجموعة عن الاحكام التي تعترف بالضرورة الحيوية للخروج من منطق الظرف الراهن الى منطق جديد يستطيع احتواء مختلف التناقضات والصدامات بشكل انسجام وفاعلية في الحفاظ على مصالح مختلفة الاطراف المتنافسة ماديا ومعنويا ذلك ان المقاول وعلى اختلاف مستوياته الفكرية ومؤهلاته المادية بان يدرك جيدا بان تواصله يقتضي اعادة رسم جميع العلاقات والتفاعلات المكرسة للصدام وحالة التازم بمنطقها الذي يفرض "الشكارة" او قوة المال كمرجعية استراتيجية وجيدة لمختلف السلوكات والاهداف لدرجة جعل المنظومة القيمة والمعيارية تسقط دون ان يكون هناك بديل رادع ومنظم فكل شيء أصبح "بالدراهم" ليس الشراء والبيع فقط بل كوسيلة للاقتناع و تاثير على الموافق مهما كانت مبدائية واخلاقية، انه إذن زمن التسلط بالمال لخلق وضعيات احتكارية لبلوغ المناصب لتحقيق الصورة المحترمة ولم يعد أصحابه بحاجة لأي أدلة على تفوقهم المهني أو المعرفي الذين يخول لهم مكانات الصدارة في السوق و في المجتمع.

لا شك أنّ التحولات العميقة التي نتجت عن تطبيق سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والمنافسة قد مست مختلف الشرائح والنخب الاجتماعية وأخذت تفرض تساؤلات كبيرة حول مدى نجاعة المنظومة القيمية ومرجعيتها الثقافية وتطابقها مع الإكراهات الجديدة التي باتت توجه الممارسة والفعل الميداني، ولعل العينة الأكثر تأثرا بهذه التحولات تلك المتعلقة بالعناصر الحرفية والتجارية التقليدية التي تؤكد مجموع الملاحظات والخطابات التي يسوقها المقاول بشكل عام بأنّ آثار الديناميكية الاقتصادية لم يقتصر على الجانب السوسيومهني لاستراتيجيات لتصوراته المهنية، بل طالت أيضا مستويات تصورية أهم كتلك التي جعلته بعيد النظر في عدد من القيم المعنوية الجوهرية التي كانت بالأمس تحدد نجاحاته المادية والرمزية. و يؤكد خطاب العينية حول طبيعة الديناميكية المرحلية وما أنتجته من تحولات قيمية ومعيارية بأنّ المقاول بشكل عام بات يعيش مجموعة من الضغوطات ، التي أخذت تعيد تشكيل وبناء العديد من قناعاته، وذلك ما يتجلى من خلال العديد من الحقائق اليومية التي تتصادم والقيم المرجعية الثقافية[8] وهذه الحقائق أصبحت تؤكد للمقاول بأنّ زمن قيم التعاون التضامن المبني الأسس التقليدية قد تلاشى بدرجة كبيرة وبأن مستجدات المرحلة الراهنة إنّما أوجدت منطقا أكثر فردانية بفعل الدور المتعاظم للمال الذي بات وحده مصدرا لكل السهولات وتذليل العقبات في جميع المستويات الاجتماعية وجميع التعاملات المهنية، فطلب النجاح والاستقلالية من خلال المشروع الخاص لم يعد بالضرورة مشروطا بمدى تطابق سلوك المقاول وانسجامه مع قيم التفاني والإتقان في العمل، ذلك أنّ مقومات النجاح الاجتماعي لم تعد مرتبطة بمنطق العمل والمثابرة ولا بأي مشروعية أو أي درجة من الوضوح والشفافية من طرف أصحابه، لتكفل لهم عملية ارتقاءه إلى مصاف النموذج الذي يقتدى به، وبالإضافة إلى هذه المعطيات الاجتماعية يشير خطاب العينة إلى أداءات المؤسسات الرسمية في عملية مراقبة السيرورة الانفتاحية على السوق الحرة التي تستوجب العديد من الضوابط والدعائم التي من شأنها توفير القدر الأدنى من وضوح الرؤية داخل الفضاءات التنافسية وبهذا فالمقاول يضع الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية الراهنة تحت عناوين لا تبتعد عن خانة

[8] -**Mustapha boutefnouchent :Système social et chagement social en Algérie la famille algerienne edition OPU N :1905 alger p 38**

العبثية والفوضى التي تؤدي لتجدر السلوكات التعسفية، حيث يستحيل على هذا الفاعل مباشرة بخيارات العقلانية كرسم جدول زمني لنشاطاته وطرح أهداف مستقبلية مهما قصر مداها، أما عن الخاصية الأخرى التي يطرحها هذا النوع من الخطاب، فتتمثل في درجة انفتاح جماعة المقاول على التطورات التكنولوجية التي باتت تمثل الورقة المستقبلية الحاسمة في أي ممارسة تنافسية تسعى لتحقيق المال وزيادة الربح، ولبلوغ هذا الهدف الجوهري المشترك تتبنى عناصر العينة قناعات ومواقف متفاوتة بتفاوت وسائلها المادية ونوعية تجاربها التي تبرز أنماط وأشكال مختلفة لتكيفاتها وإقتناءاتها للمعطى السوسيو ثقافي الراهن لتقدم أنماطا إستراتيجية خاصة في التعاطي مع المستجدات المرحلية القيمية وهذا ما سنعرضه من خلال ما يلي:

ا ـ زمن الاستكشاف و التطوير:

يتضح من خلال التنوع الذي تعرضه العينة أن العناصر المتعلمة، التي تتمتع بتجربة واسعة في عالم المؤسسة الخاصة، سيما تلك التي تحوز على تكوين عالي أو تقلدت مهام ومسؤوليات في أجهزة الإدارة العمومية، بأن إقتناءاتها للبعد الزمني إنّما يتأسس على حرسها على استكشاف الفرص الجديدة التي تقدمها السوق في جميع المجالات، وبخاصة تلم التي تربطهم بالشركات الأجنبية، فهذه الفئة التي يمكن إدراجها تحت خانة المقاول المثقف، تشعر بأنها مؤهلة للعب الأدوار الأولى في الميداني الاقتصادي مستقبلا ، على اعتبار أن طبيعة التنافس قد أخذت تنبني أكثر فأكثر على مزيد من التعقيدات فيما يخص تدبير شؤون المؤسسة الخاصة، وعلى قابلية التكيف مع المستجدات التكنولوجية وما تقدمه من إضافات نوعية للمؤسسة و لمردوديتها، فهذا المقاول وبفضل كفاءاته العلمية و تجربة المهنية المختصة يعرض يعكس ثقة بالنفس عالية نسبيا، في قدراته على التعاطي مختلف تعقيدات الزمن الراهن وما بات ينتجه من أشكال تنافسية. فهو يحمل بالفعل من الامتيازات الفكرية والمؤهلات العلمية، ما يمكنه من تجاوز العديد من الصعوبات والعراقيل التي تطرحها مختلف التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وذلك من خلال العمل على تطوير علاقات منفتحة على جميع الأطراف والمتعاملين لتوسيع أفاقه الاستثمارية اعتمادا على قدراته الاقناعية في تفعيل منطق المصلحة والتكاملية المهنية سيما مع

المعاملين الاقتصاديين الأجانب. ولعل هذا ما يجعله يراهن على تفوقه المعرفي في بلورة مشاريع نوعية ، مبنية على أسس قيمية تعزز من مشروعيه و رصيده الرمزي من خلال استثماره لقطاعات جديدة كالصحة والإلكترونيك أو البيئة سواء عن طريق النشاط التجاري أو الإنتاجي، ذلك أن كسب التحديات المستقبلية لن يكون إلا من خلال بذل جهد إضافي خارج المؤسسة يهدف لتنظيم شؤون القطاع الاستثماري والسعي المتواصل لربط علاقات انتقائية مع المهنيين الذين يشاركونه نفس التصور و نفس الانشغالات بشكل عام، ذلك أنّ هذا المقاول بات على قناعة تامة أنّ الحل لجميع مشاكل المؤسسة لن يتأتى إلا من خلال تفعيل المشاريع النوعية و المبادرات التنظيمية القانونية للتعبير عن مصالحه و حمايتها، وهذا ما يتضح من خلال سعيه نحو دعم الفعل الجمعوي والعمل في شكل جمعيات تقارب، قد لا تكون بالضرورة ذات طابع مهني.* " ذلك أنّ الحلول الفردية ومنطق الانتهازية غالبا ما يؤدي إلى الوقوع في الخيارات التقليدية المعطلة "، وعليه يمكن القول بأنّ هذا المقاول بات بالفعل يؤسس لخلفية قيمية عقلانية واعدة ، قد تكون وراء بعث سيرورة موضوعية لتنظيم الشأن الاقتصادي المحلي، إلا أنّ هذه النظرة التكيفية الايجابية على المستوى المهني وما تنطوي عليه من مرجعيات قيمية عقلانية، غالبا ما تكون متوازية مع منطق اجتماعي يعاد فيه إنتاج الآليات الانتقائية من خلال مؤسسة الزواج التي تؤكد على تواصل الاستراتيجيات التقليدية في عقد التحالفات التي يعتبرها بوتفنوشت بمثابة خروج عن منطق الانتماء الاجتماعي إلى منطق الانتماء الاقتصادي[9] و التي تتم على أساس قدرة كل فرد من المجتمع على تسمية الشخصيات والأفراد النافذة لا على تسمية الأشياء والمنتجات[10]، ولكن وإذا كانت مثل هذه الإستراتيجيات الاجتماعية قريبة لحد ما مما يمكن ملاحظته حتى في بعض المجتمعات الحديثة والمتطورة. وعند تتطرق بالحديث لبعض الأوجه والنماذج التي فرضت نجاحاتها وشهرتها في عالم المال والأعمال على الرغم من أنّها لم تكن تحمل أي مقوم من مقومات

[9] - **Mostefa Boutefnouchet : système social et changement sociale en Algérie OPU Alger p34**

2 Ahmed henni : Le cheikh et patron opcit p 22

***- يلاحظ أنّ المقاول المثقف بات ينشط بشكل ملحوظ في الجمعيات ذات الطابع الخيري كتلك التي تهتم بالأطفال المرضى بالسرطان، أو جمعيات حماية البيئة [جمعية أصدقاء البحر التي تعتبر بمثابة عمليات استكشافية لفرص استثمارية واعدة وفضاءات مهمة للارتقاء والتواصل مع مقاولين آخرين داخل وخارج الوطن.**

هذه النجاحات ، تقف هذه الفئة المتكونة بنوع من المرارة والذهول أمام عدد من التناقضات التي لا تترك أي مجال للانسجام العقلي والتسلسل المنطقي الذي أدى غيابه إلى سقوط الكثير من القيم التقليدية كما أبطل تفعيل تلك المعايير الحدثية. وعلى الرغم من هذه المآخذ يمكن التأكيد بأنّ هذه الفئة قد استطاعت أن تقدم نفسها كأحد أهم مصادر الاقتراح وطرح البدائل فخطابها العقلاني الذي يحدد بدقة كبيرة مواطن العطل والإخفاق في كيفية تسيير وتنظيم الشأن الاقتصادي والاجتماعي، يجعل الكثير من القناعات والدلالات التي تعكس مدى تمسكها بضرورة إعادة صياغة الوضع القائم بالاعتماد على المقاييس العلمية الحديثة ودرجة من الشفافية والوضوح ولعل غياب هذه المرجعية هو ما يفسر كل تحفظاتها ومبرراتها في عدم الإقبال على أي مبادرة قد تتصادم ومنطق خصوصية الفعل الاقتصادي الحر من جهة، ودعائمه السوسيوثقافية من جهة أخرى، فالتحدي بالنسبة لهذا المقاول يظل قائما على اعتبار مواصلته لاستكشاف المزيد من الفرص الجديدة للاستثمار و تأطيره للمزيد من الفضاءات المهنية و لعل هذا ما سيفتح الأبواب لمزيد لمنافسين جدد من داخل جماعة المقاول ،الذين سيحاولون لا محالة في المستقبل كسر ذلك الاحتكار المعرفي والتفوق التقني الذي يكرسه اليوم المقاول المثقف والإطار، كالخطاب خاص ووسيلة للإقناع دون أن يكون مضمونه بالضرورة يحمل على تحقيق مصلحة جماعية.

ب ـ زمن الشك و المحاكاة

ان حدة التحولات الراهنة قد اخذت تملي إحداث تكيفيات ومراجعات مستعجلة للشؤون الخاصة بادارة المؤسسة و اساليب تطويرها ، لكن الاقبال على هذه العملية من طرف فئة المقاولين التقليديين باتت تحمل قدرا كبير من الصعوبات جعل هذه الفئة تستشعر بنوع من الشك امام النجاحات التي يحققها المقاولون المتعلمون وما باتت تفتحه من افاق مستقبلية واعدة في قطاعات استثمارية لا يتقنها المقاول التقليدي، حتى و ان كان قد مارسها بالفعل كما هو الحال بالنسبة القطاع البناء، ولعل هذا ما يمكن ان نلمسه من خلال ما يسميه محمد مدني بالغياب المتواصل للعلاقة الحيوية بين المهنة كنمط تصوري مرجعي و بين الواقع الاجتماعي[11] خاصة في مجال البناء والأشغال العمومية، ولعل هذا يعرض أوجه الإخفاق

[11] - Mohamed madani : les représentations des architectes urbanistes la revue crasc 1998 P 63- 83

الذي يراكمه المقاول التقليدي من خلال ما بات يلاحظ من عيوب فاضحة في عمليات انجاز المشاريع التي تخصص لها الدولة أموالا هامة، خلافا لما ينجزه المقاول المتعلم كفئة الإطارات والمهندسين الذين يحرصون على أن يكون منتجاتهم مبتدعة و ذات قيمة إضافية وهي لا أن تكون ضحية هذا التطور و الانفتاح على الأشكال الجديدة من المنافسات المهنية و الاجتماعية ، فهي ترى اليوم بريبة للأدوار التي يقوم بها المهندسون ، داخل المؤسسة الاقتصادية الخاصة وخارجها وما باتوا تعرضونه من أفكار استثمارية نوعية ، ما جعل جل المقاولين التقليديين يدركون بشكل ملموس، محدودية استراتيجياتهم و أساليبهم التكيفية. وهذا ما يعني أنّ جلَّ استراتيجيات هذا المقاول في الوقت الراهن اخذت تجد كل معانيها في تمسكه المتواصل بأنماط سلوكية حذرة ، خشية الوقوع في المشاكل الإدارية والقضائية سواء تعلق الأمر بالتعاملات مع الدولة ومؤسساتها أو مع المحيط الاجتماعي العام. وما يلاحظ من خلال مضمون خطابات المقاول التقليدي إن مثل هذه التطورات جعلته مطالبا بالبحث عن سبل جديدة لحماية مصالحه، ذلك ان التحولات الراهنة باتت تحمل مؤشرات قوية على ان مطلب النوعية في الأداء و الانجاز سوف يضيق من هامش المناورة لدى معتادي الغش و الحلول الترقيعية، على اعتبار ان منطق التنافس قد اخذ يستهدف مختلف المظاهر التي شوهت معنى الجهد والعمل كقيمة اجتماعية.

لكن يبدو أنّ قراءة هذه الفئة المعطى الزمني قد أخذت تعيد النظر في كثير من قناعاتها ومواقفها التقليدية التي باتت تنظر إليها كنمط استراتيجي تجاوزه الزمن ، ولم يعد يضمن نفس الدرجة من الفاعلية فهم لا يستندون لمبدأ الثقة في تعاملهم ولا ينظرون للتعاون والتضامن المبني على قرابة الدم بنفس الطريقة على الأقل. وجلّ خياراتهم باتت فردية أو عائلية محدودة،[12] ولذلك يمكن القول بأنّ هذه الفئة قد أصبحت تلجا تحت هذه الضغوط لأسلوب التقليد و محاكاة المشاريع الناجحة التي تأخذ كل منطلقاتها من تلك القناعة التي تجعل من التعاطي القانوني و الرسمي في جميع تعاملاتها المهنية ، الإستراتيجية الوحيدة للتكيف مع الوضع الراهن، وبذلك فان نظرة المقاولين التقليدين لا ترتقي إلى تلك المرحلة

1 Mohamed Madoui : Temps et usage du temps par les entrepreneurs algériens .Temporalités,3|2005 pdf

التي تجعل من المؤسسة الخاصة فضاء لإنتاج قيم إبداعية ، لتبقى مجرد وسيلة ظرفية لإحداث الربح واقتناص الثروة، ولعل هذا ما قد يعطل طموحات الكثير من الإطارات والكفاءات ، كالمهندسين والصيادلة والأطباء الإجراء لدى المقاول التقليدي لا يتم التعامل معها بوصفهم كفاءات وأهل اختصاص بل بكونهم أصحاب شهادات تسهل عملية الحصول على التراخيص الأزمة لإنشاء مشاريع العيادات الخاصة أو شركات لاستيراد الأدوية وما شابه من النشاطات التي لا يملك فيها المقاول التقليدي اي قدرة على تفعيل وتشجيع سيرورة أكثر إبداعية وأكثر تنظيم.

3- علاقة المقاول بالدين والأخلاق

الواضح إن علاقة عناصر العينة بالدين قد باتت تعكس تباينات واضحة ، سواء من ناحية الاقتناعات الخاصة أو من ناحية التوظيف والممارسة اليومية، بحيث تفاوتات وجهات النظر بين المقاولين، قد اخذ يرتكز أساسا على اختلافات عميقة في كيفية قراءة و تأويل لم يعد يفسر كل شيء بطبيعة الحال في سلوكات المقاول أمام طبيعة التعقيدات التي بات يشهدها عالم المؤسسة الخاصة و المنطق الاقتصادي الراهن بشكل عام كالخلافات حول أهمية دور البنوك و فوائد القروض و حول الضرائب ، والملاحظ أن تأثير المعتقدات الدينية على الجانب الاقتصادي قد أخذت تتراجع سيما إذا اشرنا بان جميع فئات هذه الجماعة لا تجد أي حرج في تحقيق الربح والثروة من خلال اعتماد المؤسسة الخاصة، أو على الأقل بالنسبة للفئات المثقفة من المقاولين الذين اخذوا يطلعون على التناقضات السياسية الدولية الحادة التي تجعل من الفضاء الاقتصادي وقوانين السوق تخضع الاعتبارات السياسية للأطراف النافذة أكثر من أي شيء آخر مهما كانت مخالفة للمنطق الاقتصادي. ولعل هذا ما اخذ يغذي الكثير من مخاوف المقاول من هذه القوى التي يمكنها التحكم في الاقتصاد المحلي وبالتالي في مصير مؤسساتهم و مستقبلهم، كما اخذ يملي عليه أنواعا محددة من التكيفات في علاقتها بالدولة و بالمجتمع عامة، حيث يعكس خطاب العينة مجموعة من العناصر التصورية التي تكشف ان المقاول قد اصبح يعتمد على قراءة جديدة للمرجعية الدينية والأخلاقية، ليفصل عناصرها العملية التي ترتبط بالفضاء العمومي عن ما يتعلق بالحياة الخاصة وأهدافه الاقتصادية. والتي يرتب على أساسها، نوعية السلوكات التي ترقى في نظره إلى تبني النموذج السلوكي الصحيح للمقاول وللصورة التي تبرر وجوده الاجتماعي ومشروعية طرقه وأساليبه في بلوغ الربح المادي و مكانته الاجتماعية. ولعل أهم هذه العناصر، تلك التي تحددها النصوص الفقهية المبرزة لأهمية العمل والتفاني كقيمة أخلاقية، و التي تحث على تقديس قيمة العمل وإتقانه، والابتعاد عن كل ما يرتبط بالغش والتحايل والربا ، ويمكن القول بأن علاقة جماعة المقاول بالموروث الديني، تعكس تفاوتات وتباينات مرتبطة أساس بدرجة ونوعية تكوين كل فئة من العينة وكذا نوعية التجربة المهنية التي تخوضها، حيث تشير المعطيات الميدانية بأن المرجعية الدينية داخل جماعة المقاول لم تعد فقط مجرد مصدر للتشريعات

المحددة للحلال والحرام المسموح والممنوع في الفعل الاقتصادي والاجتماعي، بل وبأن هذه المرجعية نفسها قد بات ينظر إليها من طرف المقاول المثقف، كأداة لها دور وظيفي استراتيجي ومورد يجب استثماره بشكل براغماتي. وهذا ما يؤكده أيضا مادوي من خلال عينة اخرى من المقاولين حينما يشير بان المقاول يعطي للوقت التراكمي أهميته لكنه ايضا يعطي له جانبه الاجتماعي و الديني و هذا ما يتضح من خلال المصليات الموجودة داخل بعض المؤسسات الخاصة[13] .

ولعل هذا ما يجعنا نشير لوجود نوع من الاستقطاب حول بعض المقاولين الذين يعلنون لونهم السياسي الاسلامي ليرسموا شبكات سوسيومهنية على اساس تصورهم الاديولوجي ليتواصل من خلال ذلك أنماط إستراتيجية المبنية على القرابة والتضامن اين ياخذ عنصر الثقة كل دلالاته التقليدية ، الا ان هذا النوع من السلوكات قد اخد ينحصر في تصور هذا النوع المقاولين في البعد الشخصي من حيث انه طريقة لمواصلة النجاح لا تتعارض مع قواعد الممارسة الاقتصادية التنافسية ولا يسعى أصحابها على فرضها كمرجعية في المجتمع على رغم من انهم ينظرون الى السلطة كعامل معيق لهذه المرجعية وهذا ما يمكن ان نصفه بالمقاربة التقليدية البحثة في محاولة تغيير المنطق القائم والتي لم تعد تملك على الأقل أي حظوظ موضوعية لاكتساح منطق جماعة المقاول. على هذا الأساس يمكن أن نوزع عناصر العينة في علاقتها بالمرجعية الدينية إلى فئتان أساسيتان، **تشتمل الأولى** على تلك العناصر التي تعي جيدا أهمية الطقوس و الاعتبارات الدينية في صياغة ومرافقة مشروعها السوسيواقتصادي الخاص، وتؤكده اجتماعيا من خلال أنماط سلوكية يومية داخل المؤسسة وفي محيطها، **أما الثانية** فتشمل تلك العناصر التي تنغمس في المرجعية الدينية لإحاطة كل ما يصنع تناقضاتها الاجتماعية والمهنية اليومية، دون أن تعرض أي حاجة لإعادة النظر في علاقتها بهذه التفسيرات والمرجعيات ، ولعل السبب الرئيسي في هذا الوضع يعود بالدرجة الأولى إلى افتقادهم للحد الأدنى من التجارب النوعية المساعدة على التعامل مع المعطى التنافسي، ليس بمعناه التقني والاقتصادي وحسب، بل وبمعناه

[13] **Mohamed Madoui :Temps et usage du temps par les entrepreneurs … opcit**

السياسي والثقافي العام، وقد يتبين هنا أننا نقصد تلك العناصر التي لم تستطع تجاوز التصورات التقليدية المرتبطة أساسا بالنسق القيمي لبعض المهن الأصلية والمتجذرة والتي غالبا ما تجد مبرراتها في فضاءها الاجتماعي الخاص، حيث تطغي المعاني المقدسة لقيمة العمل و التي تجعل من الجهد والمثابرة المرجعية الوحيدة للنجاح المستحق بجدارة.

و من بين أهم تجليات المواقف الدينية التي ينسجها خطاب المقاول عامة، في علاقته بالمؤسسة الخاصة والفضاء الاجتماعي الذي يحيطها، هو ما تعكسه كيفية اقتناء هذه الفئة، للثروة ومظاهر الغنى، على اعتبار أن التزامها بالتعاليم الدينية، تقتضي نمطا معينا من السلوكات الاجتماعية وتعكس نمطا استهلاكيا يترفع عن مظاهر البذخ و التبجح ، لتصنع صورة للمقاول المتواضع و الشعبي المنفتح على جميع شرائح المجتمع ، كما يتضح من خلال المعطيات الميدانية بأن التناقضات الراهنة تشير لوجود توظيفات متباينة لهذه المرجعية الدينية و السلوكات التي تقتضيها ، الا ان هذا غالبا ما لا يتجاوز الفضاء والحياة الخاصة ولعل هذا ما يمكن تبينه من خلال تمسك جل عناصر العينة باظهار الكثير من الاحترام للمرجعية الدينية دون ان تكون لهذه الاخيرة الكلمة الفصل في إدارة شؤون المؤسسة.

2- فئة الشباب داخل جماعة المقاولين

يكشف الميدان ان غالبية عناصر العينية الذين يشرفون على مؤسسات ذات طابع عائلي ، أين يكون للأب المؤسس أو الوريث مكانة الصدارة و الدور الأبرز داخل المؤسسة ، فهو صنع نفسه بنفسه و بالتالي، يعترف له الجميع بتضحياته وخبرته المهنية وإما انه الوريث الذي حافظ على الموروث العائلي المادي و الرمزي الذي يسهر على تواصله وحمايته، وفي كلا الحالتين تبقى صورة الأب المقاول نموذجا للكثير من التصورات و المرجعيات القيمية التقليدية و ذلك على اعتبار، أن من أهم القيم التي تميز العائلة الجزائرية، هي كل ما تعلق بطاعة الأولاد للآباء أو طاعة الزوجات للأزواج، من حيث أنها قيمة نابعة أساسا من مبادئ الدين الإسلامي, فالإسلام يحث على الطاعة التي هي في الأساس مرتبطة

بالعبادة، و كذا من حيث طبيعة البنية الأبوية للعائلة الجزائرية، فالأب هو أكثر الأشخاص احتراما وطاعة و يحتل مركز و رأس هرم السلطة والمسؤولية، فهو ينتظر من جميع أعضاء الأسرة الامتثال، وعدم مناقشته فيما يراه مناسبا، لكن الملاحظ أن التحولات الأخيرة قد تطرح معالم لتحولات جديدة لهذه العلاقات التراتبية التقليدية بين جيل الآباء وجيل الأبناء، قد نشير في المقام الأول لقضية الأجر الشهري التي أخذت شكل و اطر علاقة العمل الرسمي التي تحدد حقوق و مستحقات كل عضو من عائلة ، ولعل هذا ما قد يساعد على الأقل في مراجعة مصطلح المؤسسة العائلية كواقع وحقيقة اجتماعية متحولة لم تعد تشبه إلى حد كبير تلك التي تنبني على الاحتكار المطلق للموارد المالية من سلطة الأب والتي لا تطرح أي حدود بين الحياة الخاصة و الحياة المهنية لأفراد العائلة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر قد يجدر أن نشير أيضا بان جيل الأبناء بحكم تكوينهم العالي و الكفاءات العملية المختصة والنادرة أحيانا، قد اخذ بشكل فعلي ينال من سلطة المقاول الأب، لتبسط قواعد جديدة في تسيير و ادارة شؤون المؤسسة، حيث بات الاختصاص في تولي المهام و الوظائف شرطا حيويا بالنظر للتعقيدات التي اخذت تعرفها المؤسسة ومحيطها المباشر ، حيث ان المؤكد بهذا الخصوص ان مثل هذه المؤسسات تنشط في مختلف المجالات الإقتصادية ، مما يجعل تأثيرها على اشكال الممارسة الإقتصادية و انماط العلاقات الاجتماعية ،ياخد منحى وطابعا يتعارض و المرجعية التقليدية ، التي اوجدت الاب المؤسس، ولعل هذا ما يجعلنا ننظر اليها من خلال بعض الدراسات التي تعترف بمبدا حتمية الأجيال الثلاث وعلاقتها بالمؤسسات العائلية و التي بينت أن أكثر من 80 بالمائة من هذه المؤسسات تندثر عند جيلها الثالث[14] في صورة قريبة من النموذج الخلدوني حول مراحل تطور الدولة المغاربية، بدءا من مرحلة النشوء إلى مرحلة التقدم و الإزدهار وصولا إلى مرحلة الإندثار والنهاية مع تفسير كل مرحلة وما يرتبط بها من إختلاف وتباين في مختلف العلاقات الإجتماعية السائدة في كل جيل. وقد نتسائل هنا عما اذا كان وصول هذا النوع من المؤسسات الى مرحلة الجيل الثالث. يعني بداية لسيرورة اجتماعية جديدة وأصلية أم أنها ستكون بمثابة مرحلة لانغلاق الدائرة لتعيد هذه المراحل

[14] **Bernadette Angleraud, Les entreprises familiales a l'épreuve de la troisieme génération PDF**

التطورية نفسها ، ويحتل الابن الأكبر، السلطة داخل العائلة برسم التقاليد الموروثة، ليعد مجددا بعث نمط العلاقات التقليدية، **لتسود** العائلة بكل ما تقتضيه من علاقات خضوع و تبعية وولاءات وقمع ويكرس ذلك بين أعضاء المجتمع، من حيث أن العائلة هي صورة مصغرة عن المجتمع.[15]

عموما يمكن القول بان المقاول الشاب بات يدرك تماما ضرورة إعادة النظر في أنماط تسيير المؤسسات وتجاوز تلك العلاقات التقليدية التي أسس من خلالها جيل الآباء نجاحاتهم و ثرواتهم إلا أنهم يدركون كذلك بان مواصلة هذه النجاحات لن تكون إلا من خلال احترام صورة الأب بما تنطوي عليه من رمزيات و ما باتت تطرحه من تحديات.

[15] **Howaida SLAIBI : cite une conférence non publiée de Taher Labib : La démocratie est-elle une demande sociale arabe ?in : LA RECHERCHE SOCIOLOGIQUE DANS LE MONDE ARABE PDF**

الفصل الرابع:

تصورات المقاول السوسيوسياسية

وأنماط اقتناءاته للفضاء العمومي

تمهيد منهجي:

لمناقشة أهم النتائج الميدانية سوف نركز على الكيفية التي يقوم من خلالها المقاول مباشرة تحركه باتجاه الفضاء العمومي والفضاء السوسيوسياسي بشكل عام وذلك على اعتبار أن قراراته تنبع عن إرادة حرة واختيار عاقل، تماما كما يتعلق الأمر باختياره مشروعه الخاص الذي يعود بالدرجة الأولى إليه بالذات كفرد مستقل. كان يزيد في الإنتاج أو يغير نوعية الصناعة التي اعتادها أو العمل بها الذي اعتمده أو حتى تغيير القطاع الاستثماري...وهذا ما يبقي وإلى درجة بعيدة، يعبر على أنماط معينة من التطورات الإستراتيجية والقرارات المختلفة للواقع التي تنبني في أخر المطاف على إدارة مستقلة لمجموع القرارات والخيارات التي تخص شخص المقاول نفسه. وهذا على اعتبار أن المحيط الاقتصادي العام بات يوفر لهذا الفاعل الكثير من هوامش المناورة والحرية، لتفادى الصعاب والعراقيل ولمواصلة سعيه لتحقيق الربح نجاح، فعندما ينجح المقاول سيطرح أثارا وإفرازات اجتماعية ورمزية داخل الفضاء العمومي أي محيطه الاجتماعي، أنماط التفكير والسلوك الاجتماعية وبطبيعة الحال السياسية، خاصة إذا كانت هذه الآثار والإفرازات، تحمل الدليل على إمكانية إعادة التجربة الناجحة بنفس الشكل لتقدم نفس النتائج الايجابية، إجمالا يمكن القول بأن مختلف الاقتناءات السياسية لدى عناصر العينة تبني على نفس الملاحظات التي يسوقها المحيط الاقتصادي والسوسيوسياسي ولعل هذا تحديدا ما يجعلها تتقارب من حيث تموضعاتها الإستراتيجية في علاقتها بالدولة وبالمتجمع لكنها لا تطرح نفس الأهداف ذلك أن قراءتها لتفاعلات وخصوصيات هذا المحيط الذي تحتكم لمجموعة من المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن إيجازها في عاملين اثنين يتعلق الأول بحجم وطبيعة النشاط الاستثماري الذي تتبناه كل فئة ويتعلق الثاني بدرجة التكوين ونوعية التجربة الاجتماعية والتاريخية التي مرت بها كل منها. وعليه نستطيع القول بأن طبيعة المحفزات التي تحرك سلوكات المقاول بالمعنى السوسيوسياسي إنما تتمثل في تلك الإرادة القوية لترقية صورته الاجتماعية كطرف جدير بالاحترام والاعتراف الاجتماعي في حين أن التعبير عن هذه الرغبة التي تنطوي عن البعد السوسيوسياسي الأهم من وجهة نظرنا تأخذ ميدانيا أشكالا ودلالات قيمية متباينة وتقتضي

أنماطا من الاقتناءات لعلاقة العينة بالسلطة وبالمجتمع وعليه فان تناولها لهذه الخطوة التحليلية سوف نعرضها من خلال الإجابة على ما يلي:

ما هي طبيعة الإفرازات السوسيوسياسية التي يطرحها مشروع المقاول من خلال كيفية اقتناءه للفضاء العمومي؟ و كيف أصبح يوظف نجاحاته داخل هذا الفضاء؟

هل بات المقاول يحمل من المحفزات ما يجعله يتصادم والمنطق السياسي والاجتماعي التقليدي القائم؟ وهل تنطوي هذه المحفزات على قيم ودلالات تكرس مطلب التحديث الديمقراطي؟

1. المقاول وتطورات علاقته القانونية بالدولة:

يجمع الكثير من الباحثين بخصوص العلاقة التي ربطت الدولة بالقطاع الخاص عموما وبالفاعل الاقتصادي الحر بشكل خاص، على أنها كانت ولمدة العقود الثلاثة الأولى من تاريخها، عبارة عن موفق سياسي تميز بالتذبذب والغموض، نظرا لأنها ظلت تتبني على اعتبارات مذهبية إيديولوجية أكثر منها اقتصادية مهنية[1] فالدولة الفتية التي كانت نتاج ثورة تحريرية شعبية خلفت الكثير من الآلام والماسي الاجتماعية، ولم يكن بوسعها أن تتنكر لآمال وطموحات الجماهير الواسعة التي عانت ويلات الفقر والحرمان طيلة العقود الاستعمارية، وهي التي ضحت وأسهمت في إنجاح هذه الثورة التي باتت بمثابة الامتداد الطبيعي للجذور الاجتماعية لهذه الدولة ولشرعيتها، بحيث كان من المنطقي أن تجد في الشرائح الاجتماعية الواسعة النموذج الأمثل والملهم لمشروعها الاجتماعي، ولكل خياراتها السياسية والاقتصادية.

ذلك أن استجابة الدولة الفتية لهذه الآمال والطموحات إنما كان بمثابة أحد أهم الشروط التي كانت تخدم أسس شرعيتها وتساعد على بسط سلطتها ونفوذها[2] لكن وانطلاقا من طبيعة المطالب والحاجات الجماهيرية الملحة، وبالنظر إلى ندرة موارد هذه الدولة الفتية، كان لزاما عليها أن تقبل بجميع إسهامات ومبادرات القطاع الخاص على قلتها العددية والنوعية وبدور المقاول الحر كمكمل لجهودها الإنمائية أمام الفقر والتردي الكبير للوضع الاجتماعي، ومن خضم هذه المفارقة- جاء هذا التذبذب والغموض، ليعبر عن حقيقة تصادمية لعلاقة الفاعل الاقتصادي الحر بالدولة، لتعكس بشكل عام ذلك التفاوت النظري والتصوري الذي يميز طبيعة المشروع الاجتماعي لكلا الطرفين وما يطرحه من أولويات وطموحات.

---

[1] **Houari Addi : L'impasse du populisme L'Algerie : collectivité politique et Etat en construction ENAL 1990 p 91**

عدي يفسر هذا الموقف بمحاربة السلطة لكل ما يعرقل بناء الوحدة السياسية ، وعليه فان رفض الفاعل الاقتصادي الحر لا يعني الا رفضا لتلك التناقضات التي تقسم المجتمع المدني و يعيق مشروع بناء هذه الوحدة في حين يفسر من جهته الباحث بن سعادة هذا الوضع بطبيعة الطموحات و الآمال الشعبية التي غلبت منذ بداية الاستقلال الخيارات الاشتراكية كاساس امثل لاقرار شرعية الدولة الفتية .

[2] **Ben Saada Mohamed Tahar : Le régime politique algérien De La légitimité historique a La légitimité constitutionnelle ENAL 1992 P 117**

من هذا المنظور يمكن اعتبار، جل التشريعات والقوانين التي رافقت المرحلة الممتدة من بداية الاستقلال إلى غاية السنوات الأولى من السبعينات، بمثابة الفترة التي استفاد فيها المقاول الحر من الكثير من المزايا والتسهيلات، بحيث وفر القانون الاستثماري الأول لسنة1963 وبشكل خاص القانون الثاني لسنة 1966 أحد أهم الأطر التي ساعدت على تأسيس أهم الأشكال التراكمية لرأسمال، أين قام المقاول بتحديد القطاعات الاستثمارية بشكل استراتيجي ودقيق ليأخذ في تشكيل أولى البنى الصناعية وربطها بالرأسمال التجاري[1] ليثمن بذلك مجموع التدابير والتسهيلات التي قدمتها الدولة في تلك المرحلة، كالحماية الاقتصادية واحتكار التجارة الخارجية، وهو ما أدى إلى ظهور وتيرة نمو معتبرة، بلغت ذروتها مع مطلع السبعينيات بعد ذلك الاستقطاب الملحوظ الذي سجله القطاع الخاص.[2]

إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا، بعدما تزامن مع متطلبات منعرج تاريخي حاسم، دفع الدولة لتتبنى مجموعة من الإصلاحات لتقدم من خلالها المشروع الاشتراكي كخيار تنموي لا رجعة فيه، ويعرف نفس القطاع مجموعة جديدة من التدابير والأطر القانونية التي حاولت الحد من تطوره الملحوظ من خلال توجيه نشاطاته واختصاصاته المهنية، لتطرح بذلك مفهوم المؤسسة العمومية وما ترسمه من أهداف تنموية إستراتيجية كشرط جوهري يجب مراعاته في كل ممارسة تنافسية اقتصادية، الشيء الذي انجر عنه ، تحويل احتكار التجارة الخارجية لصالح المؤسسة العمومية بالإضافة إلى جملة من التأمينات شملت الكثير من الملكيات الخاصة، ليفتح المجال لخطاب جديد حمل شحنة إيديولوجية عدائية أقصت كل ما يرمز للقطاع الخاص والرأسمالية، وهذا ما أدى إلى تعطيل وتيرة تطور هذا القطاع وعودة الفاعل الاقتصادي الحر إلى ثقافة الخوف والحذر التي توارثها منذ الفترة الاستعمارية.

إلا أن هذا التعطل في النمو والتراجع نحو ثقافة الخوف والحذر لم يكن يعني أبدا نهاية المقاول الحر ونشاطه، فبعد متابعته للعديد من المؤشرات بخصوص هذه المرحلة يقف

[1] **Djilali Liabes: capital privé et patron… OPCIT p233**

[2] **Djilali Liabes: capital privé et patron … p144**

هذا الباحث على مفارقة تحمل الكثير من الدلالات والخصائص التي قد تشير لشكل غير مباشر لنوعية التكيفات التي انتهجها المقاول في الاستجابة للواقع الجديد، بحيث يؤكد الجيلالي اليابس أن وتيرة النمو لم تكن تعكس بالضرورة التطور الفعلي لنشاط هذا الفاعل، ليذهب لأبعد من هذا عندما يضيف بأنه لا يوجد على الإطلاق أي برجوازية استطاعت أن تستفيد من امتيازات الدولة الاشتراكية بالشكل الذي عرفته البرجوازية المحلية. ذلك أن سياسة الدولة، في ذلك الوقت، وان استطاعت فعلا أن تحد من وتيرة تزايد عدد المؤسسات الخاصة فإن المقاول ظل يضاعف من نشاطاته وأرباحه بوسائل أكثر سهولة وأكثر فاعلية، وهي المفارقة التي لخصها عدي الهواري في جملة العوامل التي جعلت من الدولة تصل من خلال الاقتصادي الإداري الممركز إلى نتائج عكسية، حيث أسست وبشكل غير مباشر لما يسميه سوق مصطنعة وغير حقيقية، سرعان ما أدت إلى ظهور سوق موازية فعلية بعيدة عن مراقبة نفس الدولة ومؤسساتها[1]، وهو الفضاء الذي لعب فيه المقاول الحر الدور الريادي بدون منازع، بحيث أخذ يستلهم كل استراتيجياته المهنية والاقتصادية من مختلف النقائص والثغرات التي ميزت المؤسسة العمومية وأدوارها الإنتاجية والتوزيعية، هذه الأخيرة التي ما فتئت تعرض الكثير من الاختلالات الوظيفية، لتخرج تماما عن الأهداف المرسومة لما كان يسمى بسياسة التصنيع، ولتؤسس بفعل هذا الفشل لفضاء اقتصادي متأزم ولحالة انسداد كلي رهنت مشروع الدولة الإنمائي برمته، الشيء الذي حد من قدرتها على التعاطي الإيجابي مع ظاهرة الندرة المتكررة الناجمة عن استفحال الممارسات الاقتصادية اللاشكلية التي وجدت في التزايد القوي لحاجيات ومطالب المجتمع، ما عزز من منطقها المضارب والمتنافس على وضعيات استقطاب الربح ومصادره، التي عادت في مجملها لصالح أصحاب الثروات النقدية من القطاع الخاص.

[1]- Omar Derras Place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne INSANYAT N1 / 1997 P 157 / 170

على هذا الأساس قد يتبين لنا بأن الأسس الإستراتيجية لفعل المقاول أثناء هذه المرحلة، إنما كانت تستلهم حلولها وخياراتها الاستثمارية من المأزق الذي عرفته الدولة في تسيير شؤونها الاقتصادية من خلال منطق بيروقراطي ممركز منع المؤسسات الاقتصادية العمومية من أن تستجيب لمقتضيات السوق، بنفس المرونة والسرعة التي ميزت فعل المقاول الخاص الذي وجد في سياسة التخطيط الاشتراكي الأطر المثلى لاقتناص الثروات في فضاءات محروسة ومحمية من أي منافسة خارجية، من خلال اعتماده على مؤسسات صغيرة سهلة التسيير والتحويل، ليتعزز هذا المكسب الاستراتيجي التنافسي بمجموع المزايا والمساعدات التي أقرتها الدولة لصالح الفئات المحرومة والشرائح العمالية، من خلال سياسة دعم الأسعار والكثير من الخدمات الاجتماعية والصحية المجانية، الشيء الذي أسقط الكثير من أعباء المؤسسة الخاصة التي اعتمدت ولمدة طويلة على يد عاملة زهيدة، ليس لها أي تقاليد نقابية أمام مؤسسات رقابية رسخت أدورا سلبية في إفشاء ظاهرة الرشوة وعجز كبير في ترقية المصالح العمالية والاجتماعية. مع مطلع الثمانينيات، أخذت جل هذه العوامل في تكريس أزمة متعددة الأوجه فتحت المجال لأصوات بعض الأطراف السياسية التي وجدت في مضمون الأزمة عامة وفي فشل المؤسسة العمومية بالذات، كل المبررات الموضوعية لضرورة إحداث إصلاحات سياسية جديدة تطالب بإدماج القطاع الخاص ودعمه، وهذا ما عملت الدولة على تحقيقه من خلال إقرارها لقانون الاستثمار الثالث لسنة 1982، حيث قدمت ضمانات جديدة، اعترفت من خلالها للمقاول بمكانته كقوة اقتصادية مكملة لنسيجها العمومي مع منحه الكثير من التسهيلات والقروض، الشيء الذي جعل هذا القطاع يعرف من جديد تطورا لعدد مؤسساته لتبلغ سنة 1984 نسبة 14.154 وحدة إنتاجية بعدما كان عددها لا يتجاوز 9387 سنة 1980، إلا أن هذه الإقلاعة القوية بدورها لم تستغرق الوقت الكافي، حتى أعلنت بوادر الأزمة العالمية التي أخذت تفرض إملاءاتها التقشفية منذ بداية سنة 1985 بفعل تدني أسعار البترول، ولتتضاعف مشاكل المؤسسة العمومية في السنة الموالية[1].

[1] **-Omar Derras Place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne INSANYAT N1 / 1997 P 157 / 170**

ويعرف بذلك هذا القطاع الكثير من الصعوبات، كون جل نشاطاته كانت شديدة الارتباط بالقطاع العمومي الذي ظل وإلى غاية الآن مرهونا بتقلبات السوق والأسعار البترولية.

أمام هذا الظرف الصعب الذي أنهك العديد من قدرات الدولة المادية، جاء نزوح المقاول إلى النشاطات التجارية واقتصاد البازار كإستراتيجية مثلى مكنته من تجاوز واحد من أهم مراحله العسيرة، وبالنظر إلى قوة الهزة التي أحدثتها هذه الأزمة العالمية عرف الخيار الاشتراكي ضربات عنيفة أتت على مختلف أسسه الشرعية، ويكون ذلك كنتيجة منطقية لمظاهر الغبن والتخلف، الذي مس جميع القطاعات وغالبية الشرائح الاجتماعية، الأمر الذي رشح ظهور سيرورة تحولية جذرية، خصصت للمقاول مع نهاية الثمانينيات الأطر القانونية التي تكرس دوره ومكانته الطبيعية، وهذا من خلال إعلان القانون الاستثماري الرابع لسنة 1988 لتخرج بذلك الدولة نهائيا من منطق الشروط والإكراهات ذات الطابع السياسي والاعتبارات الإيديولوجية، وهو الموقف الحاسم والمحطة التي ارتبطت بموجة العولمة الرأسمالية التي اكتسحت دول شرق أوروبا وما كان يعرف بالمعسكر الاشتراكي، وعليه أسست السلطة لمفهوم المرحلة الانتقالية كخطاب رسمي جديد، لتعجل من المقاول الحر حلا سياسيا لمختلف مظاهر الركود والتخلف،[1] ويجد هذا الأخير نفسه، ولأول مرة في تاريخه مجبرا على الاعتماد على وسائله الخاصة في كل ما يتعلق بترقية مؤسسته ونشاطه وسط فضاء تعددت ضغوطاته ورهاناته بفعل سقوط الحماية الاقتصادية وتحول السوق إلى نسق مفتوح. على هذا الأساس تأكد بان مجموع النصوص القانونية التي أطرت لجماعة المقاول قد خلقت إفرازات معاكسة تماما للأهداف الرسمية التي رسمتها الدولة حيث استطاع المقاول أن يتكيف مع جميع اكراهات هذه الأطر ليجد كل عناصر قوته في تلك الدعائم الاجتماعية التي وظفت مجموع العلاقات والبنى التقليدية كوسيلة مثلى لتحقيق الطموحات الفردية وبناء المشروع الخاص.

2. قانون 2001 نهاية القيود و بروز القطاع الوطني الخاص:

[1] -A Benachenhou : Planification et développement en Algérie De 1962a 1980 INIC 1980 P102 / 105

اعتبر المرسوم التشريعي رقم 93 – 12 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993، المتعلق بترقية الاستثمار بمثابة إرادة واضحة من الدولة في تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، خاصة وأن هذا القانون جاء ثلاث سنوات بعد قانون النقد والقرض، الذي عمل على تنظيم سوق الصرف وحركة رأس المال الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية، حيث أحدث تغييرات جذرية مقارنة بجميع قوانين الاستثمار السابقة، فهو يكرس حرية الاستثمار والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين سواء كان الأشخاص طبيعيين ومعنويين جزائريين أو أجانب، بالإضافة إلى الضمانات المنوحة لتحويل رؤوس الأموال والأرباح، وكذلك الحوافز المقدمة. وعلى الرغم من المزايا التي وفرها هذا القانون، إلا أن نتائجه الفعلية ظلت دون مستوى التوقعات، الشيء الذي دفع بالمشرع إلى توسيع مفهوم الاستثمار من خلال إقرار قانون2001 ليشمل الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وبدون أي تمييز بين الاستثمارات العمومية والخاصة، كما أن مفهوم الاستثمارات عرف انفتاحا ليشمل بالإضافة للاستثمارات الجديدة أو الموسعة لقدرات الإنتاج أو المعيدة لتأهيل، أو المعيدة للهيكلة الاستثمارات المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، لتسن إجراءات عديدة صبت بالمجمل في إقرار تسهيلات وإعفاءات ضريبة وجبائية هامة وغير مسبوقة كما تم تأسيس صندوق خاص لدعم الاستثمار، ليضاف كل هذا لتلك الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق ما سمي بسياسة الإنعاش الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس قفزت نسبة الاستثمارات الجديدة المصرح بها حوالي 81 %. استحوذ القطاع الصناعي على الحصة الأكبر بأكثر من ثلث (1/3) المشاريع أي 16142 مشروع، بقيمة مالية قدرها 1504 مليار دينار ، وتهدف لخلق 638169 منصب شغل، يأتي بعدها الاستثمار في كل من قطاع النقل وقطاع البناء والأشغال العمومية، أما القطاع الفلاحي فقد عرف تدفقات استثمارية مرتفعة مع بداية سنة 2000 مقارنة بالسنوات السابقة، حيث سجل 862 مشروع، إلا أن مجموع هذا الاستثمارات لا تتعدي نسبة 5% والشيء الذي يبقى غير كافيا لمنافسة اقتصاديات الدول الأخرى خاصة عند إنشاء منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة .

يتبين من خلال ما سبق أن علاقة المقاول بالدولة أحرزت تقدما ملحوظا يؤكد وجود إرادة سياسية لتطوير وتنمية التوجه الرأسمالي للفعل الاقتصادي الحر ويهيئ جماعة المقاول للعب دورا فاعلا في الاقتصاد الوطني رغم ما يسجل من النقائص التي تطرحها التناقضات الخارجة عن الأطر القانونية، إلى أن أصبح قانون الاستثماري في نظر الكثير من رواد الفعل الاقتصادي الحر عبارة عن تقليد بائد يجب التخلص منه كلية وتعويضه بإجراءات ظرفية في قانون المالية لا غير على اعتبار أن حركية السوق و تقلباته لا تسمح لتحديد قوانين ثابتة قد يستدعي تغييرها وقتا ثمينا في عصر السرعة الذي نعيشه لينحصر النقاش الراهن حول قانون 2009 وقاعدة 49/51 التي بات عنوان لحماية السيادة الوطنية ومصدرا للكثير من التجاذبات الداخلية والخارجية.

فما هي هذه الأوليات والاستراتيجيات التي بات يطرحها المقاول في علاقته مع الدولة ومؤسساتها؟ وما هي إفرازاتها ودلالاتها السوسيوسياسية على اختلاف المحفزات التي يحملها المقاول، خاصة إذا سلمنا مع الكثير من الباحثين بأن الدولة الجزائرية لا زالت حتى الآن تصنع قوانين لكي لا تحترمها؟

معالم الأزمة في علاقة المقاول بالسلطة:

يؤكد احمد هني بأن النخب الاقتصادية و النخب السياسية المحلية كانت وعلى مدار قرون من الزمن متحالفة ومنسجمة[1] فهل من الممكن ان نعتبر اليوم أن هذه الثنائية التاريخية التي جمعت في مجتمعنا أنها قد تلاشت وزالت؟ أي هل يمكن أن نقول بأن جماعة المقاول تمارس اليوم نفس السلطة التي تمارسها الجماعة السياسية الحاكمة؟

مبدئيا نحن لا نعتقد بذلك، ولكن هذا لا يعنى أن هذا الارتباط الطبيعي بين الطرفين -من حيث أنه امتداد تاريخي لخصوصية علاقة السياسي بالاقتصادي -هو بمثابة تعبير عن رفض للحداثة ومقاومة لخياراتها العقلانية وما تعرضه من حلول تنظيمية وامتيازات تكنولوجية، ذلك أن خطاب جماعة المقاول وأشكال ممارساتها لا تحمل أي دليل على ذلك، بل على العكس من ذلك تماما، فالمقاول بات شديد الإصغاء لجميع المستجدات والتطورات العلمية ويسعى لاقتناءها بقوة، وعيا منه بدرجة حيويتها وفاعليتها في تواصله وتطوره ولهذا فان مقاومته للتغيير، من وجهة نظرنا، إنما هي موجهة ضد كل ما يهدد هذه الثنائية التي يربط من خلالها مصيره بمصير السلطة على الأقل في الظرف الراهن، بحيث أنها تظل بمثابة ممارسة وتصور يصدر من صميم المنطق الاقتصادي، ذلك أن الصورة التي يكونها عن مجريات الأحداث تشير لوعيه بالرهانات المرحلية الحقيقية، فالمقاول يدرك تماما بان الصراع في العالم بات يرتبط بالتنافس على مصادر الثروة وبان القوى الاقتصادية الدولية لا تعير أدنى اهتمام لأي اعتبارات لطبيعة الصعوبات التي يعرفها ومستوى اداءاته التنافسية في السوق، كما يدرك تماما أن مشروع القوى الاقتصادية الكبرى، لا يبنى إلا على حساب الفرص التي تتوفر في سوقه الداخلية والثروات الوطنية.

تماما كما ان تصوره لأمد هذا التحالف الضمني الذي يربطه بمنطق السلطة، لا يكتسي بالضرورة طابع الأبدية في المكان والزمان، فالمقاول المحلي شانه شان نظرائه بالمجتمعات الغربية، يظل بحسه الميداني ، يقرا التحولات والتقلبات التي تعرفها موازين

[1] - Ahmed Henni :Le cheikh et le patron: usages de la modernité dans la reproduction de la tradition OPU 1993 P 150.

القوى الداخلية منها والخارجية بشكل جيد، فالمقاول وبحكم منطق المصلحة قد لا يتردد - على سبيل المثال- في الاستثمار في الحرب إذا كانت مداخيلها اكبر من الاستثمار في السلم3 أو على الأقل كما حدث مع بداية الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 حين رفعت هذه الجماعة صوتها للمطالبة بالتغيير الجدري للنسق السياسي قومزيان 116، لكن ما يمنعه من ذلك في الوقت الراهن لا يتعلق بالاعتبارات الأخلاقية على قدر ما يتعلق بمنطق المصلحة الاقتصادية ذاتها وما بات يرتبط بها من خصائص تنافسية في علاقته بالرؤوس الأموال والشركات الأجنبية القوية، ولهذا نجده غير مهتم بإيجاد نموذج لمشروع إيديولوجي بديل لتعويض نموذج السلطة الذي ينبني على الشرعية الثورية فهو لا يريد نسخة أخرى جديدة لهذه الشرعية بل يكتفي بعرض نسخة منقحة يرسم عليها دوره الحيوي على الشكل الذي يتطابق والحقوق والامتيازات السياسية التي يقر بها المنطق الاقتصادي اللبرالي الحديث وما تقتضيه من تطور تقني تنظيمي داعم لمكانته، ولذلك يمكن ان نؤكد بان المقاول الذي يحمل الكثير من الدلالات والقناعات الفكرية العقلانية الحديثة، لا يرفض مشروع التحديث الديمقراطي كأساس لعلاقته بالسلطة وبالمجتمع من حيث انه وسيلة للتكيف والفاعلية في مواجهة المنافسين داخل جماعته وخارجها، بل يرفض تأسيسها على منهاج قانوني شفاف ليتجنب جانب المسؤولية الذي يلحق بسلوكاته وقراراته، أي انه يريد المرور إلى الحداثة من خلال خرق القانون بطرق قانونية، par effraction ذلك أن المرور للحداثة بوجه مكشوف ومباشر يبقى بالنسبة للمقاول، شيء مكلف وغاية تحتمل التأجيل أو طلبها بجرعات تتناسب والتعقيدات اليومية التي تواجه عملية طلبه للربح بشكل معقلن، وليس دفعة واحدة في شكل مشروع اجتماعي متكامل فهو لا يضع لنفسه أي خطوط حمراء لتحقيق مصالحه بما في ذلك اعتماد تعطيل دور الدولة ومؤسساتها الرقابية.

وهذا ما يتجلى من خلال الدور الريادي لفئة الموظفين المقاولين والسياسيين الذين يجعلون من أدوارهم ومهامهم سبلا لبلوغ المؤسسة والاستقلالية الاقتصادية، والذي أدى إلى تعاظم حجم ما بات يعرف بالقطاع اللاشكلي الذي يعتبر بمثابة الفضاء الفعلي للحقيقة الاقتصادية والواقع الاجتماعي بكل أبعاده.

ولعل هذا ما يعني ان السيرورة التطورية السوسيوسياسية الراهنة، لم ترتقي بعد لمطلب ضرورة إعادة النظر في آليات التنافس السياسي وتوزيع النفوذ السياسي، بل إن حدة الصراع والتنافس بات ينصب على أولوية إعادة النظر في آليات توزيع مصادر الثراء بشكل معقلن يستجيب للشروط التي تضمن الحد الأدنى، لحالة التوافق والإجماع السياسي بين العائلات السياسية وامتداداتها المصلحية، وهذا ما يمثل في اعتقادنا جوهر القطيعة الأهم في السيرورة السياسية التي بدأت مع إعلان التعددية والانفتاح على قوانين السوق. والتي انحصرت رهاناتها على مستوى النخب الاقتصادية والسياسية وعطلت آليات هذه القطيعة وتداعياتها لتصل لمستوى الفئات القاعدية.

ذلك أن المشروع الديمقراطي انطلق من قمة السلطة ونخبها الفعلية، التي لم ترى أي ضرورة لتوسيع هذا المشروع ليشمل كل الشرائح الاجتماعية الأخرى وبخاصة الفئات العمالية، حيث أنها استطاعت خلال سنوات الإرهاب أن تكبح المطالب السياسية من خلال الاستجابة لأولوية الوضع الأمني وإن تجد دعائم جديدة لتواصل السلطة من خلال الحصول على الولاء مقابل فرص الثراء، رغم شح موارد الدولة خلال تلك العشرية، ثم تعزز وضعها مرة أخرى من خلال ارتفاع حجم الريع البترولي بفعل الطفرة النوعية التي شهدتها سوق البترولية مع بداية الألفية.

ولأنه من الصعب ان نرفض الربح والثراء السريع، فان المقاول وانطلاقا من نفس المنطق البراغماتي ظل يغلب الانتماء الاجتماعي والاستثمار في العلاقات الزبونية أكثر ما يسعى لتغيير منطق السلطة كعلاقة اجتماعية ولعل هذا ما جعل التحالف معها لا ينطوي على أي قيمة سياسية قوية ما عدا مفهوم الوحدة الترابية والسيادة الوطنية. كخطاب موجه للخارج أكثر منه للداخل وللشرائح القاعدية التي يفرض عليها العيش في فضاءات اقتصادية لاشكلية حيث تغيب الدولة والحقوق الأساسية، ليكون ذلك بمثابة دليل على تجزئة المشروع الإصلاحي، من جهة وعلى إرادة السلطة في بعث ثقافة ولاءات تقليدية إلى القاعدة أكثر سوء مما كانت عليه الأمور في عهد الحزب الواحد، كونها لا

ترتبط بالانخراط في الحزب أو مؤسساتها الجماهيرية على قدر ما ترتبط بتوفير لقمة العيش والكرامة البشرية.

حول وضعية المجتمع الجزائري يؤكد كلوس كوف من خلال نظرية المأزق المتزامن، بانّ التبني الصحيح لمشروع التغيير والإصلاح السياسي الشامل، كما تقتضيه المرحلة التاريخية الراهنة، لن يكون إلا من خلال توفير الرأسمالية والديمقراطية كشرطين متلازمين وضروريين، إلا أن تجسيدهما على ارض الواقع في مجتمعنا بشكل متزامن، يظل بمثابة عملية مستحيلة من دون إعطاء الأولوية لواحد من هذين الشرطين، ذلك أنّنا إذا أعطينا الأفضلية للديمقراطية سنضطر للتضحية بالرأسمالية وبهذا نكون وبشكل غير مباشر ضحينا بالديمقراطية، على اعتبار الفعل الاقتصادي هو شكل من أشكال الحريات الأساسية، وإذا أعطينا هذه الأفضلية للرأسمالية فالأرجح أنّنا سوف نضحي بالديمقراطية لحساب الوطنية المتسلطة[1].

و يضيف كوف بان خصوصية المأزق في الجزائر، إنما يأخذ أساسا طابعا ثقافيا مرتبط بالهوية بالدرجة الأولى[2].

و إن إمكانية تجاوز هذا المأزق قد لا تكون إلا بالاعتماد على اللعب من خلال القضايا المصالح الوطنية والسياسية على مستوى الإقليم بأكمله، وهذا ما يعني بالضرورة ظهور القومية النخبوية الوظيفية nationalisme élitisme et instrumental، كما حدث في ألمانيا الشرقية التي تتوفر على مجتمع مدني قوي ودرجة من الاستقرار السياسي الشيء الذي لا يتوفر في الجزائر، الاعتماد على هذه اللعبة قد يؤدي إلى إدخال السوق، ولكن ليس الديمقراطية لهذا فان الخطاب السياسي الحداثي لا يمكن ان يعرف طريقه للنجاح إلا من خلال للتكفل بالبعد الديني، بحسب نفس المفكر الذي يضيف بأنه من العبث ان نعتقد بأن إقرار التعددية السياسية يعني بالضرورة تأسيس دولة القانون، ذلك أن الحداثة

[1] - Claus offe : les démocraties modernes à l'épreuve. Texte réunis et présentés par Dédier le soute et yves sintomer, Paris, Harmattan, 1997, p72.

[2] - Claus offe: les démocraties modernes…, p73.

السياسية، تقتضي اعتماد مشروع مستقبلي مبني على أسس عقلانية، في حين يظل هذا المشروع في الظرف الراهن شبه مستحيل.

ولعل ما يسميه بيار بورديو بالرغبة المستحيلة في مستقبل طوبوي من حيث أن هذه الرغبة هي عبارة عن نكران آني ورفض سحري للحاضر[1] الذي ينبني أساسا على تصور خاص وغالب لفكرة العدالة بالمجتمع الجزائري والتي تقوم على رفض العنف الاقتصادي أي رفض المصلحة الاقتصادية كأولية، ورفض الخضوع لها بشكل يجعل منها القطب والمحور الذي تنظم حوله الحياة الاجتماعية[2].

إن تاريخ الدولة حسب سميث كان يعنى دائما ببناء فضاء محايد، ارتبط بعد صراعات دينية طويلة بالفضاء الاقتصادي، لكن سرعان ما تبين ان هذا الفضاء الاقتصادي، ليس بتلك الحيادية التي كان يبدو عليها في البداية، ذلك ان صراعات الأفراد والمصالح تجددت بشكل أقوى لدرجة أصبح فيه مطلب تملك هذا الفضاء أكثر استفحالا. حيث اخذ المجتمع الأوروبي يهجر هذا الفضاء الذي تحول ميدانا للمواجهات، ليبحث دون انقطاع عن فضاءات جديدة للحياد والتي تتحول بمجرد استكشافها وشغلها إلى ميادين جديدة للصراع، لتفرض مرة أخرى البحث المتواصل على نفس هذا الفضاء المحايد.[3]

ولعل هذا ما يجعلنا نتحفظ أكثر بخصوص المفاهيم والأطر النظرية التي يتم من خلالها محاولة فهم الواقع المحلي من دون خصوصيته الاجتماعية ببعدها الثقافي الذي يتعرض لتشويه بفعل عوامل عديدة والتي تجعل منه ينزع للثأر من منطق الحرمان الاقتصادي، ويجعل من الإرادة في تحصيل القوة تسبق الإرادة في الإبداع وهذا ما يشير إليه جورج بالونديي حينما يؤكد بأن الطابع الاستعجالي من المشاكل التي تعيشها مجتمعات العالم

[1] - Pierre Bourdieu, Le sens pratique, Paris, Minuit, 1980, p81.

[2] - Pierre Bourdieu : Le sens pratique, Paris, Minuit, 1980, p. 193.

[3] - C schmit : La notion du Poliltique Calman Levy 1972 p 146.

الثالث لم تسمح بتكوين سياسات تنموية انطلاقا من المعلومة الموضوعية الصارمة ومن نظريات محددة.[1]

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الرصيد الرمزي والمادي التفوق الواضح الذي بات يميز فعل المقاول، لا يمكن أن يحدد لوحده عملية الانتقال إلى مرحلة سياسية حداثية ويجعل منه ناقلا حيويا لقيم الديمقراطية ذلك أنّ السلطة لا تزال تملك الكثير من الامتيازات التي تسمح بتواصلها من خلال إعادة رسكلة أدوارها ودعائمها.

حيث يتضح أنّ ثنائية التصارع أو التجاذب بين جماعة المقاول كإرادة ومشروع مستقل مع السلطة ومؤسساتها لا يمكن أن تعرض كل إفرازاته ورهانها، ما لم تأخذ في الاعتبار تلك الفروقات والتفاوتات النوعية التي تؤطر لطبيعة التنافس ورهاناته داخل الجماعة نفسها، بحيث أنّ قراءتها للواقع تطرح خيارات ومقاربات لا تعتبر نتيجة وثمرة لنشاط جماعة تدافع عن مصالحها واستقلاليتها، بقدر ما هي جزء مهم من عملية خلق التوازن بين مختلف الأطراف المتصارعة تعمل بحرص لتأجيل لحظة الصدام التي لا تمتلك توقيتها، ولعل هذا ما سوف نتبينه من خلال العنصر الموالي.

1. إستراتيجية الاندفاع:

يمكن أن ندرج العناصر التي تتبنى مثل هذه الاستراتيجيات السياسية، في خانة الفئة الأكثر انتقادا من طرف الرأي العام الاجتماعي والتي يمكن تسميتها بفئة "أصحاب الشكارة" على حدة التعبير الشعبي الذي يقصد بها أصحاب المال الذين لا يعرفون إلا بما يعرضونه من معالم للبذخ والإسراف من دون أن يكون لهم بالمقابل أي إسهام اجتماعي ايجابي، فهم ميدانيا الفئة التي لا تجعل من التمظهر فعلا استراتيجيا ولا تكترث لأي تحفظ من شانه ان يهذب صورتها الاجتماعية و يحد من مستوى تضخم طموحاتها التي لا تتطابق بالمطلق و مؤهلاتها الاقتصادية ومستواها الفكري المتواضع، الأمر الذي يجعل من تبني هذه العناصر للممارسة السياسية من خلال الانخراط في الأحزاب والجمعيات

[1] - Balandier G : Sens et puissance ,Les dynamiques sociales, PUF 1971 p 112 .

بمثابة الاندفاع القوي نحو كل ما يحقق الظهور في الساحة العمومية و يزيدها شهرة وحضور اجتماعي، ولعل هذا ما يجعلها من ضمن أكثر الفئات اهتماما بالمواعيد الانتخابية على اختلاف مستوياتها وأطرها لطرح ترشحها، إلا أن لهذا الاندفاع قناعة وموقف استراتيجي لم يأتي من فراغ ، ذلك أن هذا المقاول غالبا ما تكون انطلاقته في التجربة السياسية من خلال شبكة معارف مهنية والحزبية، مكنته من الاطلاع عن كثب على آليات الانتقاء السياسي وجعلته يستسهل خوض أي منافسة التي أخذت توظيف المال في كسب الرهانات الانتخابية. فمثل هذا المقاول نجده رئيسا للنوادي الرياضية والجمعيات الخيرية وكذا في عدد من الأحزاب وهو يجعل من بلوغ مقعد بالبرلمان تحديه الحقيقي والهدف الذي يبذل لأجله أموالا طائلة، هذا الفاعل السياسي الذي لا يحوز على أي من المؤهلات و الخبرات التي تتماشى و طموحاته ، يبقى ليمثل في الوقت الراهن الطرف الذي تراهن عليه السلطة لتكريس منطقها، الشيء الذي جعلها محطة للكثير من الانتقادات والاستياء بالنظر إلى أنماط سلوكاتها ومنطقها الذي يجعل من المال السبيل الوحيد لولوج الساحة العمومية، وفي المقابل يبرر هذا المقاول إقباله على الساحة السياسية بهذا الشكل، من خلال قناعة تجعله يرفض فكرة ان تكون مصادر الثروة والنفوذ، دائما في يد نفس الأطراف التي تقاعست عن أداء واجبها الوطني وفضلت موقف الحياد إزاء مختلف مراحل الصراع السياسي التي شهدتها البلاد، لتكتفي باستثمار جميع الفرص لصالحها، وهذا ما يؤكد دخول هذا المقاول على خط المنافسة السياسية والاقتصادية إنما هو بمثابة عامل إضافي سيدفع بالفئات البرجوازية المحلية على إعادة النظر في استراتيجياتها السياسية. سيما و إن عملية المرور إلى مرحلة اقتصاد السوق وعلاقاتها التنافسية لا تلزم أي طرف من الأطراف المتنافسة، بتقديم أي نوع من التبريرات لشرعنة منطق الربح وطلب الثروة والنفوذ. ولهذا يكتفي هذا النوع من المقاولين بالخطابات السياسية الفضفاضة ويعيدون إنتاج نفس الشعارات المكرسة للقيم السياسية الوطنية العامة، كمبدأ احترام السيادة وحماية الهوية الوطنية والتاريخ كمصدر الشرعية والوضع القائم، نظرا لعدم توفرهم على أي تجربة سوسيواقتصادية متميزة ولا على أي نظرة مستقلة للتناقضات

الراهنة وللوضعيات الإستراتيجية التي باتت تبناها بقية الفئات المنافسة في علاقتها بالفضاء العمومي والفعل السياسي بشكل عام.

إن هذه الفئة لا تخرج في العموم عن ما وصفه بورديو بخصوص الأهمية يوليها المنطق الاجتماعي من خلال إعطاء الأولية لكل ما يخدم الصورة الخارجية للأفراد بإبراز معالم تعقل في صرف الأموال وإهدارها، لأجل تسويق صورة قد لا تكون لدى هذا النوع من المقاولين، إنما تنعكس من خلال الإقبال على الطبقات الاجتماعية العليا، ذلك أن الوسط الاجتماعي يخص هؤلاء بمعاملات خاصة، ليس اقلها الاحترام والاعتراف الاجتماعي، إلا أن الملاحظ أن هذه الإستراتيجية لا تلقى صدى قوي داخل جماعة المقاولين ذلك ان الأهداف التي تطرحها ونوعية الخطاب الذي تحمله، غالبا ما تجعلها تنحصر على فضاءات ضيقة الأفق و في مناسبات تقليدية لا تتجاوز المواعيد الانتخابية نظرا لقلة تكوينها وحجم اطلاعها على مجريات الشأن العام. وبذلك فهو يؤثر سلبا على الصورة الاجتماعية للمقاول ويجعل منه عنصرا لا يؤمن إلا بمنطق المال كوسيلة لتذليل كل الصعاب والطريقة الوحيدة في فرض الذات داخل الفضاء الاجتماعي العام، ولعل هذا ما يوضح بان هذا النوع من المقاولين إنما يبني محفزاته الأساسية من خلال استحضار نماذج النجاح ونماذج الفشل في استلهامه للدروس والعبر استجابة للمنطق التنافس القائم، وهذا ما يجعله يربط مصيره بمصير السلطة السياسية من دون أي تصور مسبق لمستقبلها، ومن هذا المنطق قد يمكن ان نضيف بان هذا المقاول الذي فضل الظهور المبكر في الساحة السياسية، قد جسد أولى التجارب السياسية الليبرالية في المنافسات الانتخابية وأصبح يطلع عن قرب على جميع آلياتها ورهاناتها المرتبطة أساسا بمنطق وقوة المال. فكيف سيكون مصيره في المستقبل عندما يواجه أنواع أخرى من المقاولين الذين يتقدمون لاستثمار الفضاء العمومي ليس فقط بقوة المال ولكن أيضا برصيد معرفي وتجربة سياسية ميدانية قوية قد لا يتوفر عليها المقاول المثقف.

2. إستراتيجية المصلح المحافظ:

تتميز هذه الفئة بالاعتماد على خطاب إصلاحي محافظ، يحمل تصورات ومقترحات عقلانية نوعية لإدارة الشأن العام، كما أنها تتفادى الخوض في التناقضات الصارخة عندما يتعلق الأمر بانتقاد السلطات المحلية والقضايا التي لها علاقة مباشرة بالشأن الاقتصادي والسياسي المباشر، عناصرها لا يفوتون فرص الظهور في المناسبات الدينية والأعياد ويساعدون في بناء مساجد الحي لكن موقفه التحفظي لا يعنى فقط التزامه ببعض الحكم والمقولات الشعبية المرتبطة بالتواضع ونكران الذات، ولكن أيضا إزاء جل القضايا التي تتعارض والقواعد السياسية العامة التي تخدش الحس الوطني، هذا المقاول لا يتردد في استحضار قناعاته الدينية، من دون ان يكون له بالضرورة أي انتماء حزبي معين، فهو بذلك يزاحم الكثير من الأطراف النافدة التي اعتادت احتكار هذا الرصيد الرمزي في العمل السياسي ولعل هذا ما يجعل من التزامه بقناعات دينية تعبيرا عن تبنيه لانتمائه للعادات والتقاليد الغالبة في المجتمع وليس كبرنامج سياسي حزبي. ذلك ان هذا مقاول يتوجه لترسيخ شكل جديد من التصورات السياسية تزاوج بين التاريخ الثوري كمرجعية شرعية وبين عالم المؤسسة الحرة ولإعلان ذلك فهو لا يختار بعناية المكانة التي يضع فيه صورة شهيد العائلة داخل مكتبه، ليدعم ذلك بخطاب مبني على ضرورة التكاثف والتعاون لتحقيق النمو والرفاه والمطالب وبقوة بضرورة تفعيل وبعث النمو الاقتصادي كضرورة حيوية لتجاوز مظاهر اليأس والتخلف، لكن دون ان ترقى مثل هذه المطالب إلى مستوى المشروع البديل و الأطر التي اوجدت علاقته بالدولة في مراحل سابقة، ورغم ذلك فهو يعرض خطابا نوعيا حول التناقضات الراهنة التي تبرر موقفه المحافظ، المقاول رقم : 9

لم نتقبل ما أنتجته سياسة الانفتاح على السوق الحر و ما أنتجته من تداعيات، لم نفهم هذا الأمر، التاريخ يعلمنا بان اقتصاد السوق يقتضي زمنا لإحداث التراكم الرأسمالي وزمنا للجهد والعرق ولإنتاج الثروة، كما فعل الصينيون والكوريون...الذين لا يتقبلون هذه الحقيقة إما أنهم يبحثون عن غاياتهم من خلال منطق الزبونية والعصبية العائلية والممارسات التعسفية التي تؤخر دائما مشروع دولة القانون، و إما أنهم يريدون الهروب من البلاد تحت حجج إمكانية تحقيق أرباح اكبر في الخارج، ليجعلوا هذا الخارج يستفيد

من ثروات لم يساهم في تحقيقها فمهندسونا و إطاراتنا رفضوا دفع ضريبة الجهد والعرق وفضلوا الرفاهية الأوروبية بذريعة الإرهاب (خلال ما يعرف بالعشرية الدموية)، في الوقت الذي نصبوا أنفسهم كمدافعين عن النظام الليبرالي دون القبول بقيمه التي تحث على العمل والجهد ليظهروا في صورة ذلك الذي يظن بأن حياته أمه حياة 30 مليون جزائري أو ذلك الفلاح الذي يسكن في كوخ بأحد القرى المنعزلة والذي لا يزال يكافح ويبقى يبني في بلاده أو أولائك المقاولين الذين فضلوا مواصلة النشاط والصراع والمطالبة دون التخلي عن أعمالهم.

المقاول رقم 14 :

" من واجبنا مجابهته الوضع الراهن باسم اقتصاد السوق رغم المنافسة الشرسة التي لم نكن مستعدين لها لكن هذا لا يجب ان ينفي جانب مسؤولية المقاول في الوفاء للشهداء الذين ضحوا من اجل جزائر حرة و مستقلة."

نفهم من خلال ما سبق ان هذا المقاول قد بات يؤسس لمعالم خطاب جديد مشحون بالقيم الوطنية التي تنبي على قاعدة تقتضي من الدولة إعادة النظر في علاقتها بشريحة المقاولين وبفئاتها النخبوية من حيث أنها شريك في بناء السيادة المهددة من طرف القوى الاقتصادية الدولية و أنها من الممكن أن تلعب دور الحليف للسلطة، شريطة أن تعزز من إجراءات حمايتها للاقتصاد الوطني، والتزامها بحماية ليس السوق وحده فحسب ولكن أيضا الثروات الطبيعية التي يشتد عليها تنافس القوى الأجنبية، من هذا المنظور نستطيع القول بان هذا المقاول إنما يريد بناء علاقته مع السلطة، على منطق اقتصادي تشاركي مربح لكلا الطرفين، وهو ما قد يحمل لا محالة على بعث توجه تنظيمي صارم في إدارة الفضاء الاقتصادي من شانه أن يعيد النظر في أسس عملية إعادة توزيع الريع بشكل أكثر شفافية وعقلانية، على اعتبار أنها الشرط الوحيد الكفيل بتحقيق الإجماع السياسي الضامن للسيادة الوطنية و لتواصل للوضع القائم ، وهذا ما يعني بان هذا المقاول لم يخرج كثيرا على منطق السلطة. ولعل هذا ما يجعلنا نقول بان هذا المقاول إنما يسعى لتقديم نفسه كمصلح يؤدي خدمة حيوية لجميع الأطراف على اختلاف محفزاتهم ومصالحهم بما في

ذلك مصلحة السلطة السياسية ذاتها، فإذا كان الانفتاح على مزيد من العقل والعلم يحقق المزيد من الاداءات الاقتصادية الجيدة والمربحة، فانه يزيد ايضا من خفض أعباء السلطة السياسية وتحقيق حالة من التوازن في الاستجابة لحاجيات المجتمع واحتواء تناقضاته. ولعل هذا ما يكشف البعد البراغماتي في إستراتيجية هذا الفاعل وحدودها بحيث أن رهاناته السياسية، تظل تكسي الطابع الشخصي والاعتبارات الذاتية في تغليب حلول وبدلائل سياسية عن أخرى، ذلك أن المقاولين بشكل عام يتوزعون على تصورين قيميين مختلفين، بالتالي قراءتين مختلفتين لمجريات الشأن العمومي والمصلحة الجماعية من خلال ما تمليه المصلحة الخاصة، ولعل هذا ما يطفوا إلى السطح خلال العديد من المناسبات واللقاءات التنظيمية والملتقيات التي تشرف عليها الفئة المثقفة من المقاولين، والتي غالبا ما تنتهي بخلافات أو تحفظات ذات طابع عائلي أو جهوي، التي لا يمت بصلة لأي قيمة عقلانية ديمقراطية. ورغم هذا تبقى القيمة المضافة التي يضمنها المقاول المحافظ ، تتمثل في إسهاماته الاقتصادية النوعية على مستوى التصور والممارسة والتي تجعل من مطلب ضبط و عقلنة اداءات أجهزة و مؤسسات الدولة، معركة جادة ومتواصلة قد لا يتأخر كثيرا موعد جني ثمارها، وهذا ما يحقق له مكاسب رمزية جديدة ستكون حاسمه في العملية التنافسية السياسية المستقبلية. كما سيفتح بكل تأكيد السيرورة السوسيوسياسية الراهنة على تناقضات جديدة سيكون لها بالغ الأثر -على الأقل- في تحجيم الدور السلبي للأطراف السياسية التي راهنت على بلوغ مصادر الثراء من خلال المنطق الريعي التقليدي الصرف.

3. إستراتيجية المتابعة و التعقل:

المنتمون لهذه الفئة هم العناصر النخبوية، أهم ما يميز استراتيجياتهم في اقتناءها للعلاقة السياسية هي اعتمادها على العقل المراقب والمتابع لكل ما يتعلق بالشأن العام، وهي تتدبره وتشرحه وتنظر في أسبابه وتجعل منه موضوعا للعديد من خطاباتها على المنابر الجمعوية والإعلامية وهي تنطلق من مجموعة من القناعات والمقاربات المهنية العلمية، لتجعلها تصب في تلك الفكرة، التي تفيد بان النجاحات التي حققتها من خلال النشاط

الاقتصادي الحر، انما هي ثمر جهد وذكاء وسنوات من العمل المتواصل. أن تبني مثل هذه القناعات تعرض الكثير من الدلالات السياسة التي تشير بأننا أمام نوع جديد من المقولين الذين يريدون بكل قوة تحقيق خرق على مستوى دوائر السلطة السياسية للاعتراف لهم بحق تولي أعلى المناصب والمسؤوليات على اعتبار أنهم أهل لذلك أكثر من غيرهم بالنظر لما يحملونه من خبرات وقيم مكرسة للعقلانية وأنماط التفكير التي تتطابق أكثر من غيرها مع ما تقتضيه تعقيدات قوانين السوق الحرة و رهاناته المستقبلية. ولعل هذا ما يوضح بان هذه الفئة إنما تقف أمام التناقضات السياسية القائمة في وضعية المتابع الواثق بمستقبله الذي يفضل انتظار موعده المحدد للتدخل ليقينه بان وتيرة التناقضات المؤدية التغيير الذي سيغلب دوره السياسي باتت تزيد سرعة، ولذلك فهي تجعل من عملية التفكير حول علاقتها بالسلطة، عبارة عن شيء ثانوي أو مجال لا يخصها بشكل مباشرة في الوقت الراهن، طالما أنها تتخبط في أزمات وتقلبات سياسية لامتناهية، ولعل هذا ما يجعلها تعلن موقفها اللاسياسي وتتشبث بالموقف الحذر، ليس من منطلق الخوف من تداعيات منافسة جماعة السلطة، بل من منطلق الحرص على تحقيق فرصة النجاح بشكل كامل ومضمون وهذا ما يمثل درجة إضافية من تطور الوعي السياسي لدى جماعة المقاول بشكل عام 2. فمقاولو هذه الفئة يدركون جيدا بان هناك بدائل أكثر فاعلية، لترقية عملية إدارة الشأن العام و إن حاجة الدولة لترتيب الأوليات كشرط لإنجاح مشروعها الحداثي لا يعني بالنسبة لها ملأ الفضاء العمومي بالصراعات الإيديولوجية والخلافات النظرية، على قدر ما يعني معالجة مواقف و أخطاء ظلت تتكرر على مدى عقود وتسبب أضرار وأعطال مزمنة، في مختلف مستويات الممارسة الاقتصادية وداخل المؤسسات الرسمية دون أن يوجد لها حل، على اعتبار أن الالتزامات السياسة تحددها طبيعة السلطة ونظامها السياسي ونوعية الممارسات و أن الحلول باتت إعادة النظر في قواعد اللعبة السياسية. ولهذا فان ما يبدو لدى بعض المقاولين بأنه سليم سياسيا قد لا يكون كذلك بالنسبة للبعض الأخر. وهذا ما يجعل المقاول في بعض الأحيان يظهر في تناقض في مواقفه، حينما يعبر مثلا عن رفضه لمظاهر التعسف السياسي ويقبل بالعروض الاقتصادية والصفقات العمومية التي ينتجها نفس هذا النوع من الممارسات

السياسية وهذا ما يعني وجود اتفاق ضمني، قد تختلف طريقة تصور بنوده من فئة لأخرى، دون أن يمس جوهر هذا الاتفاق المبني على حقيقة موضوعية واقعية تمليها التطورات الداخلية والخارجية الراهنة، والتي تشير إلى أن السلطة هي الضامن الوحيد لبسط الحماية على مختلف مصالح جماعة المقاول من خلال تطوير مفهوم ودور جديد للدولة، و أن جماعة المقاول هي الوسيلة الوحيدة لتبرير وشرعنة هذا الدور الجديد للدولة، الذي يستلهم قواعده من نفس الفلسفة الليبرالية المعتمدة من طرف القوى الاقتصادية والسياسية الدولية الضاغطة والمتحكمة في التوازن الاقتصادي المحلي القائم. مثل هذا الاتفاق قد يبعث على تفعيل منظومة قيمية متطورة من شانها أن تقنن لمختلف المصالح المتصادمة والمتصارعة لكنها، وبكل تأكيد ستمنح لجماعة المقاول هامشا اكبر للمناورة السياسية والاقتصادية على حساب السلطة والفعل الديمقراطي بشكل عام، وهذا ما قد يجعل من السيرورة السياسية تتجه نحو إعادة إنتاج التجربة السياسية التي تعيشها اليوم المجتمعات الغربية، أين تتراكم مختلف وسائل التأثير والنفوذ بيد جماعة المقاولين ليست على حساب النخب السياسية وحسب بل وعلى حساب المجتمع والمطلب الديمقراطي ذاته. وذلك على الرغم من خطابها المعادي لمختلف العناصر التي تصفها اليوم بالدخيلة التي تطالب بشكل مباشر بالحق في الانتماء إلى جماعة السلطة السياسية والتي تجعل من منطق الشكارة ورقتها الوحيدة في دخول معترك التنافس السياسي.

لكن قد نتساءل عن سبب عدم تفعيل المقاول لمبادرات تنسيقية للتعاون مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، لإيجاد اطر تنظيمية رقابية ذات صبغة رمزية أخلاقية تحدد على الأقل- مصادر التعسف والفساد الإداري وتحدد المسؤوليات في قضايا الغش والفساد والتحايل المفضوح على المال العام، خاصة و أن هذه الفئة تحوز على الكفاءات العلمية والتجارب النوعية اللازمة لتبني مثل هذه مبادرات الكفيلة بتقليص مظاهر التخلف والتأزم، وبخاصة تلك التي تهم محيطها المهني والاجتماعي بشكل مباشر، كترقية المناطق الصناعية و تطوير الاداءات الإدارية والتنظيمية التي تخص الشأن العام، إجابة على هذا التساؤل يقول المقاول رقم 4:

"الجميع يريد أن يصبح وزيرا هذا كل شيء ولهذا يستحيل أن يكون هناك تغيير للوضع القائم نحو الأفضل طالما أن الجميع لا يفكر إلا عند انفه ويظن بأنه مركز العالم، انظر مثلا مسالة الفضلات الصناعية، هناك على الأقل 40 بالمائة منها يمكن أن تستفيد منها مؤسسات أخرى كمواد أولية بحيث يحقق ذلك نتائج بيئية جيدة و نخفض من فاتورة الاستيراد، إلا أن هذا لا يقع لا في مصلحة الملوثين الكبار الذين سيضطرون إلى إعادة النظر في علاقة مؤسساتهم بالوضع البيئي، ولا في مصلحة المستوردين الذين يبحثون دائما عن توسيع قائمة المواد المستحلبة بالعملة الصعبة، من يمكنه التعبير عن رفضه لكل هذا يستطيع أن يكون وزيرا ولكن من يستطيع وقف ومنع ذلك هذا هو السؤال. "

يحمل مثل هذا النوع من الخطابات شحنة تنطوي على الكثير من الدلالات الشخصية يعبر من خلالها هذا المقاول عن رفضه لمنطق العلاقات السياسية والاجتماعية القائمة، أي رفض المنطق السياسي التقليدي، من حيث انه مجموعة تصورات وسلوكات بائدة مكرسة للخضوع والتبعية، وكل أنواع التعسفات والاقصاءات المنتجة لحالة الفوضى الخانقة ومظاهر التعسف والركود الاجتماعي، لكن المشكل الجوهري في هذا الرفض ليس رفضا لهذه التصورات والسلوكات على قدر ما هو رفض لأطراف وشخصيات معينة تستنفع من المنطق التقليدي أكثر من غيرها، أي أن رفضه للوضع لا يأتي بشكل موضوعي لتفعيل البديل، و إنما بشكل ذاتي نسبي ينتقي من المنطق التصورات التقليدية ما يخدم مصالحه، فنجاح المقاول يبقى غير مكتمل ما لم يحول مؤسسته الخاصة لفضاء منتج وداعم لقيم الحداثة والديمقراطية، إلا أن المؤكد أن هذه الفئة المثقفة تبقى لتمثل الخطاب الأشد انتقادا في وجه الدولة لتبرز منظومة من القناعات والقيم العقلانية التي تطمح أن تكون عليها علاقته بالسلطة وبالمجتمع عامة، وعليه يتضح أن مسعى هذه الفئة إنما يهدف بالدرجة الأولى إلى تفعيل قوة العقل والعلم، ليس ضد الموروث القيمي التقليدي من حيث أنّه يحمل الدعائم الخصائص الجوهرية لاستراتيجياتها الفاعلة، ولكن لتصحيح أخطاء وثغرات تقنية تشوب اداءات المؤسسات الرسمية وتكبح آليات الدولة التي لم تعد تعمل كما يقتصيه المنطق الاقتصادي السليم المبني على حساب الربح والخسارة وعلى قيمة الوقت فهي بذلك إنما تريد خفض مستوى السلوكات التعسفية ومستوى الضبابية

الخانقة والمضرة لروح المبادرة ولعالم المؤسسة الخاصة ولا تحمل في الوقت الراهن أي تصور لمشروع اجتماعي متكامل يجمع بوضوح بين حقها في مطالبة الدولة بأن تكون الضامن لاحترام قواعد اللعبة التنافسية الشفافة وبين تصورها للمسؤولية التي تنجر عن طلبها لاستقلالية عن نفس هذه الدولة.

خاتمـــــــــة

الخاتمة

المقاول يحمل قيما سوسيوسياسية مناقضة لمنطق السلطة، لكنه يطرح نفس أهداف السلطة، اي ميزته الجوهرية تتمثل في نظرته للسلطة السياسية كمجموعة أشخاص يجب تعويضهم و ليس كمؤسسة تنظيمية ومجموعة قيم و تصورات مرجعية يجب تطويرها و استبدالها . انه يريد الثراء المادي و النفوذ السياسي، ولما لا اخذ مكان الجماعة التي تشغل السلطة. ولهذا فهو منافس شرس للسلطة يتقن اقتناء الفرص على اختلاف مستوياتها ، وعلى قدر ما تكون مرجعياته و قيمه عقلانية و حديثة ، على قدر ما تكون مطابقة لقيم السلطة و منطقها القائم ذلك انه ينظر لمؤسسته الخاصة من خلال الدولة و امتيازاتها و أدوارها و لا ينظر إليها من خلال مؤسسته كوسيلة اقتصادية و كفضاء منتج لقيم الحداثة و مكرس لثقافة الديمقراطية، اختياره للمؤسسة الخاصة ليس بالضرورة خيارا لبناء فضاء جديد للتناقضات المحررة من ثقل الإرث القيمي التقليدي على قدر ما هو انغماس في استثمار الاجتماعي وفرز وترتيب لموارده ودعائمه من خلال أشغاله اليومي بممارساته المهنية، وهذا ما يجعل علاقته بالسلطة لا تحمل أي طابع تصادمي على المستوى القيمي والمعياري المرجعي، فهو لا يحمل رؤية إستراتيجية من شانها ان ترقي لمستوى النموذج الاجتماعي، لكن موقفه هذا يبقى في نظرنا حكما مرتبط بالمرجعية النظرية الغربية، التي اطرت لتاريخ ظهور هذا الفاعل في الغرب أكثر ما تستعرض التناقضات الفعلية المؤطرة لواقع المقاول المحلي. ذلك ان ما يقترحه هذا الفاعل من تصورات تنظيمية سياسية واقتصادية بديلة تؤكد بأن وجود مسافة بين قناعاته وممارساته الفعلية .

فالمحفزات التي تحرك هذا الفاعل لا تقتصر على مجموعة من التصورات و الاستراتيجيات المستلهمة من النظريات و التجارب الديمقراطية، بل تتعداها لتشمل كل أشكال تطبيقاتها على ارض الواقع، ولذلك فان المقاول بالدرجة الأولى يعبر عن تلك القدرة التنسيقية الحيوية التي تعمل على إيجاد العلاقة بين جميع عناصر الفاعلية التي لا تتحمل أي تكذيب على ارض الواقع .

قد لا يختار هذا الفاعل خوض المغامرة الاقتصادية الحرة و بناء المؤسسة الخاصة، إلا كاستجابة لظروف اجتماعية قهرية و طلبا للزرق، اي انه لا يبدع الا استجابة للضرورة وليس استجابة للفرص ما يجعل من تصوراته تعطي الاولية للاعتبارات العائلية التقليدية و الشديدة الارتباط بالدولة و صفقاتها و امتيازاتها، لكن هذا لا يعني بانه لا يقرا واقعه جيدا او انه فاعل خارج التاريخ او تلميذ لا يستوعب الدروس ابدا، فالمقاول المحلي وكغيره من الفاعلين الاجتماعيين وباقي نظرائه في المجتمعات الراهنة يدرك اكثر من الاكادمي المختص بان التغيير له ثمن و ان الركون والتكيف مع الوضع القائم له ثمن اخر ، ولهذا فان التوفيق بين طرفي هذه المعادلة هي ما يمثل سر براغماتيته و فاعليته في بلوغ الاهداف التي يطرحها .

فالمقاول عموما يتميز أساسا بحس ميداني ، يطرح أولوية الربح السهل والسريع، بوصفها الضمان الأنجع للتطور والإرتقاء، ولعل هذا ما يجعل من فعله الاستثماري يأخذ طابع التشتت بالنظر لمحيطه الاجتماعي والاقتصادي الضبابي المرهون بحالة الفوضى وغياب الرؤية المستقبلية الناتجة عن الانعدام شبه التام للدور الرقابي والتنظيمي للدولة ومؤسساتها. سعيه المتواصل للضفر بصفقات الدولة المضمونة والمغرية، تغذي جل استراتيجياته الاجتماعية والمهنية، و لا تترك له الزمن الحيوي للتخلص من ثقافة اتخاذ الدولة بوصلة لجميع توجهاته الاستثمارية و تجاوز التخوف من المبادرات المغامرة الكفيلة بفتح آفاق و فضاءات جديدة للمناورة والاستقلالية.ما يجعل من تصوره للمشروع الخاص يغلب طابع الازدواجية في التصور والسلوك ، ليظل يتردد بين سجل القيم و الممارسات التقليدية التي توفر الحلول السهلة و المعتادة وتلك التي تطبعها قيم الحداثة و العقلانية. إمكانية تغيير المنطق السياسي القائم من خلال أحداث قطيعة نوعية، هي بالنسبة إليه بالضرورة عملية من اختصاص الدولة و مؤسساتها ولا يمكن ان تكون نتاجا لمبادراته، لكنه رغم ذلك يظل ليجعل من مظاهر الركود و التخلف السياسي والاقتصادي، سجله الرئيسي للتعبير عن مطالبه ولبناء صورته الاجتماعية كطرف اجتماعي، استطاع النجاح حيث فشلت نفس هذه الدولة بجميع مؤسساتها ووسائلها، لهذا فهو يسعى دائما لإبراز مسؤولية السلطة عن هذا التخلف، دون ان يكون وراء مبادرات نوعية من خلال مؤسسته الخاصة تراهن على السوق

و المجتمع لإحداث التغيير بترقية اداءاتها وثقافتها التنظيمية باعتبارها وسيلة للتنشئة الاجتماعية وفضاء للتناقضات السياسية الفعلية. إهماله لهذا الجانب يعوضه اهتمامه بالوسائل التكنولوجية الحديثة التي تزيد من قدراته التنافسية على مستوى السوق، لكن وجهته الاستثمارية الفعلية تظل مرتبطة بقدرته على الانخراط في الشبكات الاجتماعية الفاعلة . ولعل هذا ما يجعل منه مستثمرا في الشيء الاجتماعي أكثر منه مستثمرا للشيء الاقتصادي ، سياسة الانفتاح على السوق الحرة جعلت من جماعته ، تتسابق وتتنافس على مواقع نفوذ ووضعيات جديدة داخل السوق والمجتمع، وذلك بالاعتماد على توظيف التصورات والممارسات الإستراتيجية التقليدية التي أوجدت هذه الجماعة، ولعل الطفرة الجوهرية التي طبعت تصوراتها الإستراتيجية، تتمثل أساسا في الانتقال بالفعل والمنطق التقليدي من دوره الطفيلي المرتبط بالمؤسسة العمومية ،إلى العيش على حالة الفوضى والإفلاس التنظيمي والرقابي الذي خلفه غياب هذه المؤسسة و الدولة من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي ، من هذا المنطلق قد نستطيع القول بأنّ المقاول، لم يكن مجبرا على الانتهاء من استثمار المرجعية التصورية التقليدية، بل العكس تماما، لأنّ الضغوطات التي حملتها المرحلة الإنتقالية، أخلت بحالة التوازن التي كانت تميز العديد من المؤسسات الخاصة وترشحها إلى إحداث خيارات وتوجهات جديدة أكثر عقلانية، فبالنسبة للعديد من المقاولين فإنّ بداية مرحلة السوق الحرة، إنّما هي عنوان لبداية صعوبات وعراقيل جديدة عوض أن تكون مرحلة للمبادرات والحلول العقلية والوضوح في الرؤية لمجريات الساحة الاقتصادية.

من جهة اخرى يمكن ان نضيف بان غياب الصراع الإيديولوجي حول (الدولة، الدستور، المجتمع) يجعل من استراتيجيات ومواقف جماعة المقاول لا تقدم أي تفاوتات في الخيارات السياسية من الناحية الاقتصادية، كون جل عناصرها يدركون أنّ العلاقة بالسلطة عندما تكون اجتماعية يكون لها فاعلية أكبر.

مثل هذه المعطيات تؤكد باننا أمام سيرورة سياسية جديدة تدل على أنّ هذه الجماعة باتت تحمل العديد من المؤشرات الدالة على ظهور قيم و اقتناءات سياسية لا تتشابه مع الممارسات السياسية التقليدية التي اوجدتها في السابق ، حيث يمكن أن نلخصها في مجموع

التناقضات التي أصبحت تفرض منطق المحاسبة والقيمة المضافة كداعم لتوظيف فكرة المواطنة وثقافة الحريات الاساسية، كما تفرض الحاجة إلى تنظيم أكثر وضوحا و فاعلية للشأن الاقتصادي و لمختلف قضايا وشؤون المدنية كمقر للسلطة السياسية، وبالتالي ظهور خيارات مهنية واقتصادية أكثر قبولا لأنّ ترقى بمستوى الاستقطاب الطبيعي من خلال إلتقاء المصالح و ما تستوجبه من مبادرات تضامنية طبيعية او مفتعلة و التي قد تسمح بتجاوز العديد من عراقيل و اكراهات المحيط بأقل جهد وأقل ثمن ووقت.

لكن التيار الغالب والأقوى يبقى لاستراتيجيات المقاول المتحالف مع السلطة ، والتي تبني على قناعة تؤكد بأنّ التحديث السياسي ودمقرطة العلاقات بين المجتمع و السلطة ، لا ينبني إلا على، ما يقدمه المقاول من مبادرات واستثمارات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وعلى ما تقدمه الدولة من تسهيلات وقروض وامتيازات وهذا ما يعني ان ما ينقله المقاول من قيم عقلانية و حداثية لا تتجاوز سقف التفاهم الضمني الذي يجعل من استقلالية جماعة المقاول كطرف ينتمي نظريا للمجتمع المدني ، هي نفسها استقلالية السلطة و سيادتها من سيادة الدولة وهذا ما قد يمكن تفسيره بالظرف الاقتصادي و السياسي الدولي الذي جعل القوى الأجنبية المنافسة تظهر في صور أكثر عدائية و تهديد مما كانت عليه قبل سقوط المعسكر الاشتراكي.

المهم بالنسبة للمقاول لا يتعلق بالصراعات السياسية و بأبعادها الإيديولوجية ورهاناتها الواقعية أو النظرية على قدر ما يتعلق بالصراعات والفرص داخل المحيط المباشر وما يتعامل معه يوميا من صعوبات او تسهيلات، وهذا تحديدا ما يفسر تحفظه عن ثقافة المواجهة السياسية و الصراعات الحزبية. فالدفاع عن مصالحه الحقيقية تقتضي تصور براغماتي للتناقضات التي تحيط بمؤسسته ومشروعه، من خلال التركيز والإلمام بشروط النجاح المباشرة ، من حيث هي عبارة عن مجموعة أولويات وتفاصيل ليس لها بالضرورة تلك العلاقة العضوية بالتصورات النظرية للسياسة والاقتصاد الحديث. وعليه يمكن أن نقول بأنّ السلطة إنّما تراهن في مشروعها الاصلاحي من خلال إجبار المقاول على التوجه للاستثمار في العلاقات الاجتماعية كبنية تقليدية بوسائل تقنية مهنية حديثة، مع توفير درجة

أكبر من الانفتاح على آليات الانتقاء الاجتماعي بالاعتماد على ما يوفره النسق الريعي من موارد مادية و فرص للثراء. ولعل هذا ما سيؤدي مستقبلا لظهور تحالفات سياسية جديدة بهدف كسر الاحتكارات القائمة للمواقع الادارية الحساسة ليكون ذلك نتيجة مباشرة للبعد الكمي المتزايد لحجم جماعة المقاولين ولعل هذا ما يمكن ان نعتبره احد أهم الإفرازات الايجابية في السيرورة التفاعلية التي تجمع المقاول بالسلطة السياسية و التي ستساعد لا محالة على أحداث اختلالات في موازين القوة التقليدية التي ظلت تحكم علاقة الفضاء الاقتصادي بالسياسي .

وهنا قد يمكن أن نضيف بأنّ رهان التحول النوعي لاستراتيجيات المقاول السوسيوسياسية، لا يخضع للتناقضات الداخلية المتعلقة بالمؤسسة الخاصة على قدر ما يخضع للخيارات التي تمليها تناقضات المرحلية لمحيطه العام .أما في ما يتعلق بطبيعة الأسس والقيم الاجتماعية الداعمة للاستراتيجيات الاقتصادية لهذا الفاعل، فالملاحظ أنّ المقاول يظل يتردد وبشكل متكرر على الفضائين التقليدي الجماعي والعقلاني الفردي، ليجعل من تواصل عنصر الازدواجية في التصور وفي السلوك الصيغة والقناعة الإستراتيجية المرجعية لجميع تفاعلاته اليومية ، ليغلب من خلالها المنطق الاقتصادي العملي البراغماتي، على اختلاف المعتقدات والأسس الثقافية التي تطرحها كل فئة من جماعته و ما يحركها من محفزات وغايات نهائية لمشروعها الخاص.وهذا ما يجعل من الفعل الاستراتيجي للمقاول، يظهر كخرق قانوني لمنظومة المؤسساتية الرسمية و ليس خرق للحداثة كمنظومة قيمية متكاملة، ليظل بذلك فعله السوسيوسياسي غير بعيد عن دعائمه و علاقاته التقليدية، ليعكس صورة المؤسسة الخاصة التي تغلب دور العائلة والعلاقات القرابة و تكرس بذلك العلاقات الشخصية كمرجعية إستراتيجية ، ويجعل من سلوكاته الاستراتيجية مرتبطة جوهريا بقدرته على استثمار الفضاء الاجتماعي بوصفه الورقة الرابحة في جميع الرهانات الاقتصادية و السياسية. أما مطلبه الديمقراطي فهو يكتفي اليوم باعتلاء المنابر لتوظيف كل تجاربه و رصيده الفكري في انتقاد الوضع القائم بوصفه بقايا لإرث يجب التخلص منه، لكن و بعيدا عن أي تنظير يبقى المقاول ملتزما بمبدأ التريث وعدم القفز على المراحل بدون توفر الأسباب الموضوعية لهذه المغامرة السياسية . ذلك ليقينه بان حقيقة نجاح اي مغامرة من هذا

النوع –في الظرف الراهن على الأقل– ليست مرتبطة بفعله الاقتصادي المستقل وتصوراته الخاصة، على قدر ما هي مرتبطة بمحيطه المباشر و طبيعة الامتيازات التي يكرسها الوضع القائم و ما ترسمه السلطة و المجتمع من حدود.

قائمة المصادر والمراجع

مراجع باللغة العربية :

أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000

ثناء المصري: تمويل وتطبيع، قصة الجمعيات الأهلية غير الحكومية، سينا للنشر، 1998م

حليم بركات المجتمع العربي المعاصر بيروت مركزز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثالثة، 1986.

سعد الدين إبراهيم :المجتمع المدني، والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الانمائية 1992

صامويل هينتجتون: الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، دار سعاد الصباح, الطبعة الأولي, 1993

عبد الرحمان حاج ناصر: المقامرة الجزائرية: أزمة تجربة وتأملات، ترجمة أحمد بن محمد بكلي منشورات البرزخ سنة 2011

عزمي بشارة: المجتمع المدني، دراسة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1998م

علي الحوات: علم اجتماع التنظيم،دراسات منشورات المنشاة العامة للنشر و التوزيع والإعلان طرابلس ط1 1985

كريم أبو حلاوة : إشكالية المجتمع المدني، النشأة، التطوير، التجليات، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، 1998 ط الأولى.

محمد سعد أبو عامود: التنمية السياسية في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، دار الشنهابي للطباعة والنشر، 2005.

هربرت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد. ترجمة جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت 1988

مجلات و نشريات :

-إبراهيم مهديد: الأرستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن 19م والرأسمالية الاستعمارية: إشكـاليـة الاندماج الاجتماعي ، إنسانيات 4 | 1998 ص 77-100

- نشرية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية،معلومات إحصائية رقم، 16سنة 2009

- نشرية المركز الوطني للسجل التجاري الخاصة بالسداسي الأول لسنة 2014

مراجع باللغة الفرنسية :

A Benachenhou : Planification et développement en Algérie De 1962a 1980 INIC 1980

A Benachenhou : Formation du sous-développement en Algérie (1830-1962)

A. Hauriou, Droit constitutionnel et institutions politiques, Editions Montchrétien, Paris1966

Addi Houari : L'impasse du populisme L'Algerie : collectivité politique et Etat en construction ENAL 1990

Ahmed henni : La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie SNED, 1982

Ahmed henni : Le cheikh et patron, l'usage traditionnel de la modernité ENAL 1992

-Ahmed henni: Etat, surplus et société en Algérie avant 1830 ENAL1986

-Alain blanchet, Anne Gotman : L'enquête et ses méthodes : Le guide d'entretien éd : Nathan,1992

Alain TOURAINE : critique de la modernité Paris Fayard 1992

Bardin, Laurence : L'analyse de contenu 5e éd. Paris : PUF 1989

C Scmith : la notion du politique. Calman Levy, 1972.

-Claudine Chaulet : la terre, les frères et l'argent, stratégies familiale, et production agricole en Algérie 1962 O.P.U. 1987.

Claus offe : les démocraties modernes à l'épreuve, textes réunis et présentés par Dédier le soute et yves sintomer, Paris, L'Harmattan, 1997.

-Djilali LIABES : Entreprises et bourgeoisie d'industrie en Algérie, in les cahiers du CREAD, 1984.

Djilali Liabes: capital privé et patron d'industrie en Algérie de 1962 a 1982 OPU.

-François Gresel : l'univers de la boutique Les petits patrons du nord 1920 / 1975 PUL 1981

-G. de Villers : l'Etat démiurge, le cas algérien, Editions l'Harmattan, Paris 1987

George Balandier : Sens et puissance, Les dynamiques sociales, PUF 1971.

Grigori Lazarov, Mouloud arab: Développement local et communauté rural, Karthala, 2002

J.A Schumpeter: capitalisme, socialisme et démocratie, Paris Payot

Jean Pierre le febre, Pierre Macherey : Hegel et la société, PUF Paris, 1984.

Joseph Bahout : les entrepreneurs syriens Economie, Affaires, et politiques CERMOC 1994

Joseph. F : L'Elu patron in le métier d'Elu local, l'Harmattan, Paris, 1994.

-Karl Marx : L'Idéologie Allemande Paris Editions sociales, 1975

-M,Bouer ,BB.Mourot : Les 200 comment devient-on un grand patron ? Paris le seuil 1987

-Matthieu Baumier, La démocratie totalitaire. Penser la modernité post-démocratique, Presses de la Renaissance, Paris 2007

-Max Weber : L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Paris, Payot 1964

-Michelle Perrot : les échanges à l'intérieur de la famille, approche historique, in François de Singly : la famille, l'état des savoirs, la découverte 1991

Mohamed Tahar Ben Saada : Le régime politique algérien De La légitimité historique a La légitimité constitutionnelle ENAL 1992

-Moses Finly : l'intervention de la politique Flammarion 1985 P 179

-Mostefa Boutefnouchet : système social et changement sociale en Algérie OPU Alger

Paul Ricœur : Les cultures et le temps. Payot, Paris .1975

Pierre Bourdieu, Le sens pratique, Paris, Minuit, 1980

Pierre Bourdieu: Algérie 60. Structures économiques et structures temporelles. Minuit, Paris.1977

-Pierre Musso: Le phénomène Berlusconi : ni populisme ni vidéocratie, mais néo-politique, Hermès, 2005

- Pierre teisserenc: les politiques de développement local. economica 2002

- R Galissot :Entreprises et entrepreneurs en Afrique XIXe et XXe siècle, Paris, L'Harmattan, 1983 2t.

- S. Goumeziane, Le mal Algérien, Economie politique d'une transition inachevée 1962-1994, Editions Librairie Arthème Fayard, Paris 1994,

- Samir Trigui : Management et leadership, centre de publication universitaire Tunis 2004.

- W. Laggoun Le contrôle de l'Etat sur les entreprises privées industrielles en Algérie, genèse et mutations, Editions Internationales, Alger 1996.

Xavier Greffe: gestion publique, Dalloz, paris, 1999

Revues :

- Ahmed Henni : "Qui a légalisé quel trabendo?" Peuples méditerranéens. n° 52-53 Juillet-décembre 1990.

- Ahmed Henni: Fin de la modernité ? Une mutation capitaliste: le retour des sociétés de statut et de rente, Les Temps modernes, septembre-octobre 2006

- Omar Derras : Le travail : figures et représentations: Insaniyat 1 | 1997

-Omar Derras : Le fait associatif en Algérie. Le cas d'Oran, Insaniyat 8/ 1999.

-Rabah Nabli Entrepreneurs, État et citoyenneté.le cas de la Tunisie Insaniyat 2010.

Ouvrages et articles numériques:

- Alain TOURAINE : CRITIQUE DE LA MODERNITÉ, Une collection développée en collaboration avec la Bibliothèque Paul-Émile-Boulet de l'Université du Québec à Chicoutimi Site web: http://bibliotheque.uqac.ca/Finance, Contrôle, Stratégie, vol. 3 n°1, 2000,

- Azzedine Tounés et Khalil Assala : Influences culturelles sur les comportements managériaux des entrepreneurs algériens PDF.

- Cécile Fonrouge Entrepreneur / manager : deux acteurs d'une même pièce.

- François Facchini : Islam et développement économique

- François Facchini, « L'entrepreneur politique et son territoire »,

- Jean Paul Changollaud : L'entrepreneur musulman, L'islam et la rationalité d'entreprise, L'Harmattan 1995 PDF

- José Allouche et Bruno Amann, l'entreprise familiale: un état de l'art, 2000, la Revue.

- Howaida SLAIBI : LA RECHERCHE SOCIOLOGIQUE DANS LE MONDE ARABE: APPROCHE THEMATIQUE ET EVALUATION METHODOLOGIQUE Thèse De Doctorat En Sociologie PDF.

http://www.cairn.info/revue-d-economie-regionale-et-urbaine-2006-2-page-263.htm

-Max Weber : L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme (1904-1905)

-Mohamed Madoui :Temps et usage du temps par les entrepreneurs algériens Temporalités, 3 | 2005 PDF

Publié dans Sociétal, juillet n°57, 2007 document disponible en ligne: http://www.cairn.info/revue-d-economie-regionale-et-urbaine-2006-

Revue d'Économie Régionale & Urbaine, 2006/2 juillet, p. 263-280. DOI : 10.3917/reru.062.0263

Site web: http://infinit.net/sociojmt

UFR sciences sociales et de gestion, Université d'Evry PDF

دليـــل المـقابلـــة:

- ما هي مهنة الأب؟ الحالة المدنية ؟ الأصل العائلي والجغرافي ؟
- تاريخ بداية نشاط المؤسسة ؟ المستوى الدراسي ؟
- كيف هي علاقة أفراد العائلة بالمؤسسة ؟

❖ **المحور الخاص بالمؤسسة وأبعادها الاجتماعية:**

- إلى من يعود الفضل في بناء المؤسسة التي تشرف عليها ؟
- ما هو النشاط الذي كنت تقوم به السابق قبل هذا الذي تقوم به اليوم ؟ وكيف كانت قصة جمع رأس المال ؟
- من أي أتتك فكرة مشروعك الاستثماري؟ ولماذا هذه الفكرة بالذات ؟
- من هو الزبون المفضل لديك ؟ هل تتعامل معه على أساس علاقة الثقة؟
- ما هو دورك بالتحديد داخل المؤسسة ؟
- لماذا اخترت هذا القطاع الاستثماري تحديدا ؟

❖ **البعد التصوري للمعطى التنافسي المهني:**

- من هو المقاول المثالي في نظرك ؟ لماذا ؟.
- أعط تصنيفا لجماعة المقاولين؟
- إذا كان من الضروري أن يكون شريكا في المشروع، ماذا كنت ستختار:

موظف/ ضابط في الجيش/ إطار كفء/ مقاول حر، لماذا ؟

- ما هو طموحك في المستقبل ؟ وما هي الأشياء التي تعيق تحققه ؟
- إذا حدث وأن تعرضت لإجراء بيروقراطي تعسفي مستعصي بإمكانه أن يعطل نشاطك، كيف تقوم بحله ؟
- هل تفكر في تغيير نشاطك لقطاع استثماري آخر؟ ما هو البديل ؟ لماذا ؟
- من المقاول الذي يمثل بالنسبة لك نموذجا يقتاد به ؟ لماذا ؟
- هل سبق لك وأن غامرت في مشروع ما وخسرت فيه ؟

❖ **البعد التصوري الثقافي و الزمني:**

- هل تظن أن الانتقال الاقتصادي لسوق قد كرس المزيد من التسهيلات لنشاطك أم العكس؟ كيف؟
- حدثنا عن يوم عمل متعب ؟ وكيف تواجهه ؟
- ما هي الشروط التي يجب أن تتوفر لتكون المنافسة نزيهة ومثمرة ؟
- كيف يتم إدماج العمال داخل المؤسسة ؟
- كيف تمضي أوقات فراغك ؟

❖ **البعد المتعلق بالتصور السياسي:**

- هل أنت منخرط في حزب/ جمعية / نقابة / غرفة تجارية ؟
- ماذا حققت من وراء ذلك ؟ وما هو دورك فيها ؟
- هل حدث وأن تمكنت من حل مشكل مهني من خلالها ؟
- نظرة المجتمع للمقاول عادة ما تكون سلبية، ما رأيك في ذلك ؟
- ما هي مسئولية المقاول في التخلف الاقتصادي الذي يعيشه المجتمع ؟
- هل تواجه وضع احتكاري في نشاطك المهني؟ ما هي أسباب هذا الاحتكار؟ هل حاولت مجابهته بالتعاون مع مقاولين آخرين ؟
- ما هي الطريقة المثلى تتبعها في حال تعطلت مصالحك، هل تتصل بأحد معارفك / تحاول من جديد /تقدم رشوة ؟
- ما معنى الأزمة السياسية في نظرك ؟
- ما معنى اقتصاد السوق ؟
- هل لك طموح سياسي ؟ لماذا؟
- لماذا اخترت النشاط الحر دون باقي النشاطات الأخرى ؟
- ما رأيك في المقاولين الذين أصبحوا رجالا سياسيين ؟
- هل تظن بأن جماعة المقاولين قادرون على تغيير قرارات السلطة ؟ كيف ذلك ؟
- ما هي الطريقة المثلى التي يستطيع المقاول من خلالها تفادي كل المشاكل والصعوبات التي تؤثر على نشاطه اليومي ؟

- ماذا تريد الدولة من المقاول من خلال مختلف سياساتها ؟
- هل تعتقد أن علاقة الدولة بالمقاول ستتغير في المستقبل؟ كيف؟

الجداول:

أنواع المسارات وأنماط توجهاتها السوسيومهنية:

الـفـئـات	طبيعة رأسمال	نوعية الامتيازات المسخرة	المرجعية القيمية	طبيعة الطموحات
الحرفيون	الادخار و القروض	خبرة مهنية التضامن العائلي فضاء اللاشكلي	قناعات تنظيمية عقلانية لشؤون المؤسسة والتمسك بدور العائلة	التوجه نحو التصنيع وتعزيز المداخيل التجارية و الخدماتية
التجار	الأرباح التجارية والرعي العقاري و القروض	التضامن العائلي و صفقات الدولة الشبكات االزبونية	قناعات مزدوجة بين المحافظة و الانفتاح	توسيع شبكة التوزيع/ وتنويع البضائع/والصناعة الغذائية
الصناعيون	الإرث العائلي المادي والمعنوي و القروض	شبكة مصالح اقتصادية تقاربات عائلية وسوسيوسياسية	مرجعية قيمية عقلانية تفصل بين الفضاء العام و الفضاء الخاص	الاستقلالية بإدماج المؤسسة وتوسيع شبكة الزبائن وطلب حماية الدولة
الإطارات	القرض الخاصة والعمومية	التفوق العلمي التقاربات المصلحية الانفتاح على الخارج	قناعات علمية محافظة وعقلانية	الاستقلالية بتوفير الخدمة والمنتوج النوعي والانفتاح على التقنيات الحديثة
الموظفون	القروض العمومية	خبرات تنسيقية وشبكات المعارف	مرجعية قانونية لمخالفة القانون	التوجه نحو المشاريع النوعية الإستراتيجية

❖ **الجدول الأول :**

توزيع العينة حسب تاريخ تأسيس المؤسسة .

الفترة الزمنية	أنواع المقاولين حسب النشاط المهني الأول							
	الحرفيون		التجار		الموظفون		الإطارات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
قبل 1962	4	16.66%	2	8.33%	-	- %	-	- %
1972 - 62	1	4.16%	3	12.5%	-	- %	-	% -
1982 - 72	3	12.5%	3	12.5%	2	8.33%	-	% -
82 ← اليوم	-	% -	1	4.16%	2	8.33%	3	12.5%
المجموع	8	33.33 %	9	% 37.5	4	% 16.66	3	%12.5

توزيع العينة حسب علاقة المستوى الدراسي بطبيعة مهام المقاول داخل المؤسسة :

المستوى الدراسي	العدد	نوعية المهام داخل المؤسسة	عدد الحالات	النسبة المئوية
منعدم أو ابتدائي	03	مالك مسير	10	4.16%
		شريك	10	4.16%
		مدير مسير	01	4.16%
متوسط	60	مالك مسير	05	20.83%
		مدير مسير	00	-%
		مدير تجاري	01	4.16%
ثانوي	06	مالك مسير	30	12.5%
		مدير مسير	30	12.5%
		مدير إداري وتجاري	20	8.33%
جامعي	07	مدير تقني	30	12.5%
		إداري	30	12.5%
		مالك مدير تجاري	01	4.16 %

- **<u>الجدول الثاني</u> :**

توزيع العينة حسب فئات العمر		
الفئة	**التكرار**	**النسبة المئوية**
من 25 إلى 45	8	33.33%
من 45 إلى 60	11	45.83%
ازيد من 60	5	20.83%
المجموع	24	100%

فهـــــرس

مقدمة عامة 04

المدخل العام لموضوع الدراسة

1. الرهان الديمقراطي وعلاقة المقاول بالمجتمع المدني 12
2. المقصود بالمقاول كفاعل سوسيوسياسي 16
3. مشروع المقاول والتحفظات الديمقراطية 21
4. الإشكال 26
5. الفرضيات 30
6. حول منهجية البحث 33

الفصل الأول: ماضي مسارات العينة والطرق المؤدية للمؤسسة الخاصة

1 لمحة سوسيوتاريخية حول الإرث التصوري للفعل اقتصادي 40

2 الخصائص الداعمة لتبني خيار الفعل الاقتصادي الحر 46

3 علاقة المقاول بالبنى العائلية وأشكال اقتناءاتها الراهنة 50

أ. الأصل الاجتماعي البرجوازي 53
ب. الأصل الاجتماعي المتوسط 58
ت. الأصل الاجتماعي البسيط 6

الفصل الثاني: استراتيجيات المقاول السوسيومهنية و طموحاته المستقبلية

أ- خصوصية المحيط السوسيواقتصادي والمعطى التنافسي الراهن 68
ب- الفئات المكونة لجماعة المقاول واستراتيجياتها السيوسيومهنية 72
1- **الصناعيون :** 72
2- **فئة التجار:** 75
3- **الحرفيون:** 76
4- **الموظفون:** 80
5- **الإطارات:** 85

الفصل الثالث: تصورات المقاول السوسيوثقافية واقتناءاته للمعطى الزمني

1. حول خصوصية العلاقة الزمنية في المجتمعات الإسلامية 92
2. ثنائية الماضي البسيط و الحاضر المعقد 95

أ. زمن الاستكشاف و التطوير: 98
ب. زمن الشك والمحاكاة 100
3. علاقة المقاول بالدين والأخلاق 104
4. فئة الشباب داخل جماعة المقاولين 106

الفصل الرابع: تصورات المقاول السوسيوسياسية و أنماط اقتناءاته للفضاء العمومي

1. تطورات الإطار القانوني وعلاقته بالمقاول..... 110
2. قانون 2001 ونهاية القيود وبروز القطاع الوطني الخاص 115
3. معالم الأزمة في علاقة المقاول بالسلطة 117
أ. إستراتيجية الاندفاع 122
ب. إستراتيجية المصلح المحافظ..... 125
ج. إستراتيجية المتابعة و التعقل 127

الخاتمة..... 133

مراجـــع.

الملحقـــات.